جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإجتماعية
فرع علم الإجتماع
تخصص تنمية إجتماعية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر

واقع المتسولين في المجتمع الجزائري
دراسة ميدانية لمنطقتي بوغني و ذراع الميزان

من إعداد الطالبة
*بعوش خليدة

تحت إشراف الأستاذة:
أ.ميموني كهينة

السنة الجامعية 2016/2015

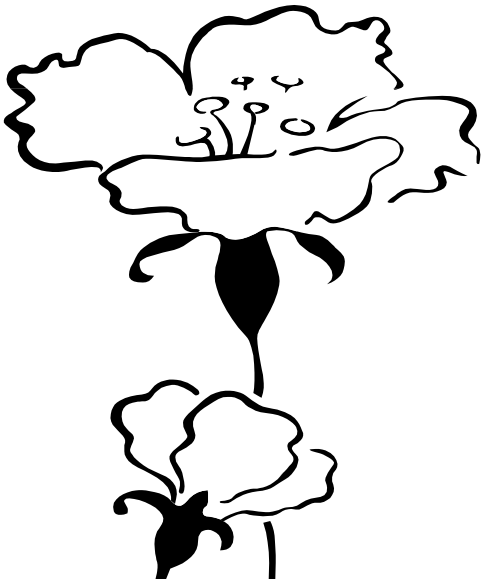

إهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى:

- لروح أخي و والدي العزيزين.
- الى أمي الحنون أمدها الله بالعمر الطويل
- كل من أخي عبد الرحمان و محمد العزيزين على قلبي وأختي كريمة.
- كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل بالخصوص أختي.

خليدة

الشكـــــر الخاص

أتقدم بخالص شكري وعرفاني إلى الأستاذة "ميموني كهينة" المشرفة على هذا البحث وعلى حرصها الدائم على إتمام هذا العمل وبلوغ الغاية المرجوة، فألف شكر.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من ساعدني و لو بمثقال ذرة بكلمة أو فكرة أو توجيه في سبيل إنجاح هذا العمل المتواضع.

الفهرس

الفهرس .....

فهرس الجداول.....

مقدمة.....أ-ب-ج

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة.....12

المبحث الأول: تحديد الموضوع وإشكاليته.....13

أولا: أسباب إختيار الموضوع.....13

ثانيا: أهداف الدراسة.....14

ثالثا: أهمية الدراسة.....15

رابعا: إشكالية الدراسة وفرضياتها.....17-20

خامسا: تحديد المفاهيم.....20-26

المبحث الثاني: المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة.....27

أولا: نظرية التفكك الإجتماعي.....27-29

ثانيا: الدراسات السابقة.....29-44

االمبحث الثالث: الأسس المنهجية للدراسة.....45

أولا: صعوبات البحث.....45-46

ثانيا: المناهج المعتمدة في الدراسة.....47-48

ثالثا: التقنيات المستخدمة.....48-51

رابعا: العينة وكيفية اختيارها.....51-52

خامسا: مجلات الدراسة.....53-54

الفصل الثاني: ظاهرة التسوّل.....55

المبحث الأول: المشكلة الاجتماعية.....57

أولا: مفهوم المشكلة الاجتماعية.....57-58

ثانيا: تصنيف المشكلات الاجتماعية.....58-60

ثالثا: بعض التعريفات التي اطلقت على المشكلة الاجتماعية.....60-61
رابعا: تحريم التسوّل في الاسلام.....61-64
خامسا: السلوك الانحرافي.....64-65
سادسا: خصائص النشأة والتطور التاريخي للمتسولين.....65-67
سابعا: التسميات التي تطرح على المتسول.....68-71
ثامنا: أنواع التسول.....72-77
تاسعا: التشريعات الخاصة بالتسوّل.....77-82
الفصل الثالث: التفكك الأسري والفقر.....84
المبحث الأول: التفكك الأسري.....86
أولا: أسباب التفكك الأسري.....90-92
ثانيا: مظاهر التفكك.....92-98
ثالثا: التفكك الأسري والتسوّل.....98-99
المبحث الثاني: الفقر.....100
أولا: مفهوم الفقر.....100-101
ثانيا: الف(قر في العالم.....102-103
ثالثا: الفقر في الجزائر.....103-112
الجانب التطبيقي.....114
أولا: النتائج الجزئية للدراسة.....116
خصائص العينة:.....116-118
تحليل الفرضية الاولى.....118-129
تحليل الفرضية الثانية:.....129-138
ثانيا: عرض نتائج الدراسة.....139-145
ثالثا: الاستنتاج العام للدراسة.....145-147
خاتمة.....148
قائمة المراجع.....149-157
الملاحق.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة الجدول
01	يبين جنس المتسولين	116
02	يبين الفئات العمرية للمتسولين	116
03	يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة	117
04	يبين الحالة الاجتماعية للمتسولين	118
05	يبين مؤشرات التفكك الأسري	118
06	يبين توزيع المبحوثين حسب أسباب الطلاق	119
07	يبين توزيع المبحوثين حسب السّن عند الطلاق	119
08	يبين الرغبة في إعادة الزواج	120
09	يبين عدد سنين الزواج	121
10	يبين عدد الأطفال عند الطلاق	121
11	يبين نوعية العلاقة بين الزوجين قبل الطلاق	122
12	يبين علاقة الطلاق بالتسول	122
13	يبين الأقارب المتوفون	123
14	يبين سن المبحوثين عند وفاة احد الأقارب	123
15	يبين نسبة إعادة الزواج أو عدمه	124
16	يبين عدد الأطفال عند الترمل	124
17	يبين مدى علاقة وفاة المعيل بالتسول	125
18	يبين الطرف المهاجر للأسرة	125
19	يبين مدة الهجر	126
20	يبين أسباب الهجر	127
21	يبين مدى علاقة الهجر بالتسول	127
22	يبين اسباب الانفصال	128

23	يبين الطرف المنفصل	128
24	يبين مدة الانفصال	**128**
25	يبين السن عند الانفصال	129
26	يبين الوضعية المهنية لأفراد العينة	129
27	يبين الأجر الذي يتقاضاه العاملون والذين كانوا يعملون	130
28	يبين أسباب لتسول أفراد العينة	131
29	يبين ما إذا كان ما يجنيه أفراد العينة يبرر تسولهم	131
30	يبين ما إذا كان التسول دائما أم ظرفيا	132
31	يبين نوع مسكن أفراد العينة	133
32	يبين عدد أفراد اسر المبحوثين	134
33	يبين عدد المتمدرسين في اسر المبحوثين	135
34	يبين الحالة الصحية لأفراد العينة و ما طبيعة المرض	136
35	يبين أسباب مرض أفراد العينة أو أفراد من أسرهم	137
36	يبين نية المبحوثين في التوقف عن التسول	138

مقدمـــــة

تعتبر ظاهرة التسول من أقدم الظواهر التي عرفتها الإ نسانية و هي ظاهرة عابرة للحدود فهي تغزو كل دول العالم تقريبا لأسباب متعددة إذ لا تعرف حدودا جغرافية و لا زمنية ولا بشرية. لكنها تختلف من حيث الشكل و الاستمرار و الفئات العمرية الممارسة لها و كذا الأسباب المؤدية إليها وكيفية التصدي لها.

و الجزائر باعتبارها جزء من هذا العالم تعرف انتشارا واسعا لهذه الظاهرة و هذا كل يوم وبسرعة انتشار هائلة، كما تتخذ أشكالا متنوعة وتدخلها فئات مختلفة من حيث الجنس و العمر و الحالة الاجتماعية لهذه الفئات .هذا لما عرفته الجزائر من ظروف اقتصادية و سياسية صعبة خاصة أثناء العشرية السوداء و ما خلفته من اوظاع اجتماعية صعبة جراء التدمير و الخراب الذي مس المؤسسات و الشركات العمومية والتسريح الجماعي للعمال، الذي خلف الآلاف من المحتاجين و الفقراء مما دفع بالكثير من أفراد المجتمع إلى التسول خاصة منها الفئات الهشة من الأطفال و النساء و الشيوخ . تعد هذه الظاهرة من المشكلات الاجتماعية الحادة التي تتشابك في أسبابها وتتعدد، فهي من المشاكل الإنحرافية السلوكية بالدرجة الأولى، ما يجعلها صعبة التناول و الدراسة والبحث و بين تقبل هذه السلوك اجتماعيا مع بعض التحفظ و الرفض التام له و بين القوانين التي شرعت لمكافحتها تستمر هذه الظاهرة في الوجود و التوسع .

و جاءت دراستنا هذه محاولة لمعرفة هذه الظاهرة و ذلك بتشخيص الأسباب و الدوافع الكامنة وراء ممارسة الأفراد لهذا السلوك(سلوك التسول) بالإضافة إلى التعرف عن سيمات و خصائص و مميزات الشخص المتسول اقتصادية كانت أم اجتماعية و ذلك للمساهمة أو التقليل من انتشارها .

فكان علينا تقسيم البحث إلى فصول مختلفة و إلى قسمين رئيسيين هما:

الجانب النظري و الجانب التطبيقي.

فقد احتوى الجانب النظري على أربعة فصول .فقد خصصنا الفصل الأول للبناء المنهجي للدراسة ،فالمبحث الأول تناول أهداف الدراسة و تحديد الإشكالية و فرضياتها و تحديد المفاهيم.وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى المقاربة السوسيولوجية و الدراسات السابقة(الغربية،العربية،والجزائرية).أما المبحث الثالث تناول الأسس المنهجية للدراسة التي تم الاعتماد عليها من نوع المنهج و كذا التقنيات المستعملة بالاضافة إلى العينة و مواصفاتها و مجالات الدراسة وأخيرا صعوبات البحث.

في حين تناول الفصل الثاني التسول عامة فجاء المبحث الأول يتناول مفهوم المشكلة الاجتماعية وكذا السلوك الانحرافي و مختلف تعار يفهما وتصنيفهما.و جاء المبحث الثاني ليتناول لمحة تاريخية عن الظاهرة و خصائص النشأة التاريخية للمتسولين ومختلف التسميات التي أطلقت عليهم و كذا أنواع التسول وأخيرا تحريم التسول في الإسلام .إما المبحث الثالث فقد تناول مختلف التشريعات الخاصة بالتسول و ذلك في الدول بعض الدول الغربية والعربية و أخيرا في الجزائر.

أما الفصل الثالث تناولنا فيه محور التفكك الأسري و الفقر، ففي المبحث الأول تطرقنا إلى التفكك الأسري فيه تناولنا: ماهية الأسرة و مختلف تعاريفها، أما بعد ذلك فقد تناولنا التفكك الأسري ،أنواعه ،أسبابه ومختلف أنماطه من الطلاق و الهجر و الترمل و الانفصال وأسبابها و أخيرا تطرقنا إلى علاقة التفكك الأسري بالتسول، أما المبحث الثاني تناولنا فيه محور الفقر، ففي الأول تناولنا عدة تعاريف للفقر وكذا مختلف أنواعه، فالمرحلة الثانية خصصناها للفقر في العالم وفي الوطن العربي و أخيرا في الجزائر و ذكرنا أسبابه وتصنيفه بالاظافة إلى خصائص الفقراء فيها . أما المرحلة الثالثة فقد خصصناها لمختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر في مكافحة الفقر وفي الأخير تطرقنا إلى علاقة الفقر بالتسول.

أما الجانب الميداني فقد احتوى على النتائج المتوصل إليها الكيفية والكمية ، فجاءت المرحلة الأولى بعرض أهم نتائج الملاحظة و الخصائص الظاهرية من سلوكات و

مظهر، و سمات انفعالية للمتسولين بالاضافة إلى عرض و تبويب البيانات و التحليل الكيفي للدراسة.أما المرحلة الثانية خصصناه لأهم النتائج المتوصل إليها من نتائج جزئية واستنتاج عام للدراسة.

الفصل الأول

البناء المنهجي للدراسة

المبحث الأول:

تحديد الموضوع وإشكاليته.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

عملية تحديد موضوع و اختيار موضوع الدراسة غير خاضعة لعامل الصدفة، بل هي قائمة على جملة من العوامل الذاتية و الموضوعية.

1)_ الأسباب الذاتية: هي العوامل اتي تتعلق بالباحث و ميولا ته الشخصية من أهمها:

– الميل الشخصي لكل المواضيع الاجتماعية خاصة تلك المتعلقة بالانحرافات السلوكية.

– الاهتمام بكل القضايا التي تمس المجتمع و بظاهرة التسول خاصة بالنظر الى ما يحدث في واقعنا اليومي من سلوكات غريبة على مجتمعنا.

– محاولة لفهم ما يطرأ من تغيرات على مجتمعنا، و ما مدى هذه التغيرات و ما تأثيرها على الفرد و المجتمع معا.

– التفاقم السريع لظاهرة التسول في المجتمع الجزائري جلب انتباهنا و فضولنا إلى معرفة أسبابها الكامنة .

2)_ الأسباب الموضوعية:

هي تلك المتعلقة بالمحيط الاجتماعي و تتمثل في:

– قلة إن لم نقل غياب الدراسات العلمية و خاصة منها السوسيولوجية التي تناولت ظاهرة التسول في الجزائر.

– دخول كل الفئات هذا العالم (عالم التسول) دون استثناء و ذلك بصورة ملفتة للانتباه و هذا ما نشاهده و ما نلاحظه يوميا على واقعنا المعاش.

– ما يجره هذا السلوك من ارتكاب انحرافات عديدة في الدعارة و المخدرات و السرقة كما يجر في نهاية المطاف الى الوصول الى ارتكاب جرائم عديدة و هذا ما نعيشه في واقعنا اليومي من خلال ما نقرأه و نسمعه من اخبار في الوسائل الإعلامية المكتوبة، المسموعة و مختلف القنوات التليفزيونية.

– و بموجب اختصاصنا العلمي كاجتماعيين، وددنا المساهمة في نزع الستار و الغموض عن الظاهرة المتفشية في المجتمع.

– أنها ظاهرة اجتماعية جديرة بالبحث و التحليل لما لها من انعكاسات سلبية على الفرد و المجتمع معا.

ثانيا: أهداف الدراسة: كل بحث علمي إلا و يرمي إلى تحقيق اهداف تفيد البحث العلمي و المجتمع، فنجد الأهداف العلمية و العملية التالية:

1)_ الأهداف العلمية:

– تطبيق القواعد المنهجية التي درسناها في مراحل دراستنا الجامعية و اجراء البحث الميداني.

– محاولة منا التوصل إلى مدى حجم ظاهرة التسول في الجزائر و بالتالي اهتمام المعنيين بالأمر لمدى خطورتها و انعكاساتها على المجتمع.

– محاولة الدخول لهذا العالم (عالم المتسولين) لمعرفة خصائصهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

– السعي وراء الحقيقة العلمية بالوصول الى نتائج علمية تكون ارضية لحل المشكلة من جذورها.

–المساهمة في إثراء الرصيد السوسيولوجي لمكتبة جامعتنا فتكون دراستنا هذه بمثابة مرجعية لدراسات تأتي بعدها.

2)_ الأهداف العملية:

– في ضل غياب إحصائيات دقيقة تمدنا بمعلومات حول عدد المتسولين و فئاتهم و مدى انتشار هذه الظاهرة تكون دراستنا هذه محاولة في المساهمة بإعطاء نظرة نسبية حول ذلك.

– دراسة الأسرة الجزائرية و التحولات التي طرأت عليها و علاقة ذلك بالتسول.

– معرفة الفئات الهشة الاكثر ولوجا في عالم التسول و الاسباب الخفية الكامنة وراء ذلك.

– ما مدى نجاعة القوانين التي سنت لمحاربة هذه الظاهرة في الميدان، و ما مدى تطبيقها في الواقع.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تظهر اهمية الدراسة النظرية في كونها اضافة علمية جديدة تصب في موضوع من اهم المواضيع و المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري، و تكون مرجعا علميا و اضافة الى البحوث الاجتماعية الخاصة بموضوع "التسول".

فهي ترتكز على دراسة السلوك الانحرافي المتمثل في التسول و البحث عن ماهية هذه الظاهرة و الكشف عن حقيقتها و جذورها و ذلك من خلال الدراسة التطبيقية.

كما ترجع ايضا اهمية هذه الظاهرة الى الكشف عن الاثار النفسية و الاجتماعية خاصة لهذا السلوك على الفرد و المجتمع معا.

– تبيان الآثار السلبية على الفرد المتسول من ظهور روح اللامبالاة و من التواكل على الغير لإعالته، و اكتسابه هذا السلوك عبر الزمن و بالتالي يصبح بمثابة ثقافة يعيش بها طول حياته و قد يورثها لأولاده او غيرهم من أفراد في المجتمع و كذا خطورة هذا السلوك الإنحرافي لما يجره من انحرافات اخرى تعود عليه و على كل المجتمع بالسلب، و هذا كل ما يدفعنا الى التساؤل عن مدى تحسيس المجتمع بهذا الخطر ووجوب ايقاف زحفه و بالتالي ايقاف الضرر الناجم عنه.

– و من هنا يجب دق ناقوس الخطر و جلب انتباه الباحثين و رجال القانون و الجمعيات... الخ للمساهمة في الحد من هذه الظاهرة.

– تكمن أهمية هذه الدراسة فيما ستكون في المستقبل من دراسة سابقة إلى دراسات جديدة، تتناول هذه الظاهرة من جوانب اخرى و بمعطيات و مستجدات اخرى.

– و الأهمية التي نراها ايضا جديرة بهذا البحث هي المساهمة في وضع مخطط شامل و كامل للحد من هذه الظاهرة، أو على الأقل التقليل منها، ذلك لأنه عندما يعرف الداء يعرف الدواء و بالتالي المساهمة في الوقاية من هذه الظاهرة و المساهمة في مكافحتها.

رابعا: الاشكالية

تعرف ظاهرة التسول انتشارا كبيرا و سريعا في الجزائر و لا تعرف لها حدودا لا بشرية كانت و لا زمنية، فهي ظاهرة تنتشر في القرى كما هي في المدن، و لا تستثنى فئة عمرية فهي تحترف من الأطفال، و الرجال و النساء، و يوّظف فيها حتى الرضع، و من كلا الجنسين (ذكور و إناث) و من كل الأعمار من أطفال، وشباب، و شيوخ، و ذلك فرادى أو جماعات.

وظاهرة التسوّل مشكلة اجتماعية تمس و تؤثر سلبا على أفراد المجتمع من قريب أو من بعيد و هذا مهما اختلفت أشكالها و أنواعها، كما تعتبر مشكلة انحرافية سلوكية بالدرجة الأولى، لأن ظاهرة أو مشكلة التسوّل هي سلوك يرتكبه عدد من الأفراد في المجتمع و بقية الأفراد في نفس المجتمع لا يتقبلونه و لا يحببونه بل يعارضونه، سواء كانوا من جماعات اجتماعية أو مؤسسات اجتماعية (كالأسرة) أو مؤسسات حكومية للدولة كالمحكمة و الشرطة...الخ كلها تهدف إلى سياسة الضبط الاجتماعي من خلال رفض السلوك سواء بعزل و احتقار مرتكبيه من طرف المجتمع أو بعقابه بتطبيق قوانين وضعت خصيصا لذلك، و ذلك لأن السلوك ألانحرافي يعود بالضرر على الفرد و المجتمع معا. فالانحراف غالبا ما يؤدي بصاحبه إلى الجريمة.

وهذا الانحراف يتمثل في انحراف عن القواعد و المعايير التي حدّدها المجتمع للسلوك الصحيح و المتفق عليه. " فتكاد تجمع القيم في كل مكان على اعتبار دعارة و تشرد الاحداث و التلوث البيئي و التسول من المشكلات الإنحرافية التي يلزم مكافحتها و الوقاية منها"[1].

---

[1] - عصام توفيق قمر و آخرون، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، مداخل نظرية: تجارب عربية، أساليب المواجهة، دار الفكر ، 2008، ص16

ومن المعروف أن سلوك الفرد لا يولد معه بل يكتسبه و ينمو تدريجيا بتفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي الذي ينشأ فيه، و من أولى حلقات هذا المحيط الذي يتفاعل فيه الفرد

عن طريقه الكثير من سلوكه هي الأسرة. و هذا يتجسد في تعلمه لقيم و عادات و تقاليد و قوانين و أخلاق ذلك المجتمع، و هذا بعملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة ذلك إعدادا له لأن يكون فردا صالحا في المجتمع. و هذا لا يتحقق إلا إذا كانت الأسرة تتميز بالاستقرار و التفاهم و التضامن بين أفرادها، إذ هي الحاضن الأول للفرد و المسؤول عن توفير الاشباع العاطفي و منح الرعاية و الأمن و الطمأنينة و الدعم المادي و المعنوي.

لكن هذه الأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تلقين الفرد قواعد السلوك الصحيح و السوي تتعرض هي بدورها الى عدة مؤثرات تكون إما خارجية أو داخلية، كالحروب و الكوارث الطبيعية و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية كالفقر و الحاجة و البطالة و التفكك الأسري...الخ. تؤثر عليها سلبا، و بالتالي على أفرادها. فالتطور الصناعي، التكنولوجي، و بعدهما العولمة أتت كلها بتغيرات على المجتمع و انعكست على الأسرة و أحدثت فيها تغييرات من حيث بنائها ووظائفها و أدائها لمهامها الطبيعية الموّكلة لها، فغيرت من طبيعة العلاقات التي كانت سائدة فيما سبق من تعاون و تآزر فتحولت من أسرة ممتدة متضامنة و متماسكة إلى أسرة مفككة و بالتالي ضعف العلاقات الداخلية و القرابة بين أفرادها و انتشار الروح الفردية بدلا منها. ومن كل هذا نصل إلى أن الأسرة المفككة لا تصلح ولا تستطيع القيام بمهامها على تربية أبنائها و تلقينه السلوك السوي و إعداد أفراد صالحين في المجتمع، بل و تهيئ الأجواء و تعتبر مناخا جيدا لتنامي السلوكات الانحرافية بمختلف أشكالها كمشكلة "التسوّل" موضوع بحثنا هذا.

كما و أن لتدني المستوى المعيشي تأثيرا على الأسرة و أفرادها، لأن انخفاض الدخل أو انعدامه يحول دون تحقيق أفراد الأسرة رغباتهم و احتياجاتهم من غذاء و مسكن و دراسة ...الخ ، هذا ما يجر إلى طريق الإنحراف بشتى أنواعه، و منه اتخاذ طريقا لتجاوز هذه العقبات و الصعوبات كما و أن "الظروف السيئة التي يعيشها الفرد التي تحول دون إشباع حاجاته الأساسية تؤدي به لا محالة الى الانحراف عن السلوك السوي والجريمة من قتل و نصب و تشرد و تسوّل."

و لما كانت الظاهرة الاجتماعية صعبة التناول كظاهرة "التسوّل" في مجتمعنا الجزائري، لأن الظاهرة الاجتماعية متغيرة باستمرار و متشعبة و متداخلة و كذا تعدد العوامل المؤثرة فيها، فمن المحال دراسة أي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية بمعزل عن المحيط الذي تولدت فيه و الظروف المحيطة بها و كما أنه ليس بالإمكان الإحاطة بكل جوانبها و مؤثراتها لأن من طبيعة الظاهرة الاجتماعية التأثر بظواهر أخرى في المجتمع و التأثير فيها[1].

من كل ما سبق نستخلص أن ظاهرة التسوّل مشكلة اجتماعية خطيرة تمس البناء الاجتماعي وتهز كيانه، فهي مشكلة تكيف مع الإطار العام للمجتمع و تعود بسلبيات عديدة على الفرد و المجتمع معا. هذا ما دفعنا إلى الاستفسار حول حقيقة هذه الظاهرة و مدى انتشارها في المجتمع الجزائري . هذا ما دفعنا إلى طرح التساؤل العام التالي:

ما العوامل و الأسباب الكامنة وراء ظاهرة التسوّل؟ و ندرج بعد ذلك التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل يزداد ممارسة الأفراد للتسوّل كلما ازداد التفكك الأسري؟

2-هل لتدني المستوى المعيشي للأفراد ارتباط بممارسة الأفراد للتسول؟

---

[1]- إحسان محمد الحسن، "**علم اجتماع الجريمة**"، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص ص 91-92.

الفرضيات:

الفرضية الأولى : كلما ازداد التفكك الأسري كلما ازداد ممارسة الأفراد للتسول.

الفرضية الثانية :كلما ازداد تدني المستوى المعيشي ازداد التسول.

خامسا: تحديد المفاهيم:

إن أي بحث أو دراسة علمية لا بد أن تحدد فيها المفاهيم المستخدمة حتى يتحدد الموضوع المدروس حيث عرفها محمد علي محمد: "بأنها عبارة عن مصطلحات يستخدمها العلماء للإشارة إلى الموضوعات و الظواهر التي يتخصصون في دراستها و أنه بدون مفاهيم يتعذر قيام المعرفة [1]. و المفاهيم الرئيسية التي اعتمدناها في بحثنا هذا كالآتي:

1-مفهوم التسول:

لغة: يقول "**الدكتور محمد عيد محمود الصاحب**" بأنه لا توجد كلمة "تسول" في معاجم اللغة، فقد يكون أصلها "تسوّل" ثم خففت الهمزة فصار "تسوّلا"، و كان بعضهم قد ذهب إلى أن أصل الهمزة الواو، بدليل قولهم في هذه اللغة "هما يتساولان" إذ تبين أن أصل التسوّل يعود إلى المسألة، التي استخدم لفظها كثيرا في الأحاديث الشريفة، فهذا يعني أن الإستخدام لكلمة "التسوّل" يتفق و المعنى الشرعي لمدلول المسألة التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها من غير حاجة.[2]

و المسألة مأخوذة من سأل الشيء، و سأل عن الشيء، سؤالا و مسألة. قال **ابن برّي**: سَأَلْته الشيء بمعنى استعطيته إياه. قال تعالى: (وَ لَا يَسْأَلكُمْ أَموَالَكُمْ) [36 محمد]، و سَأَلْتُهُ عن الشيء: استخبرته، قال: و من لم يهمز جعله مثل خاف، يقول سَلْتَهُ أساله فهو مَسُولٌ.

---

[1]- محمد علي محمد، "**علم الاجتماع و المنهج العلمي**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، ط3، 1984، ص110.

[2] - محمد عيد محمود الصاحب، "**المنهج النبوي في علاج التسول** " المجلة الأردنية في الدراسات_الإسلامية_ ص 155. 2008،

مثل خِفْتُهُ أَخَافَهُ فهو مَخُوفٌ و قال أصله الواو بدليل قولهم في هذه اللغة: "هما يتساولان".[1]

كما نجد أيضا عند الزيات و آخرون :

أصل الكلمة، كلمة مشتقة من مصدر "سول"، أي سال واستعطى، و السؤال يسال و يطلب فهو تعبير مولد استعمله الناس قديما[2].

و جمع المسالة مسائل فإذا حذفوا الهمزة قالوا مسلة، و الفقير يسمى سائلا[3] .

اصطلاحا: وردت تعريفات عدة للتسول في اصطلاحات المعاصرين:

و من هذه التعريفات:

هو طلب الصدقة من الأفراد في الطرق العامة.[4]

التسوّل: هو الاستعطاف و طلب الصدقة من الناس باستخدام وسائل مختلفة، لاستدرار العطف و الشفقة.[5]

كما نجد تعريفا **لفريد ريك معتوق** :هو طلب العون المادي أو الصدقة بحجة الإعاقة البدنية أو السن المتقدم أو بأي حجة أخرى، و في البلدان الغربية التسول ممنوع و يحال المتسوّل الذي تضبطه الشرطة إلى الجمعيات الخيرية و الرعاية الاجتماعية و تعتبر في هذه البلدان أو السن المتقدم أو بأي حجة أخرى، و في البلدان الغربية التسول ممنوع و

---

[1]- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، "**لسان العرب**"، طبعة مصورة عن طبعة "بولاق"، القاهرة الدار المصرية للتأليف و الترجمة، بدون تاريخ ط، مادة سأل، ج 13، ص 33

[2]- الزيات و آخرون، "**المعجم الوسيط**" دار المعارف، القاهرة مصر، 1979، ص 465.

[3]- الأزهري، أبو منصور محمد ابن احمد، "**تهذيب اللغة** ، تحقيق محمد عوض ط1، دار إحياء التراث العربي بيروت ، 2001، ص 47

[4] - ابتسام علام ، "**الجماعات الهامشية-دراسة انتروبولوجية لجامعة المتسولين بمدينة القاهرة**"، القاهرة مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ط1، ص 41.

[5] - عنبتاوي، منال فتحي، "**تقييم برامج مكافحة ظاهرة التسول**"، **المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الاردن خلال الفترة(1997-2001)**، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع بالجامعة الأردنية ، أثار، 2004، ص 36.

يحال المتسوّل الذي تضبطه الشرطة إلى الجمعيات الخيرية و الرعاية الاجتماعية و تعتبر في هذه البلدان جنحة يعاقب صاحبها بالسجن إذا كرر التجربة.[1]

و تعريف أخر مفاده: أن التسوّل هو الوقوف في الطرق العامة و طلب المساعدة المادية من المارة أو من المحال أو الأماكن العمومية أو الادعاء أو التظاهر بأداء الخدمة لغيره أو عرض بعض الألعاب البهلوانية أو القيام بالأعمال التي تتخذ شعارا لإخفاء التسوّل، أو المبيت في الطرقات و بجوار المساجد و المنازل و كذلك استعمال العاهات أو استعمال وسيلة أخرى من وسائل الغش لاكتساب عطف الجمهور[2].

إجرائيا :

التسوّل: هو طلب الصدقة و الإحسان، هو فعل أو نشاط يقوم به بعض الأفراد في المجتمع و ذلك بهدف طلب الصدقة و الإحسان و هي ممارسة يقوم بها كلا الجنسين و من مختلف الأعمار و بمختلف الأساليب و شتى الألفاظ الدالة على الحاجة، و هو طلب إلحاح، كما يكون فرادى أو جماعات، كما أنّه سلوك يتغير و يتطوّر حسب الظروف و الحاجة، و ذلك طوال أيام السنة، دون إغفال المناسبات الدينية خاصة: رمضان، الأعياد...الخ، ذلك لمعرفة المتسوّلين بسخاء المتصدقين في هذه المناسبات.

مفهوم المتسول:

لغة:

.....و الفقير يسمى سائلا[3]

---

[1]- معتوق فريد ريك: "**معجم العلوم الاجتماعية**"، لبنان، أكاديمية بيروت، 1998، ص 62.

[2]– محمد أبو سريع، "**ظاهرة التسول و معوقاتها و مكافحتها، ب، ش**"، القاهرة، 1986، ص 4.

[3]- الأزهري، أبو منصور محمد ابن احمد، نفس المرجع ، ص 47

اصطلاحا :

هو من يتكفف الناس إحسانا ،فيمد يده يسال الكفاف من الرزق و العون[1]

يعرفه **Gutton:** يعرفه بأنّه الشخص الذي يطلب الإحسان و هذا ينطبق على الفقير الصعلوك، باعتبارهم جميعا يطلبون الإحسان و الصدقة و في نهاية القرن X VII كانت تسميات الفقير، المتسوّل، المتشرد، متقاربة في معنى واحد و لفظ المتسوّل هي أقرب إلى المتشرد"[2].

كما نجد تعريف "**لأحمد زكي بدوي**": "هو ذلك الشخص الذي يعيش من التسوّل و يجعل منه حرفة له و المصدر الوحيد للرزق"[3].

إجرائيا:

أو كما كان يطلق عليه قديما السائل، هو ذلك الشخص أو الفرد في المجتمع الذي اتخذ من فعل التسوّل وسيلة للعيش(مهنة) و ذلك اقتناعا منه بجواز هذا الفعل، بل و حقا له، و ذلك حتى و لو بلغ يوما من الأيام الكفاف فيصبح لديه هذا السلوك نمط حياة و قد يورثه لأبنائه و أحفاده في المستقبل لأنه في اعتقاده و قناعته أنّه فعل عادي جدا و له كل الحق في نسبة من أموال الآخرين فيدخل هذا النمط من التفكير في ثقافته، و بذلك تولد ثقافة فرعية لديه و لدى عائلته و مع مرور الزمن تصبح ثقافة فرعية قائمة بحدّ ذاتها، "ثقافة فرعية".

مفهوم التفكك الأسري:

لغة:

نجد مفهوم التفكك جاء من فعل "فكّ"، "يفك"، "تفكيك" بمعنى فصله و خلصه و هذا في "القاموس للطلاب"[4].

---

[1]- عبد الباسط عبد المعطي،تقييم **فعاليات المواجهة التشريعية والأمنية لظاهرة التسول** ،ص251

[2] - Gutton jean pierre, « **la société et les pauvres** », (l'exemple de la généralité de LYAN, 1534-1789), Paris :les belles lettres, 1971, P73

[3]- بدوي أحمد زكي، "**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**"، مكتبة لبنان، لبنان، ط1، 1978، ص 221.

[4]-علي بن هادية، "**الخدمة الاجتماعية**"، دار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 1979، بدون طبعة

اصطلاحا:

يعرفه "**محمد عاطف غيث** ": على أنه أيّ وهن أو سوء تكيف و انحلال الذي يصيب الوحدة الأسرية و لا يقتصر سوء هذه الروابط على ما قد يصيب العلاقة بين الرجل و المرأة، بل قد يشمل كذلك علاقات الوالدين بأبنائهما"، و الجدير بالذكر هنا أن الخلافات التي تنشأ بين الزوجين تكون خطرا على انحلال الأسرة بأسرها مما يحدث اختلالات بينهما و بين الأبناء[1].

يعرف "**حسين عبد الحميد رشوان**": التفكك الأسري على أنه عبارة عن فشل هذه العلاقات الأسرية و انحلالها و يبدوا ذلك واضحا في اضطراب العلاقة بين الزوجين و اختلاف ثقافة فكرهما، وميول قيمها[2].

و تشير "**داليا مؤمن**": إلى أن التفكك الأسري عبارة عن صراعات مستمرة بين الأبوين أو بين الآباء و الأبناء، و هذا ما يخلق جوا من التوتر في البيت، و تؤدي إلى المجادلات المستمرة الحادة إلى الشعور بعدم الأمن[3].

إجرائيا:

هو ذلك التفكك الذي يصيب الأسرة في علاقاتها و روابطها الداخلية و هو راجع لعدّة أسباب تكون خارجية مثل الكوارث الطبيعية التي تتسبب في لأفراد الأسرة بسبب الموت أو الهجرة بهدف البحث عن مأوى أو عمل...الخ.

و أسباب داخلية كالطلاق و الهجر و الترمل و التي تفرض على الأسرة ظروفا جديدة و غير عادية أي غياب الأب و بالتالي المموّل الأول للأسرة، أو غياب الأم و هي مصدر الحنان و العاطفة و هي عماد العلاقات الأسرية داخل الأسرة، فهي تربط بين الأب و الأبناء ببعضهم البعض و بغيابها يغيب كل ذلك، ما يعود مباشرة على الأبناء، فيتشردون

---

[1] - محمد عاطف غيث، "**المشاكل الاجتماعية و السلوك و الانحراف** دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 1989، ص89.

[2]- عبد الحميد رشوان، "**الأسرة و المجتمع**"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2002، ص 55.

[3]- داليا مؤمن، "**الأسرة و العلاج الأسري**"، دار السحاب للنشر و التوزيع ، القاهرة، مصر، ط1، 2004، ص 6.

و يكونون عرضة لكل السلوكيات العدوانية و الانحرافية كالسرقة و المخدرات و القتل و التسوّل.

* أي باختصار هذا الجوّ الأسري المذبذب يصبح محيطا لتنامي كل السلوكات الانحرافية، و بمعنى آخر: تفقد الأسرة كل الأدوار و المهام و الوظائف الموّكلة لها طبيعيا.

مفهوم تدني االمستوى المعيشي:

اصطلاحا:

يتجسد في عدم إشباع حاجات الأبناء المادية و المعنوية للعيش كالمسكن و الأجر و الدخل الذي يعمل على تلبية حاجات الأسرة المختلفة، فالدخل الغير كافي يعرقل عملية إشباع الحاجات[1].

و في تعريف آخر: هو المشاكل الاقتصادية المزرية التي يعيشها الفرد سواء في الأسرة أو خارجها تتجسد في الفقر و البطالة[2].

كما يعرفه مصطفى الخشاب بأنّه الموارد الاقتصادية الغير كافية بواسطتها تصبح عاجزة عن أداء وظائفها و تعم فيها عوامل الفساد و التفكك[3].

إجرائيا:

هو حالة من الرداءة و سوء الأحوال المعيشية و هو ذلك التدني الذي يمس كل جوانب الحياة من غذاء و سكن و صحة و تعليم و ذلك جراء انعدام أو انقطاع أو قلة الدخل الذي يحتاجه الفرد و الأسرة لسّد تلك الحاجات.

---

[1]- فيروز زرارقة، "**الواقع الاجتماعي و التشريع القضائي**"، مجلة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد07، (2007-2008)، ص 17

[2] – محمد سيد، "**الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية لمشكلة تعاطي المخدرات و استراتيجية مواجهتها**"، ط1، القاهرة ، 2003، ص92.

[3] - مصطفى الخشاب، "**دراسات في علم الاجتماع العائلي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 200.

المبحث الثاني:

المقاربة السوسيولوجية و الدراسات السابقة.

أولا : المقاربة السوسيولوجية.

جرت العادة في كل البحوث العلمية و الاجتماعية أن يستمد الموضوع صلابته و مرجعيته من مقاربة نظرية يتم على أساسها تحليل و تفسير معطيات الدراسة النظرية منها الميدانية. لأجل هذا العرض، فقد كان من الضروري لنا اختيار زاوية نظرية يمكن على أساسها توضيح أبعاد و حدود الإشكالية المتناولة ضمنه تماشيا مع طبيعة و أهداف هذا الموضوع. و بناءا على هذه الاعتبارات فقد ارتأينا أن تكون المقاربة النظرية الأمثل بالنسبة لهذه الدراسة هي نظرية التفكك الاجتماعي، فهي واحدة من أهم النظريات المفسرة للمشكلة الاجتماعية كما يؤكد محمد عاطف غيث[1].

نظرية التفكك الاجتماعي:

ينطلق هذا المدخل أساسا من بعض الأفكار و التوجهات التي يسلّم بأن الحياة الاجتماعية تسير بشكل منظم وفق مجموعة من القواعد المعيارية التي تحكم سلوك الجماعات في المجتمع، و هذه القواعد تحدد السلوك المسموح و المفضل و السلوك المستهجن.وهناك مستويات من هذه القواعد المعيارية فهناك ما يعرف بالقوانين و ما يعرف بالعادات و التقاليد و الأعراف. كلها تعمل لتحقيق هدف واحد و هو تحقيق التنظيم الاجتماعي. و هي سلوكات تتحقق بواسطة أفراد المجتمع و تؤكد على الأداء الفعّال لوظيفة المجتمع في مواجهة التغير السريع الغير متوقع، "حيث يتصرف الناس عادة كما يتوقع الآخرون منهم أن يتصرفوا وفقا للمعايير الأخلاقية التي تحدد الخطأ و الصواب و المستحسن و المقبول...الخ"[2].

---

[1]- محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع** ،دار المعرفة الجامعية، الازاريطة، ص 399.

[2]- محمد احمد بيومي، **المشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية 1993،ص ص64 -65.

و تقوم هذه النظرية على أساس أن حقيقة التنظيم و التكامل الاجتماعيين و ما يرتبط بها من تناسق و انسجام بين الأفراد و هذا الانسجام هو الذي يصنع الضمير العام أو الشعور التكامل الاجتماعي، و هذا الأخير بمثابة خط الدفاع الأوّل ضد الجريمة و الانحراف و انعدام ذلك الشعور بسبب التفكك الاجتماعي و ضعف التناسق بين أفراد المجتمع هو الذي يؤدي إلى ازدياد نسبة الانحراف و الجريمة في المجتمع.

و إذا كان التفكك الاجتماعي يرجع إلى العملية الأكبر و هي التغير الاجتماعي، فكما يؤكد "**روبرت بارك**" **Robert Park** على أن التغير الاجتماعي يؤدي إلى التفكك الاجتماعي، فكل شيء في حالة تهيج، وكل شيء يبدو انه عرضة للتغير، و أن أي شكل من أشكال التغير ينتج عنه تحول و تبدّل يمكن قياسه في روتين الحياة الاجتماعية و يميل إلى أن يحطم العادات التي يقوم عليها التنظيم القائم و كل وسيلة جديدة تؤثر في الحياة الاجتماعية و النظام الاجتماعي لها تأثير واضح في التفكك[1].

فالتغير الاجتماعي يؤدي إلى غياب الانسجام الذي كان قائما بين أجزاء البناء الاجتماعي و الذي كان يعمل على توازنه، و فقدان هذا الأخير يؤدي إلى التفكك الاجتماعي و الذي يؤدي إلى ممارسات جديدة و اختفاء تلك القديمة لعدم ملائمتها مع الظروف المستحدثة و من هنا تظهر المشكلات الاجتماعية.

و إذا كان التغير الاجتماعي يؤدي إلى حدوث تغير في العلاقات الإنسانية في المجتمع بما يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية إلا أنه بمرور الوقت يعود المجتمع إلى تنظيم جديد يوافق الأوضاع الجديدة، كما يحدث عند تغير المجتمع من مجتمع قروي إلى مجتمع حضري[2]. فالتحضر يؤدي إلى ضعف في العلاقات بين الناس، فلا يعرف الجار جاره، فكل منشغل بأموره الخاصة ذلك لعدم وجود صلة صداقة أو قرابة، فالفرد في هذه الحالة يضعف ولاؤه و بالتالي يضعف إحساسه بالانتماء إلى الوحدات الاجتماعية الموجودة في

---

[1]- سناء الخولي، "**التغير الاجتماعي و التحديث**"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985، ص ص 170-171.

[2]- عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة و الاجتماع الحضري**، مكتبة القاهرة الحديثة, 1967، ص ص, 11-12.

المجتمع الذي يعيش فيه، بل و حتى يصلوا إلى رفضها و نكرانها و معارضتها تماما، هذا ما يؤدي في أغلب الأحيان إلى ارتكاب الإنحرافات السلوكية و كذا الوصول حتى إلى الجريمة." و هذا هو مفهوم التفكك الاجتماعي الذي نستطيع من خلاله أن نصل إلى تفسير منطقي لإرتفاع معدلات الانحراف في المجتمعات التي تعاني من التفكك بكافة مستوياته"[1].

ثانيا: الدراسات السابقة.

يعتبر اطلاع الباحث على الدراسات المتعلقة بموضوع البحث مرحلة من أهم مراحل البحث العلمي،لما لهذه الخطوة من فائدة بحيث تساعد الباحث بمده بمعلومات كثيرة كالتطورات الطارئة على الظاهرة،و كذا النتائج المتوصل إليها دون إغفال المناهج و وسائل جمع البيانات وتحليل المحتوى و الخروج بالتوصيات.

الدراسات الأجنبية:

في هذه المرحلة سوف نتطرق إلى بعض الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع التسوّل و أهم النتائج التي توصلوا إليها و لقد عمدنا إلى اختيار الدراسات الجديدة.

الدراسة الأولى: هي دراسة لـ "**ماكهان جيها**"، "ظاهرة التسول"، و هي دراسة ميدانية على بعض مدن الهند لمجموعة من المتسولين. حيث استخدم أساليب منهجية و طرق متعددة كما شملت دراسته على 225 حالة متسوّل، حيث اهتم في هذه الدراسة على معرفة جذور التسول، و ملامح تطوره من خلال تحديد الخصائص العامة لأنماط المتسولين و العوامل المؤدية للتسوّل و الحياة الاقتصادية للمتسولين و كذا البيئة المحلية للمتسوّلين، و ما ينتشر فيها من شرور و انحرافات فضلا عن ملامح التنظيم الاجتماعي للمتسولين و اتجاهاتهم نحو التسوّل و اتجاهات الناس نحو التسوّل و المتسوّلين، فخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج و هي كما يلي:

– إن التسول يعكس مشكلة اجتماعية معاصرة تحتاج إلى المزيد من الاهتمام لمواجهتها باعتبارها سلوكا منحرفا، و أنه للمتسولين عادات و اتجاهات معينة طوروها مع طرق

---

[1]- مساعد بن إبراهيم الحديثي، مبادئ علم الاجتماع الجنائي، د ط، مكتبة الكعيبان، 1416 الرياض، 1416 ، ص 98

الحياة الجديدة، و تحت هذه الظروف يحتاجون جهودا مضاعفة لإعادة تأهيلهم للحياة الاجتماعية التي تقرها ثقافة المجتمع[1].

– إن التسوّل يشكل جانبا سلبيا للموروثات الثقافية للمجتمع الهندي و للتسوّل تأثير على جوانب كثيرة من الحياة في المجتمع التي قد تؤثر بدورها على تفاقم التسوّل و تفشيه.

إن دراسة خصائص التسول عن عدم التجانس بين المتسولين من حيث النوع و العمر و الديانة و الأحوال الجسمية، حيث أن نسبة الذكور في عينة الدراسة 20% أما نسبة الإناث فكانت مضاعفة لها في مدينة "بيري" و هي تختلف عنها في المدن الأخرى و خصوصيات المتسولين صحيحي الجسم و المعاقين و منهم المرضى.

– إن التسوّل يعود إلى العديد من العوامل مثل الفقر، المرض، نقص التعليم، و التوجيه، التربية، و المتاعب الأسرية و البطالة...الخ، و هذه العوامل توضح أن هناك قوى إجتماعية، جسمية، اقتصادية و غيرها من القوى تدفع بالشخص لينخرط في مسلك التسوّل.

– و تبين أيضا أن المتسولين يحصلون على دخل وفير من التسوّل غير أنه لا يستغل في تحسين ظروف حياتهم بل تفرق على أوجه توفر لهم الرعاية، و إن كانت هناك بعض الحالات تحقق ثراء عن طريق التسوّل.

– تكشف أن للمتسولين حياتهم الخاصة و أنهم يشاركون الظروف المشتركة التي تزيد من ارتباطهم ببعضهم و تقوي شعورهم بالانتماء إلى المنطقة التي يعيشون فيها، و تساعد مثل تلك الحياة على تشكيل عادات سرية معينة و قوانين تحكم حياتهم في محيط المنطقة التي يعيشون فيها داخل المدينة و أن ظروف المتسوّلين خارج منطقة المنبوذين في مدينة "بيري"

---

[1]- السيد علي الشتا، "**المتسوّلون و برامج رعايتهم في الدول النامية**"، د ط، المكتبة المصرية، القاهرة، 2004، ص41.

تجعلهم يختلفون عن هؤلاء الموجودين داخل منطقة المنبوذين لغياب العامل المشترك فيما بينهم.

– اتجاهات الناس نحو التسوّل تكشف عن وجود اتجاهات متسامحة نحو التسوّل و هو يعزز سلوك التسوّل إلى حدّ ما، رغم تأكيد الناس على شرف العمل و كرامة الإنسان.

– أن المتسوّلين قد طوّروا اتجاهات معينة نحو الناس و بدؤوا يستمدون منه مكانة اجتماعية محددة وضعا اجتماعيا معينا في المجتمع و من ثم يصبح من الصعب إعادة تأهيلهم و تغيير اتجاهاتهم نحو التسوّل و إكسابهم اتجاهات ايجابية نحو العمل و معايير المجتمع التي انفصلوا عنها.

الدراسة الثانية:

قامت بها " **CATHRINE JOPPART**" بعنوان:

« Recherche relative au développement d'une réponse sociale à la question de la mendicité des enfants en BILGIQUE »[1]

و قد تم هذا البحث باقتراح من وزير الطفولة المكلف بالتعليم الأساسي و الاستقبال و المهام الموكلة للمصلحة الوطنية للطفولة **NICOLE MARECHAL** و **NOLLET JEAN MARC** وزير المساعدات للشبيبة و الصحة، و كان هذا البحث تحت إشراف تنسيقية التنظيم غير الحكومي لحقوق الطفل **ONG**(coordination des organisations non gouvernementale) و قد ركزت هذه الدراسة حول ظاهرة تسوّل الأطفال في "بلجيكا" التي بدأت في الظهور في بداية التسعينات، الأمر الذي دفع إلى تخصيص دراسة تهدف إلى تحديد الأصل الجغرافي

[1] - JOPPART CATHRINE, « **recherche relative au développement d'une réponse sociale à la question de la mendicité des enfants en BILGIQUE** », BRUXELLES : coordination des droits de l'enfant ONG, 2003.

لهؤلاء الأطفال الممارسين للتسوّل في " بلجيكا" و كذا التعرف على الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تدفع الأطفال إلى ممارسة التسوّل و من ثمة الوصول إلى وضع إجابة اجتماعية تفسر من خلالها هاته الظاهرة.

امتدت هذه الظاهرة من 16 جانفي 2003 إلى 15 جويلية 2003 و قد تمحورت أهم تساؤلات الدراسة حول هوية الأطفال الذين يمارسون التسوّل و أصلهم الجغرافي أو وطنهم الأصلي، و ما هو التفسير الاجتماعي الذي تقدمه هذه الفئة نفسها حول سلوكها لفهم الظاهرة و شرحها؟ وما هو التفسير الاجتماعي الذي يمكن أن يقدم من أجل تفسير و فهم الظاهرة؟

لقد اعتمدت الباحثة لإجراء بحثها على اقتراب منهجي مقسم إلى قسمين على اقتراب غير مباشر تمثل في البحث البيبيوغرافي و التقارير و المقالات التي تناولت هذا الموضوع المدروس، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع ممثلي هاته الفئة، و اقتراب مباشر تمثل في إجراء مقابلات مع الأطفال المتسوّلين و كذا الأشخاص المرافقين لهم، و ذلك اعتمادا على دليل مقابلة يتضمن قسم خاص بالبيانات الشخصية و تتعلق بالجنس، السن و الأصل الجغرافي و جنسية الطفل المتسوّل المستجوب، و قسم يضم إحدى عشرة سؤالا، الهدف منها هو الحصول على معلومات تتعلق بالوضع السوسيو- اقتصادي الذي نمى فيه الطفل المتسوّل، و علاقته بعائلته، و المدة التي يقضيها في الشارع، و فيما إذا كان يتسول بمفرده و لحسابه أم له مرافقين يتسوّل لحسابهم، و فيما إذا كان الطفل المتسوّل يخضع لكفالة إحدى المؤسسات المعنية بمساعدة مثل هذه الشرائح و الإجابة الاجتماعية التي يقدمها الطفل المتسوّل نفسه حول ممارسة التسوّل، هذا و قد أجرت الباحثة في هذا الإطار اتصالات مع ممثلي البلديات ببلجيكا، و مع بعض المنظمات الحكومية و غير الحكومية للبلدان الأصلية للأطفال المتسوّلين، و كذلك مع الشرطة المحلية و الفدرالية و مع مسئولي استقبال الأطفال الأجانب و الجمعيات.

و أهم النتائج التي توصلت إليها هي:

- إن التسوّل عند الأطفال يظهر بأشكال مختلفة و هي: طلب المال، بيع الزهور، أو العزف على الآلات الموسيقية.

- الطفل في ممارسته للتسوّل يكون إما فاعلا أي هو من يمارس التسوّل أو غير فاعل و يظهر ذلك عندما يكون برفقة أمه أو أبيه يمارس به التسوّل.

- هناك فئات عمرية مختلفة للأطفال المتسولين يتراوح سنهم ما بين ثلاث أو أربع سنوات، و أطفال في سن العاشرة يمارسون التسوّل مع أطفال من نفس عمرهم، و أطفال آخرين يتراوح سنهم ما بين 14 و 15 سنة يمارسون التسول بمفردهم.

فتوصلت الدراسة إلى التمييز بين فئتين من الأطفال المتسوّلين فالأولى هي عبارة عن الأطفال الغير المرافقين (non accompagné) وهم الأصغر من 18 سنة، أما الفئة الثانية فتتمثل في الأطفال المرافقين (accompagné) من طرف عائلاتهم أو أحد أفراد عائلتهم، أغلبهم من البلدان الآتية: « EX YOVGOSLAVIE » « Ram » و من أصل "Kosovo" و هذه الفئة دخيلة على بلجيكا حيث أقاموا فيها هربا من التمييز و التهميش و الإقصاء الذي عايشوه في وطنهم الأصلي.

و تلّخص الباحثة أسباب التسوّل في بلجيكا في النقاط التالية:

1 غياب الحماية المناسبة و الدعم للأطفال غير مرافقين.

2 انعدام المرافقة للأطفال لفقدانهم العائلة.

3 انعدام المعلومات المتعلقة بالمؤسسات المعنية بتقديم العون و الخدمات لمثل هذه الشرائح.

4 الارتياب إزاء مختلف الهياكل الاجتماعية و المؤسسات.

الدراسة الثالثة: "George gmelch, Sharon Bohn gmelch" بعنوان: "التسوّل في دبلن، استراتيجيات المهنة الهاشمية، مدينة الحياة، 1978.

وانطلق الباحث من التساؤل التالي: هل أسباب التسوّل تعود إلى ظروف مجتمعية، و أن الثقافة التي تظهر لدى المتشردين تمثل ثقافة فرعية تعبر عن التكيّف الثقافي؟.

و لقد تم سحب العينة من الشارع و أحيانا من الملاجئ و الفنادق التي يقيمون فيها أو غيرها من المؤسسات التي يرتبطون بها.

و اعتمد الباحث في دراسته على الاستناد إلى المعايشة و المقابلات المتعمقة حتى يتمكن و يستطيع التقرب من عالمهم و محاولة الوصول إلى بعض الحقائق.

و لقد تم التوصل إلى أن الثقافة الفرعية لدى المتسوّلين تمثل ثقافة تكيّف بالضرورة إذ كشفت الدراسة الإمبريقية أن تلك الثقافة الفرعية لدى المتسوّلين قد تتسم بصفات مغايرة لمقولة التكيّف و أن الثقافة الفرعية التي تظهر لدى المتشردين المتسوّلين تمثل ثقافة فرعية تعبر عن التكيّف الثقافي[1].

الدراسة الرابعة: "**Anne Bamisaiye**" بعنوان: " التسوّل في عبدان جنوب نيجيريا"، 1974.

فانطلق الباحث في موضوعه هذا من التساؤلات التالية:

ما هي أنماط المتسوّلين في جنوب نيجيريا؟ و ما هي الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التسوّل في جنوب نيجيريا؟

و قد توصل الباحث من خلال دراسته إلى ما يلي:

– أن للمتسوّلين نمط خاص بهم و بل ذهب إلى أبعد من هذا بالإشارة إلى أن المجتمع يضم المتسوّلين بالرغم من أنهم لا ينظرون لذواتهم نظرة متماثلة فهم لا يشعرون بالخجل منه بل يعتبرونه نشاطا مشروعا.

– المتسوّلون جميعا موصومون من المجتمع رغم أنهم جميعا معاقون، مكفوفون، مقعدون، مجذومون و لكن لا ينظرون لأنفسهم بصورة مختلفة و يعتبرون أن مجرد

---

[1] - فاروق محمد العدلي،"**ظاهرة التسوّل**"، د.ط، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص33.

امتلاك الشخص لعاهة منظورة يصبح مؤهلا كافيا لممارسة التسوّل و ترك مهنته السابقة[1].

الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: دراسة انتروبولوجية تطبيقية للأنساق و العلاقات السائدة بمجتمع المتسوّلين بالإسكندرية، من إعداد محمود إبراهيم حسن، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، سنة 1983.

– لقد طرحت هذه الدراسة التساؤل الآتي: هل المتسوّل هو الشخص الذي يبدو دائما للجمهور على انه في حالة عوز؟

أو أن المتسوّل ينتمي إلى ثقافة فرعية خاصة بالمتسوّلين لها نظام اسري خاص، يضع قواعد معينة لقبول المتسوّل الجديد، تتيح له مكاسب مادية معينة؟، و هل لعملية التسوّل بناء اجتماعي خاص يقوم على مجموعة من الأعراف الاجتماعية التي تنظم العلاقات السائدة فيما بين المتسولين؟.

– و قام الباحث بإجراء دراسة انتروبولوجية في مدينة الإسكندرية و توصل لعدة نتائج أبرزها:

* لكون الفقر ظاهرة عالمية توجد في المجتمعات المتقدمة و المتخلفة، فإن التسوّل أيضا يعد ظاهرة عالمية، و ذلك لأنه يعد من أحد النتائج المباشرة للفقر.

* إنّ الثقافة تلعب دورا مهما في اختلاف أساليب التسوّل و تنوعها من عنصر إلى اخر.

* تعتمد بعض الأساليب على العاهات المصطنعة و لعل السبب في ذلك يرجع إلى التقدم التكنولوجي في مجال المستحضرات الطبيّة.

* إنّ أساليب التسوّل الحضري أكثر تعقيدا و أكثر تنوعا من أساليب التسوّل القروي و البدوي، و السبب في ذلك يرجع إلى طبيعة الحياة الحضرية، و ما تتسم به من تقدم في جوانب الثقافة المالية و كذلك تختلف من حيث الجنس و السن.

---

[1]- فاروق محمد العادلي، نفس المرجع، ص 32.

* إنّ هناك نظاما سرياّ داخل مجتمع المتسوّلين، و أن هذا النظام يضع قواعد معينة لقبول المتسوّل الجديد، كما أنه له لغة سريّة تستخدم للتعامل مع المتسوّلين الآخرين.

* أثبتت الدراسة أن هناك بناءًا اجتماعيا خاصا بمجتمع المتسوّلين بالإسكندرية، و أن هذا النظام يحتوي على مجموعة من النُظّم و الأنساق الاجتماعية التي تسود داخل هذا المجتمع، و التي تكون فيما بينها علاقات اعتماد متبادل و تساند وظيفي.

الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: من إعداد الباحثة مصابيح فوزية بعنوان" **التسول بين الحاجة و الامتهان دراسة مقارنة بمدينة البليدة**"[1].

تتدرج هذه الدراسة ضمن إطار أكاديمي حيث قيمت من اجل الحصول على شهادة الماجستير بجامعة البليدة.

تتناول هذه الدراسة ظاهرة التسول في المجتمع الجزائري، و تبنت إشكالية هذه الدراسة تساؤل عام مفاده ماهية الأسباب و العوامل التي بالمتسولات بالاحتراف التسول و يتفرع هذا التساؤل العام إلى تساؤلات جزئية و هي:

1- هل الوضعية الاقتصادية المزرية للأسرة تدفع ببعض النساء إلى التسوّل؟

2- هل الرغبة في تحقيق الرفاهية المادية للمتسولات يؤدي بهن إلى احتراف التسوّل؟

3- هل للتفكك الأسري علاقة باحتراف بعض النساء لمهنة التسوّل؟

و على هذا كانت الفرضيات كالتالي:

الفرضية الأولى: تساهم الوضعية الاقتصادية المزرية للأسرة في دفع بعض النساء للتسوّل.

الفرضية الثانية: تؤدي الرغبة في تحقيق الرفاهية المادية للمتسوّلات لاحترافهن مهنة التسوّل.

---

[1]- مصابيح فوزية، **التسول بين الحاجة و الامتهان**، دراسة مقارنة بمدينة البليدة، رسالة ماجيستر، جامعة سعد دحلب، البليدة، قسم علم الإجتماع والديمغرافيا، 2008-2009.

الفرضية الثالثة: للتفكك الأسري علاقة باحتراف بعض النساء التسوّل.

اتبعت الباحثة في دراستها كل من المنهج الكمي و الكيفي و المنهج المقارن، و قد اعتمدت على تقنية المقابلة و تقنية الملاحظة بالمشاركة و دراسة الحالة من أجل الحصول على المعطيات التي تخدم البحث، و تمثل مجتمع الدراسة على 16 حالة قامت الباحثة باختيارهن بطريقة قصدية محددة شروط يجب توفرها في الحالة و هي:

- الجنس حيث ترتكز الدراسة فقط على النساء فقط.
- الحالة الاجتماعية: و نقصد بها الحالة المدنية حيث لم تستثنى أي حالة سواءً كانت متزوجة أو غير متزوجة مطلقة أو أرملة أو هجرها زوجها.
- الأصل الجغرافي: لم ترتكز على منطقة معينة دون أخرى بل ارتكزت الباحثة على إجراء البحث في مدينة البليدة فكانت الحالات موّزعة حسب المجال المكاني(حي بن بولعيد 5 حالات، حي أولاد عيش 4 حالات، حي باب السبت 4 حالات، حي باب الدزاير 3 حالات)، و قد توّصلت الباحثة من خلال دراستها إلى جملة من النتائج:

- أن الواقع الاجتماعي الذي ينطوي على العديد من المشكلات أهمها التفكك الأسري، أثر و بصفة كبيرة على الحالات من حيث إحساسهن بفقدان المكانة الاجتماعية في داخل المجتمع.
- كما توصلت إلى أن التسوّل في المجتمع الجزائري يشمل جميع الفئات العمرية ذكورا و إناث و أن "فئة النساء" هي الأكثر انتشارا و تليها فئة المسنين الذي يجدون فيه المتنفس الوحيد في ظل غياب وضع صحي سليم يسمح لهم بمزاولة أعمال صعبة فيتجهون لممارسة التسوّل بحيث يرون أن هذا الأخير مهنته مريحة و غير متعبة و تتلاءم مع وضعهن و سنهن و يستطيع المتسوّل بفضلها الكسب بطريقة سريعة لكون الدور فيها لعبارات الشفقة و التحايل عن طريق تصنع العاهات أو كراء أطفال ليلعبوا دور اليتامى في هيئة رثة.

الدراسة الثانية:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، قسنطينة، "**الفقر و الانحراف الاجتماعي**"، شيهب عادل، دراسة للتسول و الدعارة، لجامعة بوزيان، 2007-2008.

- تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة تشخيص الفقر و تحديد مؤشراته و دوافعه و علاقته بالانحراف الاجتماعي بكل مظاهره من تسوّل، جريمة، دعارة، مخدرات...الخ و قد جاءت هذه الدراسة تطرح جملة من التساؤلات حول علاقة الفقر بالانحراف كمشكلة اجتماعية و هي أسئلة من بين تساؤل رئيسي و مجموعة من التساؤلات الفرعية الدالة عليه.

فالتساؤل الرئيسي هو على النحو الآتي:

* هل هناك علاقة طردية بين الفقر و الانحراف الاجتماعي؟.

أما التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- ما مدى ارتباط انخفاض مستوى الدخل كمؤشر عن الفقر بالانحراف الاجتماعي الممثل في التسوّل و الدعارة؟.

- هل يؤدي تدني مستوى المعيشة إلى الانحراف الاجتماعي، الممثل في التسوّل و الدعارة؟

- كيف ينظر المجتمع لظاهرتي التسوّل و الدعارة؟.

وكانت أهداف البحث كالأتي:

- محاولة الكشف عن العلاقة الارتباطية بين مشكلة الفقر و الانحراف الاجتماعي و إلى أي مدى يساهم الفقر في انتشار الانحراف الاجتماعي

- محاولة تشخيص ظاهرة الفقر بالمدينة الجزائرية.

- التعرف على أهم و أبرز مظاهر الانحراف بالمدينة الجزائرية.

– الكشف عن الآثار التي يمكن لظاهرة الفقر و الانحراف الاجتماعي أن تخلفها على مجالات التنمية بالمدينة الجزائرية.

و بهدف التحقق مما سبق ذكره وضح الباحث الفروض التالية:

فجاءت على شكل فرضية رئيسية مباشرة مع مجموعة من المؤثرات المستندة من تساؤلات الدراسة و هي كما يلي:

الفرضية الرئيسية:

– هناك علاقة طردية بين ظاهرة الفقر و الانحراف الاجتماعي، أي أنه كلما زاد الفقر زاد الانحراف الاجتماعي.

– آليات المجتمع لمواجهة ظاهرة التسوّل و الدعارة تابعة من القيم الاجتماعية و الأخلاقية و القانونية.

الفرضيات الفرعية:

1– هل علاقة ارتباطيه بين انخفاض مستوى الدخل و زيادة ظاهرتي التسوّل و الدعارة.

2– هناك علاقة ارتباطيه بين تدني المستوى المعيشي و زيادة ظاهرتي التسوّل و الدعارة.

3– هناك علاقة ارتباطيه بين الأماكن الفقيرة و زيادة ظاهرتي التسوّل و الدعارة.

4– رفض المجتمع لظاهرتي التسوّل و الدعارة أخلاقيا، اجتماعيا، و قانونيا.

– و النتائج التي توصل إليها البحث كالتالي:

أهم نتائج البحث:

– جاءت نتائج البحث مقسمة إلى قسمين: نتائج خاصة بعينة التسوّل و الأخرى خاصة بعينة الدعارة.

– تؤكد النتائج الخاصة بكل من عينة البحث الخاصة بالتسوّل و الخاصة بالدعارة على ان العلاقة بين متغير الدخل مؤشر من مؤشرات ظاهرة الفقر و ظاهرتي التسوّل و الدعارة

هي علاقة طردية، أي أنه كلما زاد الفقر من خلال انخفاض معدل الدخل زادت ظاهرتي التسوّل و الدعارة و العكس صحيح.

– العلاقة بين متغير المستوى المعيشي و ظاهرتي التسوّل و الدعارة هي علاقة طردية، أي أنه كلما زاد الفقر خلال تدني المستوى المعيشي زادت ظاهرتي التسوّل و الدعارة.

– كلما زادت الأماكن الفقيرة زاد انتشار ظاهرتي التسوّل و الدعارة، مما يدل على أن انتشار ظاهرة التسوّل و الدعارة و غيرها من ظواهر الانحراف في الاجتماعي مرتبطة بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر ضعف الدخل و تدني المستوى المعيشي في زيادة مظاهر الانحراف.

– إن المجتمع يرفض ظاهرتي التسوّل و الدعارة اجتماعيا و أخلاقيا، اجتماعيا باعتبارها تذل الفرد و تنقص من قيمته الاجتماعية و تجعله في مرتبة دون الآخرين، أما أخلاقيا فهي منافية للقيم الدينية و الاجتماعية للمجتمع مما سببه من أذا معنوي للمجتمع أما من الناحية القانونية فلا يوجد قانون صريح وواضح يعاقب المتسولين و ممارسي الدعارة ما لم تكن نشاطاتهم تخل بالأدب العامة للمجتمع، أي تمس قيم المجتمع و أخلاقياته.

دراسة حرة لشبكة "تدى" "ظاهرة الأطفال المتسولين":

دراسة ميدانية لخمسة عشرة ولاية . وكان السؤال المحوري هو: لماذا نحن على هذه الوضعية ؟ و ماهي الحلول؟

وسعيا للإجابة عن هذه الأسئلة أجرت الشبكة دراسة تحليلية لظاهرة تسول الأطفال على الجزائر على مستوى 15 ولاية وهي على التوالي: الجزائر، تيزي وزو، بجاية، تيارت، بومراس، عنابة، برج بوعريريج، البليدة، البويرة، أدرار، عين تيموشنت، وهران وبشار.

– الهدف من هذه الدراسة هي بتوعية الأمهات العازبات والمطلقات بحقوقهن، والإجراءات القانونية والقضائية التي يمكنها أن تساعدهن من الحاجة المزرية التي يعشنها، أملا على اخراجهن وأطفالهن من حالة الخطر التي تحيط بهم على الشارع.

– وكانت العينة تضم 550 قدمت لهم الاستمار ة والتي احتوت بدورها على عدة محاور أهمها: أسباب التسول، الأموال، المجموعة من التسول، وجهتها، وقت التسول و التمدرس...الخ، فكانت النتائج، أن للتسول أسباب مختلفة تتحكم فيها عدّة عوامل، فأولها الاقتصادية: حيث أن الأوساط الحضارية هي المفضلة لممارسة التسول، وهو ما يدفع الكثير منهم إلى اهتمامه على هذه الأماكن عكس الأوساط الريفية حيث لا يمكن اللجوء إلى المتسول الاحترافي لقلة عدد المتصدقين.

غايتها: العوامل الاجتماعية، الثقافية، حيث نبين أن أكثر من 70بالمائة من المتسولين يعانون مشاكل اجتماعية ويعيشون في بيوت قصديرية أو في الشارع، كما أن غياب التمدرس، الزواج المبكر، الأمية، وعمالة الأطفال، لا سيما في المناطق الداخلية، ساهم على انتشار التسول.

كما أشارت الدراسة إلى أنّ الطلاق، الخلاقات الزوجية، تشتت العائلة، التخلي عن الأطفال وتزايد عدد الأمهات العازبات ، عوامل تدفع إلى ممارسة التسول بطريقة فردية أو ضمن شبكات منظمة لسدّ حاجياتهم الأساسية، ولم تمهل الحراسة عوامل للتسول أهمها الانحراف والإدمان على المخدرات والكحول مع استعمال الأطفال على دعارة، لأن التسول بات وسيلة سهلة لاكتساب المال.

وبالأرقام فإن ضمن عينة 550، تبين أن74 بالمائة من الحالات هي لأطفال يتسولون رفقة أشخاص آخرين، ومنهم 84 بالمائة يفعلون ذلك لمساعدة عائلتهم، أما 26 بالمائة من الأطفال الذين يتسولون بمفردهم و62% منهم يقومون بذلك لسد حاجيتهم الخاصة.

و بالنسبة لأعمارهم، فإن الدراسة أوضحت أن 5.12 بالمائة منه أقل من 8سنوات، ومنهم 60 بالمائة ذكور والباقي إناث، و 5.32 بالمائة أعمارهم تتراوح بين 8 و12 سنة، منهم 58 بالم ائة إناث والباقي ذكور، و 55 بالمائة من المتسولين يبلغ ون سن 12و18 سنة، 60بالمائة منهم ذكور.

– وعلى المحصلة، خاصة الدراسة إلى أن السبب الرئيسي وراء انتشار الظاهرة هو: الفقر وظاهرة انتشار الأمهات العازبات، بالإضافة إلى الجهل وغياب قوانين قوانين ردعية تعاقب من يستخدم الأطفال على التسول، وجهل وتأثير الظاهرة على صحة الأطفال ونفسيتهم، لا سيما وأنهم محرضون طول الوقت كافة أشكال الخطر.

– ومن خلال مجموعة من المتسولات مع الجزائر العاصمة واللّائي يتسولن بأولادهن، تم الكشف عن حقائق كثيرة منها:

– أنهن يفعلن ذلك لغياب الأب وذلك بسبب:

– وجوده على السجن (بالنسبة لإحدى الحالات)

– عدم اعترافه به (مع حالة الأم العازبة)

– اختفاء الأب (سبب الزواج بالفاتحة).

كما يجب الإشارة إلى أن معظم أطفال النساء المتسولات يعانون من أمراض تنفسية.

---

[1]– حنان ح، **تسوّل الأطفال في الجزائر**، جريدة المساء(الجزائر) يوم 2015/02/23 على 17:53 www.el-massa.com.

المبحث الثالث

الأسس المنهجية للدراسة

أولا : صعوبات البحث.

– و لما كان موضوع بحثنا في حد ذاته بالغ التعقيد فلقد كان الجانب الميداني خاصة من أصعب ما يكون ،ما عرقل و أخّر و أوقف عملنا في الكثير من الأحيان فنلخص تلك الصعوبات فيما يلي:

أ– الجانب النظري:

– غياب المراجع المتعلقة بهذه الظاهرة.

– قلة الدراسات التي تمت حول الظاهرة، و كذا اختلافها من حيث زاوية التناول، كما نجد الإهتمام الأكبر كان بفئة الأطفال خاصة منهم المتشردين و العاملين و هم في سن التمدرس.

– عدم وجود احصائيات دقيقة و رسمية من الجهات المعنية، إلا تلك التي قامت بها شبكة "**ندى**" و هي اهتمت بشريحة الأطفال.

ب– الجانب الميداني:

نظرا لخصوصية المجتمع الجزائري و ما له من تحفظّات فقد كان من الصعب لنا الاقتراب من المتسولين و المتسوّلات:

– إذ أن مكان تواجد المبحوثين في الأماكن العامة و الشوارع من أصعب العوائق و ذلك للأسباب التالية:

أولا: كان من الصعب أن نتوّجه إلى المبحوثين و هم في الشوارع بحكم أننا من سكان البلدية و الكثير ممن يعرفوننا فوجئوا بوجودنا بالقرب من المتسوّلين بحيث ينظرون إلينا بغرابة حتى لمجرد الوقوف و التحدث إلى هذه الفئة.

ثانيا: طبيعة مكان تواجد المتسوّلين، بحيث ليس من السهل التقرب منهم أو الجلوس و التحدث إليهم، فالمارة يتوقفون للمشاهدة و الاستماع إلى الحديث الذي يجري بيننا و الكل يشارك بتعليقات و كلام خارج عن الموضوع ،و بين مؤيّد و معارض لهذا السلوك، فالكل لديه رأي مخالف عن الآخرين، و هذا التجمهر يعيق مسار المقابلة، فتجعل المبحوث في حالة من الخوف و الغضب و من ثم المغادرة أو يطلب منا المغادرة.

ثالثا: عدم فهم أفراد المجتمع لماهية علم الاجتماع و تدخلهم في المقابلة دون سابق معرفة، فالأغلبية يظنون أن علم الاجتماع كعلم النفس و نحن أخصائيين نفسانيين أو صحافيين، كما يتهمون المبحوث بالتحايل و حب الربح السريع باتخاذه التسوّل حرفة و بذلك فلا يجب التصدّق عليهم و عدم مساعدتهم و خاصة اللّذين في سن الشباب، كما ينصحوهم بالعمل الشريف.

رابعا: طبيعة المبحوثات، فهن نساء لا يردن أن يعرفن من طرف المواطنين و خوفهن من الإدلاء ببعض المعلومات الخاصة بحياتهن و أسباب اتخاذهن لهذا السبيل(التسوّل)، كما ظنّن أننا من الصحافة و لهذا لم نستطع تسجيل المعلومات أثناء المقابلة إلاّ فيما بعد.

خامسا: رفض المبحوثين الاجابة على أسئلتنا إلا بعد إعطائهم المال، ذلك لأننا نعيقهم أثناء الحديث إليهم عن أداء "مهنتهم"، كما كان ردهنم عن الأسئلة تختلف عن كل مرة نعاود الكرة أو عندما نبادر نحن بإعطائهن المال.

* و في الأخير ندلي بأنّ الحالات التي كانت تدق على الأبواب و تأتي إلى الأحياء كانت اسهل نسبيا للحديث و الحوار.

ثانيا: المناهج المعتمدة في الدراسة: نظرا لتعدد المناهج في علم الاجتماع فإن عملية اختياره لا تكون عشوائية أو تلقائية و إنما طبيعة الموضوع المدروس هي التي تفرض نوع المنهج الواجب إتباعه، و باعتبار دراستنا الحالية ترتكز على البحث حول ظاهرة راهنة و هي في نفس الوقت ليست بظاهرة جديدة، و هي مرتبطة بعدة عوامل متداخلة فيما بينها، و سعينا للكشف عن الحقائق المرتبطة بظاهرة التسول و انتشارها في مجتمعنا،

رأينا أن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المناسب لدراستنا هذه، و الذي يهدف إلى: "وصف العلاقات و السلوك الاجتماعي كما يهدف أيضا إلى تفسيرها" [1]. و المنهج الوصفي: "يختص في البحث في الظواهر و الوقائع الراهنة و دراستها دراسة مرتبطة بمجموعة من الأحداث أو الأفراد".[2]

المنهج الوصفي التحليلي:

و يعرف المنهج الوصفي بأنه:"طريقة علمية منظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع و تصنيف و ترتيب و عرض و تحليل و تفسير و تركيب المعطيات النظرية، و البيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية."[3]

يهتم المنهج الوصفي التحليلي بوصف الظاهرة و تحليلها، فعملية الوصف و التحليل السوسيولوجي لأي ظاهرة في واقعنا الاجتماعي لا تأتي من العدم، فهناك معطيات ناتجة عن الوصف الدقيق و المعبر عنه كما و كيفا باستخدام مختلف الأدوات لجمع البيانات، هذا ما يوفر للباحث قاعدة للبناء و التحليل العلمي و الموضوعي، و يعرف انه:" دراسة الحقائق الوصفية الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة الاجتماعية او موقف او جماعة من الناس و الأحداث."[4]

و يعتمد هذا المنهج على مرحلتين مرتبطتين فيما بينهما و هما:

مرحلة الاستطلاع و مرحلة التشخيص و الوصف المعمق.[5]

ففي دراستنا سيتم توظيف هذا المنهج ذلك بهدف وصف وتحليل و تشخيص ظاهرة البحث(التسول) بهدف التعرف على ماهيتها، أسبابها و دوافعها الخفية و الكامنة و مختلف

---

[1]- عبد الباسط محمد حسن، "**أصول البحث الاجتماعي**"، مطبعة لجنة البيان العربي، 1966، ص 306.

[2]- الفوال صلاح مصطفى، "**منهجية العلوم الاجتماعية**"، **القاهرة**، عالم الكتب، بدون طبعة، 1982، ص 58.

[3]– زرواتي رشيد، "**مناهج و أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**"، دار الهدى للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 2007، ص 87.

[4]- محمد حسن عبد الباسط، "**أصول البحث الاجتماعي**"، دون طبعة،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،ص 199.

[5]- محمد عبيدات و آخرون، "**منهجية البحث العلمي**"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1997، ص 48.

الأساليب التي يتخذها المتسولون في المجتمع الجزائري، كما يهدف هذا البحث إلى التعرف على الفئة الأكثر ممارسة للتسول و ذلك بالتعرف على الدور الذي تقوم به الأسرة بحيث تعتبر المؤسسة الاجتماعية الأولى في عملية إنشاء و إعداد الفرد لإدماجه في المجتمع، و ما مدى تعارض المتسول على ممارسة هذا السلوك لسلم المعايير و القيم الاجتماعية.

كما نقوم بعملية الوصف لهذه الظاهرة و إبراز مميزاتها و خصائصها، فيستوجب منا بالضرورة استخلاص الدلالات المختلفة التي تنطوي عليها البيانات و المعلومات و ذلك عن طريق تفسير تلك العلاقة الموجودة بين مختلف المتغيرات تأملا للوصول إلى نتائج ترفع ضبابية الإشكال المطروح و لو بشكل نسبي ليخدم موضوع الدراسة.

و بما أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد منهج الدراسة، فمنهج دراسة حالة هو الجدير بموضوع بحثنا.

ثالثا:التقنيات المستخدمة في البحث: وفقا للمنهج المتبع في الدراسة، و هذه التقنيات تتعدد و تتنوع بتنوع المناهج في العلوم الاجتماعية، و من ثمة فإننا عمدنا في بحثنا ظاهرة التسول الملاحظة: يرى **كليري سيلتر**" أن هناك فرق بين الملاحظة العابرة التي تحدث في الحياة اليومية و بين الملاحظة باعتبارها اداة أولية في البحث العلمي، فهي عبارة عن تقنية علمية لجمع المادة العلمية، و ذلك لخدمة هدف البحث، و هي أداة من أدوات البحث العلمي للمدى الذي تكون فيه مخططة بشكل منظم."[1]

و المدى الذي تستخدم فيه كنظام للتسجيل و على ارتباطها بقضايا أكثر عمومية و أكثر من كونها تقوم كمجموعة من الاهتمامات الفضولية فتكون ملاحظة مباشرة لأحداث الظاهرة و تطوراتها كما تحدث في الواقع و دون تدخل من الدارس.

---

[1]- غريب سيد احمد، "**تصميم و تنفيذ البحث الاجتماعي**"، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1983، ص 305.

و الملاحظة هي : "توجيه الحواس و الانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر."[1]

كما تعتبر الملاحظة العلمية بما تتميز من خصائص مصدرا من مصادر الحصول على البيانات في حين اعتبرها البعض مستقلا من مناهج البحث العلمي، فهي تضيف بعدا كيفيا للبيانات الكمية و صورة واقعية حيث للظواهر التي يتناولها الباحث.

المقابلة: يرى" قباري" محمد إسماعيل في كتابه مناهج علم الاجتماع أن أهدافنا في الدراسة الميدانية، وبخاصة فيما يتعلق بالمسوح الاجتماعية تتحقق بإتباع طريقة المقابلة و الاستخبار و يمكن تعريف المقابلة بأنها،" التقاء مباشر بين فردين وجها لوجه و تتحقق المقابلة في الدراسات الميدانية عن طريق أسئلة يلقيها السائل لمعرفة رأي المجيب في موضوع محدد عن معتقداته الفكرية أو اتجاهاته".

و يرها وليام جود أنها: تبادل لفظي بين السائل و المجيب أو عملية من عمليات التفاعل الاجتماعي.[2]

و تعبر المقابلة من أهم وسائل جمع المعلومات و أكثرها استعمالا في العلوم الإنسانية.

كما يراها **موريس أنجرس:** " من أفضل التقنيات لكل من يريد اكتشاف الحوافز العميقة للأفراد و اكتشاف الأساليب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة".[3]

فالمقابلة تعد كأداة مكملة و فعالة للملاحظة في جمع المعلومات و البيانات، فإذا كانت هذه الأخيرة أداة أساسية و أولية لوصف و تسجيل السلوك حيث حدوثه، إلا أنها تكون اقل فاعلية في منحنا معلومات عن تصورات الشخص و معتقداته و مشاعره و دوافعه...الخ.

---

[1]- محمد شفيق، " **البحث العلمي، الخطوات المنهجية للإعداد البحوث الاجتماعية**" ، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2002، ص 120.

[2]- قباري محمد إسماعيل،**مناهج علم الاجتماع** ،بيروت، دار الطليعة للعرب،1969

[3]– موريس أنجرس، " **البحث في العلوم الإنسانية: ترجمة(صحراوي بوزيد، بوشرف كمال سعدون سعيد)**"، حيدرة الجزائر، دار القصبة للنشر، بدون طبعة، 2004، ص 197.

اعتمدنا في بحثنا على "المقابلة غير المقننة" إذ:" يتسم الأسلوب القائم بالمرونة التامة، و يختلف هذا الأسلوب تبعا لمواقف المقابلة كما أن للباحث الحق في تغيير صياغة الأسئلة و إضافة أسئلة جديدة و ترتيب الموضوعات التي يسأل فيها تبعا لحالة كل مفحوص و تبعا لسياق الحديث معه.[1]

ذلك بسبب ظروف إجراء المقابلة من حيث المكان و الزمان و خاصة تلك المتعلقة بالمبحوثين، إذ كان من اللزام علينا التحدث معهم بللغة الدرجة و باللغة الأمازيغية فهي اللغة المفهومة لديهم ذلك أنهم بدون مستوى تعليمي أو ذوي مستوى بسيط من التعليم ،و ذلك للحصول على إجابات تخدم بحثنا و المحاور التي كوّنت دليل المقابلة.

و قد عمدنا الى تقنية استخدام المقابلة لانها تتناسب و طبيعة مجتمع البحث فضلا عن انها تتيح لنا الفرصة للحصول على ما يصعب عليه الحصول باستخدام تقنيات اخرى من معلومات اكثر ثراء و دقة و تفاصيل عديدة و متعددة.

و في هذا الاطار فقد قمنا بمقابلة 34 حالة من رجال ونساء و من مختلف الاعمار من سن الشباب ال الاكبر سنا و سن الكهولة و الشيخوخة ،فكان عدد الاناث (24) اما عدد الذكور فكان (10). و لقد قسمنا المقابلة الى ثلاثة محاور و يضم كل محور على اسئلة اكثرها كانت مفتوحة و بعض الاسئلة المغلقة ،ذلك حسب الظروف و الحالة التي كان فيها المبحوث ،كما كانت المقابلة باللغة الدرجة العربية و القبائلية مراعاة لمستوى المبحوثين الدراسي و الثقافي. وكان التسجيل بعد اجراء المقابلة مباشرة ذلك لاستحالة القيام بذلكفي جو الشارع.

فكانت المحاور كالاتي: المحور الاول خصصناه للبيانات العامة كالسن،الجنس،المستوى التعليمي و المحور الثاني فقد كان خاصا بالتفكك الاسري، اما المحور الثالث اهتم بتدني المستوى المعيشي. وفيما بعد ذلك قمنا بتفريغ البيانات و ترتيبها وفق هذه المحاور.

---

[1]- الهمالي عامر عبد الله، "**أسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته**"، منشورات جامعة، قارة يونس، ط1 الجماهيرية الليبية، 1988، ص 29

رابعا: العينة و كيفية اختيارها

تعريف العينة:

نعني بالعينة "عدد الأفراد الذي يستخرج من المجموعة الأم فهي تعرف كالتالي:" أنها مجموعة من الأشخاص ينتمون إلى مجتمع البحث، و يجب أن تكون العينة المختارة ممثلة لمجتمع البحث في مزاياه الديمغرافية و الاجتماعية و الحضارية".[1]

و من ذلك نجد أن موضوع العينة يعني انعكاسا شاملا لصفات مجتمع الأصل، إنما بشكل مصغر، و يعني أيضا نسبة ثانية مأخوذة من المجتمع الأصل، ونحن في دراستنا هذه استعنا بالعينة القصدية.

*** العينة القصدية:**

هي التي تتوفر فيها خصائص الظاهرة الراهنة و هي" التي يتم فيها انتقا افرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوافر بعض الخصائص في اولائك الافراد دون غيرهم".[2]

هذا ما يفسر اختيارنا لهذا النوع من العينات وذلك بسبب عدم تحصلنا على إحصائيات تدل على عدد المتسوّلين في الجزائر عامة و في ولايتنا و بلديتنا خاصة، ذلك لغياب إحصائيات خاصة بهذه الفئة من الجهات الرسمية.

و قد تكون مجتمع الدراسة من رجال ،نساء ، كهول ،وشيوخ يمارسون التسول و ذلك اما لوحدهم او برفقة أطفال بالنسبة للنساء او فرادى او جماعات و ذلك في كل الاماكن التي يمارسون فيها هذا الفعل من الاسواق و المساجد وفي الشوارع العامة.....الخ.

---

[1] - معن خليل عمر، "**مناهج البحث في علم الاجتماع**"، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، 2004، ص187.

[2] – محمد عبيدات و آخرون، "**منهجية البحث العلمي، القواعد و المراحل و التطبيقات**"، دار وائل للطباعة و النشر، 1995، ص95.

خامسا : مجالات الدراسة:

و تعد هذه الأخيرة من الخطوات المنهجية التي يؤكد عليها الكثير من الباحثين و المتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية حيث تعتبر مرحلة مهمة لا يمكن إغفالها بحث تتمثل في ثلاث مجالات رئيسية و هي: المجال البشري، المجال الزماني و المكاني

1- المجال البشري:

و هو الذي يتمثل في الأفراد اللذين يتم اختيارهم وفق معايير و سيمات محددة ونحن في بحثنا هذا اعتمدنا على فئة النساء والرجال دون الفئات الأخرى، ذلك لما نشهده من انتشار واسع لهذه الفئة من فتيات في مقتبل العمر إلى الأكبر سنا إلى العجائز والمرافقات للأطفال و المترددات على البيوت ، و كذا الرجال من الشباب والكهول و الشيوخ.

2- المجال المكاني:

اي الجغرافي و هو بلدية ذراع الميزان، و كان اختيارنا لها بحكم تواجدنا الدائم فيها، ذلك لأننا من سكانها، بحيث يمكننا ملاحظة هذه الفئة عن كثب.

*** التعريف ببلدية ذراع الميزان:**

هي بلدية تنتمي إلى ولاية تيزي وزو، رمزها البلدي 15400، تبلغ مساحتها 80.48كم^2، تعداد السكان يبلغ 38886 نسمة(إحصاء 2008) بكثافة قدرها 481 نسمة/كم^2.[1]

*** التعريف بدائرة بوغني :** هي إحدى دوائر ولاية تيزي وزو ،مقرها بوغني ، تبلغمساحتا125 122 كم ^{2} ،يقطنها 78964 نسمة و تظم بلديات: بوغني مشطراس، بونوح ،أسي يوسف.[2]

من المعلوم أنه لا تخلو أي دراسة علمية أو بحث علمي من صعوبات تختلف باختلاف الموضوع و اختلاف الميدان، تؤدي في الكثير من الأحيان إلى عرقلة مسار البحث، فككل البحوث العلمية، تتسم البحوث الاجتماعية بصعوبات أكثر تعقيدا ذلك

---

[1]- بلدية ذراع الميزان.https://ar.wikipedia.org/wiki

[2]- دائرة بوغني.https://ar.wikipedia.org/wiki

محاولة للكشف عن أسرارها و خباياها، موّلدة بذلك حساسيات كثيرة إما جهة المبحوثين أو باقي الأفراد في المجتمع.

- **المجال الزمني:**

تصعب احيانا تحديد المدة الزمنية التي استغرقناها للقيام بهذه الدراسة و ذلك لمختلف الصعوبات التي واجهتنا خاصة في ما يتعلق بالجانب الميداني والتي اوقفتنا لمرات عديدة،وكانت من اصعبها تلك المتعلقة باجراء المقابلات .لكن يمكن تحديد المدة بما يقارب الثلاث سنوات ابتداءا من مرحلة تحديد الموظوع الى غاية استكمال المقابلات،فتراوحت ما بين 06 2014 الى غاية 08 2016 .

الفصل الثاني
ظاهرة التسوّل

تمهيد

ظاهرة التسول ظاهرة عالمية اذ تمس الدول الغنية و الفقيرة على حد سواء ،كما انها ظاهرة قديمة جديدة ؛فهي قديمة قدم الانسان من حيث وجودها و جديدة من حيث اساليبها واشكالها، ففي هذا الفصل تناولنا بداية التسول كمفهوم و كمشكلة اجتماعية وكسلوك انحرافي ثم تناولنا لمحة تاريخية عنه وبعض الأسماء التي كانت تطلق على المتسولين و انواع التسول أما في المرحلة الثانية تناولنا لمحة عن التسول و المتسولين في الجزائر حكم تحريم التسول في الإسلام و في الأخير تطرقنا إلى بعض التشريعات الخاصة بالتسول بداية بتشريعات بعض الدول الغربية ثم بتلك الخاصة بالدول العربية وصولا الى التشريع الجزائري .

المبحث الأول

المشكلة الاجتماعية

أولا: مفهوم المشكلة الاجتماعية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على المشكلة الاجتماعية و ماهيتها و مصدرها و مختلف تعاريفها:

* مع تشابك العلاقات الاجتماعية و تعقدها بين أفراد المجتمع، و تعقد النظام الاجتماعي و تعقد علاقات وحداته ظهرت الحاجة إلى علم يحدد قواعد و قوانين هذه العلاقات، بل ظهرا الحاجة إلى علم يساهم في فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الإنسان في علاقته بغيره من أفراد المجتمع أثناء تفاعله معهم عند قيامه بالعملية الإنتاجية من أجل إشباع الحاجات الإنسانية.[1]

فالمشكلة الاجتماعية تحتوي على كلمتين: مشكلة و هي تعني سلوك أو موقف أو وضع غير مرغوب فيه و متكرر الحدوث و تعني أيضا وجود عائق أمام الطريقة المرغوبة للوصول إلى الأشياء و الأهداف الاجتماعية و أما كلمة اجتماعية فهي تشير إلى أن هذا السلوك أو الموقف يدركه عدد كبير من أفراد المجتمع و هذه الكلمة تدل على المظهر الاجتماعي أو الجمعي في المجتمع و تعبر عن التفاعل المباشر و العلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع.[2]

و قد تم تحديد و وصف المشكلات الاجتماعية بأساليب و طرق مختلفة إلا أن هناك عناصر عامة يجب توفرها في أية حالة أو ظرف حتى يمكن الحكم بان هذه الحالة تعد أهم مشكلة اجتماعية و أهم هذه العناصر ما يلي:

- موقف أو حالة أو شكل متكرر من السلوك.

---

[1]- احمد مجدي حجازي، «**علم اجتماع الأزمة**"، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط1، 1998، ص 12.

[2]- جبارة عطية جبارة، "**المشكلات الاجتماعية**"، ط1، 2003، ص 14.

– إن هذا الموقف أو السلوك يؤثر في عدد كاف من الناس سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

– إن الحكم التقديري للموقف أو السلوك الاجتماعي يحدد باعتباره أمرا غير مرغوب فيه في المجتمع.

– إن هذا الموقف أو السلوك يهدد قيما اجتماعية.

– ثقة و إيمان عدد كاف من أعضاء المجتمع بأن شيئا ما يمكن القيام به بشأن تحسين أو تعديل الموقف غير المرغوب فيه من خلال العمل المشترك و الحل الجماعي.

– أن هذا الحال الجماعي أو العمل الجماعي يجب أن يتم من خلال فعل اجتماعي بمعنى أن لا يكون الحل مستعارا من خارج البيئة التي خلقت المشكلة و التي يجب أن يكون في الإطار الاجتماعي الذي خلقت فيه.[1]

كما نجد "**تعريف زكي بدوي**" في قاموس العلوم الاجتماعية حيث يعرف المشكلة الاجتماعية بأنها" المفارقات بين المستويات و الظروف الواقعية فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابا و تعطيلا لسير الامور بطريقة مرغوبة كما يحددها القائمون بدراسة المجتمع".[2]

ثانيا: تصنيف المشكلات الاجتماعية

* نجد في هذا الصدد اختلاف وجهات النظر للمشكلات بحيث ميز بعض العلماء بين المشكلات الطبيعية و المشاكل الاجتماعية.

* كما ميّز البعض الآخرين المشكلات الشخصية و المشكلات الاجتماعية.

* و بين المشكلات الاجتماعية و المشكلات السوسيولوجية.[3]

– كما نجد عدة أنواع من المشكلات الاجتماعية هي:

---

[1]– مالك بن نبي ، **ميلاد مجتمع و شبكة العلاقات الاجتماعية**"، ط1، بيروت، دار الفكر العربي، 1974م، ص 28.

[2] – جبارة عطية جبارة، مرجع سابق، 2003، ص 18.

[3] - جبارة عطية جبارة، نفس المرجع، ص ص، 22–23.

مشكلات حياتية: (أساسية): و هي التي تؤثر على أفراد المجتمع تأثيرا كبيرا مثل مشكلة الإسكان، الغذاء، التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، و مثل هذه المشكلات إذا لم يتم مواجهتها تؤثر على بناء المجتمع و وظائفه و يترطب عليها مشكلات أخرى مثل ارتفاع معدلات الجريمة الامية و انتشار الاوبئة و الأمراض. فإذا لم يتم مواجهة المشكلات التعليمية زادت نسبة الامية و إذا لم تكن هناك رعاية صحية مناسبة (وقائية، علاجية) انتشرت الأوبئة و الأمراض.

مشكلات اقتصادية: و تشمل انخفاض متوسط دخل الفرد و انخفاض الإنتاجية لدى أفراد المجتمع و ضعف المؤسسات الاقتصادية عن القيام بوظائفها الإنتاجية و الاعتماد على الاستهلاك أكثر من الانتاج كذلك الاعتماد على أساليب تقليدية في الإنتاج الزراعي و الصناعي و انخفاض متوسط انتاج الأرض الزراعية كما يدخل في المشكلات الاقتصادية ضعف المدخرات الخاصة بالمواطنين وعدم ميلهم إلى إنشاء مشروعات اقتصادية و مثل هذه المشكلات ذات تأثير كبير على المجتمع تتطلب تكاثف الجهود من أجل العمل على دراسة هذه المشكلات و اقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها.

مشكلات اجتماعية: و هي تعني أكثر من مجرد وجود احتياجات غير مشبعة لقطاعات كبيرة من السكان و أنما يشعر أفراد المجتمع بوطأة هذه المشكلات و يسعون إلى بذل الجهد سواء بمفردهم أو بمساعدة فريق لمواجهة هذه المشكلات.

– و من هذه المشكلات الاجتماعية ما تعانيه الأسرة من تفكك في العلاقات الاجتماعية و عدم وجود أماكن لشغل الفراغ.[1]

---

[1] - رشاد أحمد عبد اللطيف، "**أساسيات الدفاع الاجتماع في الخدمة الاجتماعية**"، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2001، ص 49.

ثالثا: بعض التعريفات التي أطلقت على المشكلة الاجتماعية

إن مفهوم المشكلة الاجتماعية واجه و مازال يواجه العديد من الاختلافات الواضحة في وجهات النظر، لذا فمن الطبيعي أن تكون اختلافات في تحديد ماهية المشكلة الاجتماعية و تعريفها و ذلك لعدة أسباب منها:

* صعوبة انطباق تعريف واحد يصلح لتفسير كافة المشاكل الاجتماعية.

* نسبية المشاكل الاجتماعية.

* ارتباط ميدان الدراسة في مجال المشكلات الاجتماعية بواقع ظروف المجتمع الذي توجد فيه، و بالرؤية و التوجيه الفكري الباحث المهموم بها و الملتزم بدراستها من جهة أخرى.[1]

و فيما يلي بعض التعاريف:

* **تعريف ريتشارد فولار:** و يرى أن المشكلة الاجتماعي هي حالة تؤثر على عدد كاف من الناس بطريقة مرغوبة و أن شيئا ما يجب عمله تجاه هذه الحالة من خلال عمل اجتماعي جماعي.[2]

* **كما يحدد قاموس علم الاجتماع:** المشكلة الاجتماعية بأنّها موقف يؤثر في عدد من الأفراد يعتقدون أو يعتقد بعض أفراد المجتمع أن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات أو المساوئ و هذا تصبح المشكلة الاجتماعية موقفا موضوعيا من جهة، و تفسيرا اجتماعيا ذاتيا من جهة أخرى، فالمشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع هي انحراف الأحداث، القتل، الإدمان و الطلاق و الضعف العقلي و البطالة و الفساد الحكومي.[3]

---

[1]- محمد أحمد بيومي، "**المشكلات الاجتماعية**"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988ن ص 8.

[3]- شادية قناوي، "**المشكلات الاجتماعية و إشكالية اغتراب علم الاجتماع، رؤية العالم الثالث**"، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1995، ص ص 69-70.

[3]- نخبة الأساتذة علم الاجتماع بالا سكندرية، **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة، ص 433.

رابعا: تحريم التسوّل في الإسلام

عن قبيصة بن مخارق الهلالي قال: احتملت حماله، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، أسأله فيها: فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها، ثم قال: يا قبيصة، إن المسألة لا تحّل إلاّ لأحد ثلاث:

– رجل تحمل حمالة، فحلت له المسألة، حتى يصيبها ثم يمسك.

– و رجل أصابته جائحة، احتاجت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش، أو سدادا من عيش.[1]

– و رجل أصابته فاقة، حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحاجة من قومه: لقت أصابت فلان فاقة، فحلت له المسألة، حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش، فما سيواهن من المسألة – يا قبيصة– سحتا يأكلها صاحبها سحتا.

*فهذا الحديث يرشدنا إلى ما يلي:

أ– ضرورة العمل في دائرة الحلال.

ب– سد باب الاستجداء و الشحاذة.

ج– أن يأكل من أموال الناس بغير حق سحتا، فإنّ الجنة لا يدخلها لحم نبت من سحت، و هذا الحديث أصل معرفة حقيقة المحتاج من غيره، فهو الكسول الذي له حرفة، و لكنه لا يعمل و لا يكسب مثل كثير من المتسولين اللذين يرفضون العمل طلبا للداعة و الراحة و اصطياد المال بالخداع و الاحتيال.

(أ)– أي حتى يحصل على كفايته التي تسد عيشه، و هي الطعام و اللباس و السكن.

(ب)– الحِجا بكسر الحاء المهملة – مقصودة– العقل و الفطنة (لسان العرب مادة حِجا).

(ج)– السُحت بضم السين و سكون الحاء المهملة و يضمنها كل حرام قبيح الذكر و قيل: ما خبث من الكسب و الحرام الذي لا يحل كسبه (لسان العرب مادة السُحت).

---

[1] – رواه مسلم في الزكاة، "**باب من تحّل له المسألة**"، (7/133–134).

و في حديث ابن مسعود: (من سأل الناس و له ما يغنيه، جاء يوم القيامة، و مسألته في وجهه، قيل يا رسول الله، و ما يغنيه؟ قال: "خمسون درهما") [1] و في راوية من حديث سهل بن الحنظلية: قالوا: و ما يغنيه : قال: (قدر ما يغذيه و ما يشبعه).[2]

– و في هذا ليس تحديد للتفريق بين الغني و الفقير، فتصاب الغني معرف و هو مائتا درهم من الفضة أو عشرون مثقالا من الذهب، و إنما فيه تحديد للفقير الذي يحل له أن يسأل و الفقر الذي لا يحل له ذلك.

– و قد بين (صيلع) أن السؤال يصيب الإنسان في أخص مظهر لكرامته و إنسانيته و هو وجهه.

لقد حرم الاسلام التسوّل و ذلك بشكل قطعي و مشدد و نجد ذلك في القرآن و السنة معا، و كذا أراء العلماء و الفقهاء و ذلك لما فيه من ضرار على المتسوّل و المجتمع معا.

* من القرآن الكريم قال الله تعالى: "للفقراء اللذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسماتهم لا يسألون الناس إلحافا".[3]

نجد أن الإسلام بالغ في النهي عن المسألة (التسوّل) و حذر منها و بخاصة تلك الحالات التي يقصد منها التكثير من المال من غير حاجة، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يزال الرجل لا يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة و ليس في وجهه مزعة لحم".[4]

عن عبد بن مسعود رضي الله عنه قال: قال الرسول صلى الله علي وسلم:" الأيدي ثلاثة: فيد الله العليا، و يد المعطي التي تليها، و يد السائل السفلى إلى يوم القيامة، فاستعف عن

---

[1] – أخرجه داوود في الزكاة من يعطي، من الصدقة و حد الغنى(حديث 1626).

[2]– رواه أبو داوود في الزكاة، رقم 1629، و أحمد (4/18) ابن حبال في صحيحة (3385) و سند صحيح.

[3]– سورة البقرة، الآية 273.

[4]– البخاري، "**صحيح البخاري**"، الجزء الثالث، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، دون سنة، ص 338.

السؤال، و عن المسألة ما استطعت، فإن أعطيت شيئا أو قال خيرا فليرى عليك، و ابدأ بمن تعول و أرضخ من الفضل، و لا تلام على الكفاف.[1]

* عن حبشي بن حباذة رضي الله عنه قال:"سمعت رسول الله عليه الصلاة و السلام يقول: "من سأل من غير فقر كأنّما يأكل الجمر".[2]

– كما تناول "**ابن القيم الجوزية**" في مؤلفه "مدارج السالكين": " أنّ سؤال الناس ظلم في حق الربوبية و ظلم في حق السائل، فالأول لأنه بذل سؤاله و فقره وذله واستعطائه لغير الله تعالى، و الثاني ظلمه المسئول بتعريضه لمشقة البذل و لوم المنع و الثالث ظلمه لنفسه لأنه أراق ماء وجهه لغير خالقه و أنزل نفسه أدنى منزلة و ظن لها أبخص حال و أسقط شرف نفسه و عزتها و تعففها وباع صبره و رضاه و توكله واستغناءه عن الناس بسؤالهم و هذا عين ظلمه لنفسه".[3]

خامسا: السلوك لانحرافي

1– السلوك: يرى "**عز الدين عطية**" أن " السلوك هو كل اوجه نشاط الفرد القابلة للملاحظة المباشرة او غير و من أمثلة السلوك القابل للملاحظة: المشي، الكلام و الحركات اللإرادية التي تصدر عن الفرد، أما السلوك الغير قابل للملاحظة المباشرة: التفكير و التذكر و العواطف فيمكن الاستدلال عليه كلام الفرد و أفعاله الظاهرة.[4]

و فيما يلي نعرف ما معنى الانحراف:

2– الانحراف: هو كل خروج عن أنماط السلوك الاجتماعي المألوف و المتعارف عليه في المجتمع أن لم يرد نص تجريمي بصدده أو عقاب معين و هو سلوك متناقض مع قيم

---

[1]– الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، "**الترغيب و الترهيب من الحديث الشريف**"، بيروت (لبنان)، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1968، ص 585.

[2]– الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، نفس المرجع، ص 574.

[3] – الجوزية محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، "**مدارج السالكين**"، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، الجزء 2، 1973، ص 232.

[4]- جميل عطية عز الدين،"**تفسير الناس للسلوك و المواقف من منظور علم النفس المعاصر**"، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1999، ص 25.

المجتمع و سيطر عليه غريزة و يرتبط بإفراط على التعبير عن قوة غرائز لدى الفرد أو الجماعة.

كما أنه صورة من صور سوء تكيف الإنسان مع الأنظمة الاجتماعية التي يعيش في إطارها و يترتب عليها سلوكات مخالفة غير معتادة بعيدة عن عادات و تقاليد و أعراف المجتمع مثل: الكذب، السرقة، الرشوة و غيرها.[1]

3- السلوك المنحرف: هو الذي يتعارض أو يتصارع مع المستويات و المعايير المقبولة ثقافيا و اجتماعيا داخل نسق او جماعة اجتماعية.

فيرى "**كوهن**" **A.K. Cohen** أنّ: "السلوك المنحرف هو سلوك يخالف التوقعات النظامية التي يعتبرها النسق الاجتماعي عامة و مقبولة و شرعية."

كما نجد **R.K Merton** في مؤلفه: النظرية الاجتماعية و البناء الاجتماعي في 1949، تعالج السلوك المنحرف بوصفه نتيجة لنظم معينة تسود في المجتمع و قد فرق "ميرتون" بين عنصرين هامين من عناصر البناء الاجتماعي هما:

أ- الأهداف و المكافآت المعترف بها كأهداف ملائمة و مرغوبة يسعى إليها الفرد و يكتسب عن طريق تحقيقها مكانة اجتماعية في المجتمع.[2]

ب- الطرق و الوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف.

و من الضروري الاشارة هنا إلى أن طبيعة السلوك المنحرف تختلف باختلاف الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، و يظهر ذلك في المجتمعات الشديدة التعقيد، بحيث ينتمي الفرد إلى جماعات متعددة، بحيث تتمايز عن بعضها البعض في معاييرها الاجتماعية الخاصة بها إذ قد تكون سلوكات نموذجية و مقبولة في جماعة منبوذة في جماعى اخرى.

---

[1]- مصطفى العوجي، "**التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف**"، مركز الدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، ص 284.

[2]- محمد عاطف غيث، "**قاموس علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، الأزاريطية ، 2006، ص 115.

سادسا: خصائص النشأة و التطور التاريخي للمتسوّلين

– مر المتسوّلون بتغيرات متعددة على فترات تاريخية مختلفة و اسهمت تلك التغيرات في تكوين الملامح المميزة لتلك الجماعة فقد مرت من الشكل الفوضوي المتشتت إلى التنظيم، و من التسوّل الصريح إلى الأنشطة الهامشية، و من التمرد و العصيان إلى التأييد.

– **في عصر الإسلام:** كان التسوّل في بداية ظهور الإسلام من المهن الفردية، و تتسم حياة المتسوّل بأنّه متحرر كالزاهدين و لا يدين لأحد بأيّ فضل، فهو ينام في أي مكان و الملابس التي يرتديها هي كل ما يملك، أما الغذاء فهو الفتات الذي يحصل عليه من الباعة، و من ناحية أخرى فإن القصاصين و المداحين و الوعاظ الزائفين كانوا يمتلكون شكلا اخر من التسوّل.

– **في العصر الفاطمي و المملوكي:** كان السلاطين في هذا العصر يوزعون الصدقات من النقود و الطعام و الحلوى على الفقراء و المحتاجين أثناء الاحتفال بالمواليد و الأعياد.

– و يتضح من هذا استمرار التسوّل عبر ممارسة بعض الانشطة مثل المداحين و المقرئين و الطبالين، بينما ظهرت أنشطة جديدة ارتبطت بالتسلية و عدم وجود أجر محدد مثل القرايلية و المناقرين بالديون.

– إلا أنّ الدين الاسلامي قلل من ظاهرة الصعلكة التي كانت سائدة (و هؤلاء الصعاليك يتصفون بالنبل، فلا ينهبون سوى ممتلكات الأغنياء و البخلاء و قد سعوا إلى تكوين جمعية من الفقراء يقسمون فيها نهبوه من الأغنياء بالتساوي، كذلك قامت الحكومة) و كذلك قامت الحكومة الاسلامية بمعاقبة القائمين بالسلب و النهب و قطع الطريق، فلم تعد هناك حاجة لهذا مع وجود الإحسان المنظم(الزكاة و الصدقات) الذي يضحى حق الفقراء في أموال الاغنياء.[1]

---

[1] – ابتسام السيد محمد حسن علام، " **ظاهرة التسوّل في مدينة القاهرة** : دراسة انتروبولوجية لبعض جماعات المتسولين، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، (1993–1994)، ص 19، ص 20.

المجتمع الجزائري أحد المجتمعات التي عانت و لازالت تعاني من هذه الظاهرة خاصة أثناء وجود الاحتلال الفرنسي الذي اغتصب أراضي الفلاحين و حولهم الى مجرد خماسين أو أجراء موسمين أو إلى أناس عاطلين تماما عن العمل يعيشون من التسوّل أو من الأعشاب و النباتات التي تجود بها الطبيعة[1].

– كما عرف التسوّل كذلك عند مجموعة من القبائل الجزائرية يطلق عليها اسم"غجر الجزائر" فمن لم يسمع و لا يعرف قصص الغجر الجزائريين أو كما يطلق على تسميتهم بالعامية بأنحاء الغرب الجزائري "العمريون" الذي لا يعرف عنهم سوى كونهم محتالين احترفوا عالم الدجل بالذكر هو كونهم مجتمع قبلي بدوي يعيش حياة الترحال غير المستقرة بمناطق سكنية تملئها الفوضى و يغيب فيها سلطان القانون تعشش الأمية في أوساطهم و لا قانون يضبطها، فهم يضاهون في حياتهم عصر المكسيك و اسبانيا اللذين تروي العديد من الدراسات الأكاديمية والكتب التاريخية على أن السلالة البشرية للغجر تعود للقرون الغابرة، ينحدرون من الأصول الهندية فمن بين أشهر القبائل الغجرية المعروفة في الجزائر "بني

هجرس" و "بني عداس" الجزائرية على غرار تجمعات منطقة الحاسي بضواحي سطيف و مناطق اخرى من ولايات الشرق و الغرب مثل : ولاية غليزان، تيارت، و سعيدة و حتى الجنوب الجزائري و لعل المتتبع لبعض الشوارع الجزائرية يكتشف انتشار العمريون من خلال ما يخترعون من بدع و طلاسم يحاولون ان يملئوا عقول الناس رغبة في الحصول على المال و الاسترزاق و يتميز "بني عداس" كباقي قبائل الغجر المواطنين الغجر و علامات الوشم الموزعة عبر أنحاء الجسم كما يشتركون في أسلوب عيش واحد، إلا أنهم مع التكور أصبح البعض يتكيفون مع المجتمع و تحمل هذه القبيلة من الغجر الجنسية الفرنسية و الإقامة الجزائرية أما مهنتهم فهي المتاجرة في المخدرات.[2]

---

[1]- العربي الزبيري، "**تاريخ الجزائر المعاصر**"، ط1،اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 17.

[2]– وليد التلمساني ، "**بني عداس و بني هجرس صورة البؤس و الشقاء**"، –WWW.eloumma.com ، تم السحب يوم 2014/07/07

سابع: التسميات التي تطلق على المتسوّل

ان التعبيرات التي و الصفات تعكس رؤية محددة لهذه الجماعة أطلقها المؤرخون ربما لوصم هذه الجماعة و السخرية منها، أو كجماعة منحرفة و مسئولة عن وضعها و هكذا يبدوا ان هذه التغيرات كانت تطلق على جماعات المتسولة و غيرهم من الفقراء المعدمين و الخارجين عن القانون فهي تتمثل في الاشكال المتعددة للتعبيرات للإشارة الى الاشخاص الذين في قاع المجتمع، و اختلافها أحيانا و تشابهها أحيانا اخرى على مر العصور.

ففي العصر الفاطمي: الفقراء العناق، النهابة، و في عصر المماليك: قطاع الطرق، الدعارة، المناسر، الغوغاء، الحثالة، الأوباش، الحرافيش، جراد الجعيدية، و في العصر العثماني: أراذل الطوائف، أهل الحارات و العصب، فرق الأحياء الشعبية، الشطار الأوباش، العيارون، الشحاذون.

وفي عصر الحملة الفرنسية: حشرات الحسينية، السفلة، الأشرار، و في الثلاثينيات أطلق عليهم : حثالة المدن، فضلات المدن، و في الخمسينيات: الرعاع، عيال حافين، و في الستينيات: الواغش، النمل المتوحش، وصمة.

و كان التعامل معهم على أساس أنهم جماعات منبوذة و هامشية و بالرغم من أن جماعة المتسولين تتمايز عن الآخرين خاصة الخارجين عن القانون لكن بسبب ظروف المجتمع المحيط بهم و تغير وضعهم فيه أصبح بعض المتسوّلين يتعامل مع هذه الجماعات ويشاركونهم أفعالهم و يجنون بجوارهم بعض ثمار أفعالهم من السلب و النهب.[1]

---

[1]- ابتسام محمد علام، نفس المرجع، ص ص ص ص 14-15-16-17.

- **العياق:** و يقصد بذلك قطاع الطرق.

- **الذعارة:** و تعني اللذين يسبقون الجيوش صائحين فيصيدون الأعداد بالذعر، و قد ظلوا يعانون من البطالة أو العمالة المؤقتة في الحرف الحقيرة و كان بعضهم من الخارجين من السجون و معظمهم من القرى هاجروا إلى المدن عندما زادت الضرائب عن أهل الريف.

- **المناسر:** و تعني اللصوص و يقال لزعيم العصابة شيخ اللصوص.

- **الحرافيش:** مفردها حرفوش و هو ذميم الخلق و هو المقاتل و المصارع و اللّص و يعني أيضا الفقراء و السوقة و أصحاب الحرف الدنيا.

- **جراد الجعيدية :** تعني رعاع اللصوص من أهل الفساد و يطلق عليهم جراد لكثرتهم.

- **الشطار:** و هم من اللصوص و يتصفون بالقوة الجسدية و العقلية و الدهاء و الخداع.

- **العيارون:** و هم كثيرو التجوّل و الطوّاف بلا عمل.

كما نجد بعض التسميات التي ذكرها الجاحظ و التي كانت تطلق على المتسوّلين و ذلك في كتابه الشهير "البخلاء".

* **المخطراني:** و هو الذي يأتيك بزي ناسك متعبد، عليه سكينة ووقار و يريك أنّ بابك قد قور لسانه من أصله لأنه كان مؤذنا هناك، ثم يفتح فاه كما يضع من يتثاءب فلا يرى له لسان البتة، و لسانه في الحقيقة كلسان الثور، و أنا أحد من خدع بذلك، و لا بد للمخطراني أن يكون معه واحد يعبر عنه أو لوح أو قرطاس قد كتب فيه شأنه و قصته.

* **الكاغاني:** و هو الذي يتحبب و يتصارع، حتى لا يشك أنه مجنون لا دواء له من شدة ما ينزل بنفس و حتى يتعجب من لقاء مثله على مثله عليه.

* **البانوان:** و هو الذي يقف على الباب و يسل الخلق و يقول:" بانوا، بانوا" و تفسير ذلك بالعربية "يا مولاي، يا مولاي".

***القرسي:** و هو الذي يعصب ساقه و ذراعه عصبا شديدا و يبيت على ذلك ليلة، فإذا تورم و اختنق الدم مسحه بشيء من الصابون، و دم الأخوين و قطر عليه شيئا من سمن و أطبق عليه خرقة، و كشف بعضه، فلا يشك من رآه به الأكلة، أو بلية شبه الأكلة.

* **المشعب:** و هو الذي يحال للصبي حين يولد بأن يعمد أو يجعله أعسم أو أعضد ليسأل به أهله و ربما جاءت به أمه و أبوه ليتولى ذلك منه بالعزم الثقيل لأنه يصير حينئذ عقدة و غلة، فإما أن يكتسب به أو يكري إياه بكراء معلوم و ربما أكروا أولادهم ممن يمضي إلى إفريقية فيسأل بهم بالطريق أجمع المال العظيم، فإن كان ثقة مليئا إلا أقام بالأولاد و الأجرة كفيلا.

* **الفلور:** الذي يحتال الخصية حتى يريك أنه أدر و ربما أراك أن بها سرطانا أو خراجا أو عربا، أو ربما أرى ذلك على دبره بأن يدخل فيه حلقوما ببعض الرئة و ربما فعلت ذلك المرأة بفرجها.

* **العواء:** الذي يسال بين المغرب و العشاء و ربما طرب إذا كان له صوتا حسن و حلق شجي.

* **الإسطيل:** هو المتعامي إن شاء أراك أنه منخسف العينين، و إن شاء أراك أنه بهما ماء و إن شاء أراك أنه لا ببصر، للخسف و يريح السبل.

* **المزيدي:** و هو الذي يدور و معه الدريهمات و يقول هذه دراهم قد جمعت لي في ثمن قطيفة فزيدوني رحمكم الله و ربما احتمل صبيا أنه لقيط، و ربما طلب في الكفن.

* **المستعرض:** الذي يعارضك و هو ذل هيئة و في ثياب صالحة و كأنه قد مات من الحياء و يخف أن يراه من يعرفه، ثم يعترضك اعتراضا و يكلمك خفيا.

* **المعدس:** الذي يقف على الميت يسأل في كفنه و يقف في طريق مكة على الحمار الميت، و البعير الميت فيدعي أنه كان له و بالرغم أنه قد أحصر و قد تعلم لغة الخرسانية و الافريقية و متى شاء كان من أهل فرغانة و متى شاء كان من مخاليف اليمن.

* **المكدي:** صاحب الكداء، و يقصد به الالحاح على العطاء.

* **الكعبي:** أضيف إلى أبي كعب الموصلي وكان عريفهم لعبد خلوية.

* **الزكوري:** هو خبز الصدقة، كان على سجين أو سائل، هذا تفسير ما ذكره خلويه فقط.[1]

---

[1]- الجاحظ أبي عثمان، "**البخلاء**"، دار المعارف القاهرة، الطبعة الخامسة، بدون سنة، ص ص، 59-61.

– كما تناول البهيقي ابراهيم ابن المحسن في القرن الرابع هجري (10 ميلادي) بعض التسميات التي كانت تطلق على المتسولين في كتابه المعنوّن "**البعض من حيل المكيديين**" منها ما يلي:

* **المكي:** و هو الشخص الذي يدخل إلى المسجد و يدعي اللصوص قد قطعوا عليه الطريق و أخذوا ما معه من تجارة و تركوه على حاله من البؤس و الفقر.

* **الشجوي:** و هو الذي يتعمد إصابة يده اليمنى أثر حتى تبدو و كأنّه مغلول لسنوات.

* **الذراجي:** و هو الذي يلصق بيده أفعيى ثم يخرج يعد أن يتقيح جسده و يبدو كالمحروق و قد صب على جسده شيئا من الرماد.

* **المشعب:** و هو الذي يعمي ولده حتى يسأل به الناس.

* **الخاقاني:** و هو الذي يحتال في وجهه حتى يجعله أسودا و يوهمك أنه ورم.[1]

ثامنا: أنواع التسوّل

1- التسوّل من حيث شكل الانحراف:

أ- تسوّل المحترف (انحراف غير حاد): يشكل نوع من الانحراف الغير حاد و هو تسوّل يتصف بالاستمرار و يعتبر مهنة المتسوّل العاجز المحتاج و يحدث الانحراف نتيجة للكسب المستمر و الوفير منه.

ب- التسوّل الجامح (انحراف حاد): هنا يعتبر التسوّل سلوك أو انحراف حاد عندما يكون مصاحبا بالجنح و الاجرام فهناك بعض المتسوّلين يجمعون المال لانفاقه على الكحول.

2- التسوّل من حيث واقع التسوّل:

أ- تسوّل اجباري: حيث يكون دافع التسوّل لا يكون نابع مباشرة من رغبة أو دافع الشخص المتسوّل، و إنما يلجأ الشخص إليه نتيجة و لظروف اضطرارية قاهرة مثل فقدان النقود في السفر، المرض الشديد لأحد أقاربه.

---

[1] - البهيقي ابراهيم بن المحسن، **المحاسن و المساوئ**"، تحقيق ابراهيم أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، الطبعة1 1999، ص 642.

ب- تسوّل اختياري: حيث دافع التسوّل نابع من رغبة حقيقة لدى الشخص المتسوّل في الحصول على المال فهو نابع وراء التواكل، الكسل، النوم، عدم الرغبة في العمل و يتسم هذا الشخص بسيمات معينة حيث يعتبر التسوّل حرفة هامة له.

3- التسوّل حسب طبيعة شخصية المتسوّل:

أ- التسوّل المرضي: حيث يستغل المتسوّل إعاقته الجسمية في التسوّل لإثارة شفقة الناس و يعتبر هذا النوع مرضا حيث تتوفر فيه الرغبة للتسوّل في حين أنه ليس محتاجا و بالتالي يكون التسوّل قهريا لا يقاوم.

ب- تسوّل القادر: و هو الذي يستطيع التكسب عن طريق العمل، يفضل التسوّل و عندما تقبض عليه الشرطة يودع في السجن و يختلف هذا النوع عن سابقه في أنه قد يختلف عن سابقه في أنه يكون صاحبه محتاجا، لكن يرغب في الحصول على المال دون القيام بالعمل.

ج- تسوّل الغير قادر: و هو تسوّل غير قادر عن العمل أي تسوّل العاجز أو المريض عقليا أو جسميا و عندما يقبض عليه يودع في مؤسسة اجتماعية.[1]

4- التسوّل من حيث وقت استمراره:

أ- التسوّل الموسمي: يمارس هذا النوع من فقط في المواسم و المناسبات الدينية مثل: رمضان، عاشوراء، العيدين، المولد النبوي، ينتشر المتسوّلين بكثرة استغلالا لسخاء الناس في هذه المناسبات و خاصة أمام المساجد.[2]

ب- تسوّل عارض: يظهر بشكل عابر مؤقت مرتبط بحالة العوز الطارئة كالكوارث الطبيعية و الزلزال التي تؤدي إلى انهيار المسكن أو فقدان النقود نتيجة لفقدان العائل كالسجن و الوفاة.

---

[1]- جابر عوض سيد و أبو الحسن ودود، "**الانحراف و الجريمة في عالم متغير**"، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص 68.

[2]- فتيحة جابر ،"**التسوّل تجارة رابحة بفكر جديد**"، Beidipdia, Wikia.com.01/06/2016

ج- التسوّل الدائم: يمارس بشكل عام و دائم نجده لدى المتسوّلين المحترفين، فهم يلجؤون حتى إلى التنقل من مدينة إلى أخرى و بوسائل نقل مريحة من أجل جمع اكبر قدر ممكن من المال.

د- تسول ثابت: يحتل المتسول مكان ثابت يمد يده طالبا الصدقة و غالبا ما يكون طاعنا في السن أو ذا عاهة حقيقية أو مفتعلة و يكون معه طفل أو طفلان في هيئة رثة.

ه- تسوّل متحرك: و هو الذي لا يثبت مكان واحد قاعدا أو واقفا لكنه يسعى و ينتقل من مكان لآخر و قد تكون مواقع المساجد هي المقصودة لينتقل من مسجد لآخر طلبا للارتزاق في حالة رثة، حتى يكتسب قلوب أكبر عدد ممكن من الناس.[1]

5- التسوّل من حيث وضوحه:

أ- التسوّل الظاهر: هو المتسوّل الواضح الصريح الذي يمد يده صراحة بشكل واضح طالبا الصدقة أو المساعدة بعبارة أو عبارات معروفة مثل: "الله يسترك ولادك" هذا الصنف اعتاد التسوّل و لا يقبلون مخرجا أو مهنة أخرى غيره بدافع الارتزاق و طلبا للعيش الكريم.

ب-التسوّل الخفي(مقنع): و هو القيام بممارسة ألعاب بهلوانية و كثيرا ما نجد هذا النموذج في المدن الكبيرة و ذلك بما فيه من احتيال بطريقة غير مباشرة.[2]

- و هذا الشخص يقوم بأعمال بسيطة كمسح زجاج السيارات، بيع المناديل، عزف الموسيقى...الخ.[3]

6- التسوّل حسب هدف التسوّل:

أ- تسوّل فردي: هو الشخص الذي يتسوّل بقناعة شخصية دون تدخل من الآخرين.

---

[1] - ركنية عبد القادر خليل، **الخيمة الاجتماعية في مجال رعاية المتسوّلين و المسجونين و المفرّج عنهم**، مكتبة الانجلومصرية للنشر، القاهرة، دون سنة الطباعة، ص 68.

[2] - ركنية عبد القادر، مرجع سابق، ص 64.

[3] - عاصم اسماعيل، "**التسوّل و أثاره الاجتماعية و الاقتصادية**، 12/06/2016....w.w.w.asahafiainfo-

ب- تسوّل منظم: و هو الذي ترعاه أو تديره مؤسسات معينة، كأن تقوم إحدى المؤسسات بتدريب الأطفال المعاقين أو غيرهم على التسوّل و جعلها مهنة لهم مقابل عائد مادي أو يمكن أن نسميه بالراتب لهؤلاء المدربين، و في هذا الحال تكون المؤسسة هي المسؤولة عن هذه الجريمة.[1]

- كما نجد دراسة الباحثين و ميزا بين ثلاثة أنواع من التسوّل:

النوع الأول: يرتبط بالأصل الجغرافي للمتسوّل و المجال الذي يمارس فيه التسوّل سواء في الحضر أو في الريف فيقسمه تبعا إلى تسوّل ريفي و تسوّل حضري.

النوع الثاني: و يتعلق بنمط ممارسة التسوّل فهناك تسوّل موسمي، و تسوّل مؤقت، بالنسبة للتسوّل المؤقت فهو مرتبط بالظروف التي يمر بها المتسوّل و التي تدفعه إلى ممارسة التسوّل.

النوع الثالث: و هو مرتبط بالحالة الجسدية للشخص المتسوّل فهناك تسوّل المعاق الذي يعاني من أي إعاقة جسدية كانت أو ذهنية أو حسية، و تسوّل صحيح البدن.[2]

كما يمكن التمييز بين أشكال آخرى للمتسوّلين من خلال صور المتسوّلين بالمدينة الجزائرية كالآتي:

أ- نوع يتميّز بالغباء و الإستغباء حيث أن أحد المتسوّلين كلما صادفك يقول لك أعطيني عشرين دينارا فقط أعود بها إلى قريتي لأني فقدت محفظتي، و منظره يقنعك بأنه شخص عادي فعلا لكنه وقع في مأزق و كثيرا ما يصدقه الناس، المشهد الكاريكاتوري أنك تصادف هذا المتسوّل مرتين أو ثلاث في اليوم و ينسى طبعا أنه حدثك و يطلب منك بنفس الأسوب نفس الطلب.

ب- بعض المتسوّلين يعانون من عاهات تشفع لهم عدد من الناس فيقتنعوا بمساعدتهم و لو بمبالغ زهيدة، المثير أن البعض منهم يصطنع عاهة على حساب صحته و خاصة

---

[1] ، تم السحب يوم 2016/05/01. w.w.w.rezag.com- علي فردان، **نكافح الفقر أم التسوّل**"،

[2] - GILLIARD Patrick, PENDON Laurent, « **Rues de Niamey espace de territoire de la mendicité, Karthala (politique Africaine)**, Université de Niamey, 1996, P51.

الجراح العميقة و لا يأبهون للأضرار التي قد يقدمون فدائها كل ما اكتسبوه من الناس ليشفوا.

ج- متسوّلون يستجدون عطف النساء العازبات اللاتي يرغبن في الزواج، فهن الأكثر عطاء لأنّهن يرغبن في الستر و ليس أسهل من أن يدفعن مبالغ بسيطة للمتسوّلين مقابل دعوة بالستر و الزواج.

د- هناك بعض المتسوّلين من يستخدم موازين لقياس وزن المارة و إن كان الأمر غير إجباري إلى أن تضطر للاستجابة إلى إلحاح الأطفال الذين اشتروا ميزانا يضعونه أمامهم و يعرضون خدماتهم بهذا الشأن بطريقة تشبه تماما التسوّل و إن كانوا لا يسمون ما يفعلونه بذلك المسمى، و إنما يعتبرونه عملا كغيره من الأعمال و الخمس دنانير المطلوبة هي عوض استعمال الميزان.

ه- إمرأة تتسوّل من أجل ملابس لطفل حرم من فرحة العيد كغيره من الأطفال أبناء المترفين، فتوحي لك أن لك حرم من هذه الفرحة لأنّه ولد فقيرا، و كأنّه ليس من حق الفقراء أن يفرحوا.

و- تسوّل العائلة و هو شكل يدل على مدى انتشار هذه الظاهرة بالمدن الجزائرية فنجد أنّ هذا الشكل هو عبارة عن تسوّل عائلات بأكملها من الأب و الزوجة و الأطفال.

ي- متسوّل الدعارة: و يعتبر هذا الصنف الأخطر من بين جميع الأشكال السابقة لظاهرة التسوّل بالمجتمع الجزائري، و هذا الشكل عبارة عن مزاوجة بين التسوّل و الدعارة، فنجد أن فئة المتسوّلين "النساء" و خاصة المطلقات منهن و الفتيات الهاربات من البيوت هن من يشيع في أوساطهن هذا الشكل من التسوّل حيث يقمن بالتسوّل في النهار و في نفس الوقت البحث عن زبون في اليل لممارسة الدعارة في بيوت مستأجرة بالأحياء الشعبية المتواجدة في المناطق النائية و بضواحي المدينة نظرا لانخفاض أجرة هذه البيوت.

– يستعمل المتسوّلين أشكالا عديدة لممارسة تسوّلهم و يلجئون إلى طرق وحيل كثيرة للحصول على المال.[1]

تاسعا: التشريعات الخاصة بالتسوّل

1- في الدول العربية:

1-1 في فرنسا:

تناول قانون العقوبات الفرنسي موضوع التسوّل و خصه بمواد قانونية صادرة عن قانون رقم 2003/239، المادة 6411 من الجريدة الرسمية في 19 مارس 2003 التي يعاقب على إثرها المتسوّل.

* **المادة 5-12-225:** تنص على عقوبة 3 سنوات سجن مع دفع غرامة مالية قدرها 45000 أورو ضد :

– كل شخص يقوم بممارسة التسوّل في الطرقات العامة.

– كل شخص يقوم بتنظيم التسوّل لأشخاص آخرين من اجل استغلاله في التسوّل.

* **المادة 6-12-255:** و تنص على عقوبة 5 سنوات سجن مع دفع غرامة مالية قدرها 75000 أورو عندما تكون ممارسة التسوّل:

– استغلال القاصر.

– استغلال شخص تكون خصوصية الجنحة متوفرة فيه تبعا لسنه أو مرضه عضويا أو نفسيا، و تندرج في هذا السياق أيضا وضعية الحمل بالنسبة للنساء و تكون هذه الخصوصية ظاهرة ومعروفة من طرف الفاعل.

– استعمال القوة أو العنف على الشخص المستغل في التسوّل سواء عائلته أو أي شخص على علاقة به.

---

[1] - شهيب عادل، "**الفقر و الانحراف الإجتماعي**"، دراسة للتسوّل و الدعارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، بجامعة "بوزيان"، جامعة منتوري كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا، قسنطينة، 2007-2008، ص 136.

– و تطبق العقوبة على أشخاص يتصفون كفاعلين أو متواطئين بدون أن يشكلوا مجموعة منظمة.

* **المادة 7-12-225:** و تنص على عقوبة 10 سنوات سجن و غرامة مالية قدرها 1500000 أورو عندما تكون ممارسة من طرف مجموعة منظمة.[1]

بلجيكا:

نتطرق إلى بعض المواد القانونية من قانون العقوبات الصادر بتاريخ 8 جوان 1967، فهي كالتالي:

* **المادة 342:** تعاقب من ثمانية أيام إلى ثلاثة أشهر كل متسوّل صدرت عنه السلوكيات التالية:

– عند دخول المتسوّل مسكن بدون علم مالكه.

– عند اختلاف خروج أو عاهات قصد التسوّل.

– حمل العصا البيضاء المخصصة للكفيف وضعيفي البصر بنية الحصول على الاستحسان.

* **المادة 344:** يعاقب من ثلاثة أشهر إلى سنة:

– عند حيازة المتسوّل أو المتشرد على شهادات مزورة، جواز سفر مزور، سلاح، مسامير أو أية أدوات يمكن استعمالها في السرقة.

* **المادة 345:** يعاقب من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات:

---

[1]–A.C.I.Exploitation de la mendicité. Paris : cabinett d'avocat (spécialisteen droit pénal)2007 ; w.w.w.cabientci.com, 04/12/2009, p3.

– عند قيام المتشرد أو المتسوّل بتهديدات أو الإعتداء ضد الأشخاص أثناء ممارسة التسوّل.[1]

الجريدة الرسمية الأردنية (الحكم الاردني) 1-5-1960، العدد 1447 ، قانون العقوبات رقم (16) سنة 1960:

الباب العاشر: في جرائم التسوّل و السكر و المقامرة.

الفصل الأوّل: في المتسوّلين المادة 389.

عقوبة التسوّل كل من:

– تصرف تصرفا شائنا أو منافيا للآداب في محل عام.

– استعطى أو طلب الصدقة من الناس متذرعا إلى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو بأية وسيلة آخرى، سواء أكان متجولا أو جالسا في محل عام أو وجد يقود ولدا دون السادسة عشرة من عمره للتسوّل و جمع الصدقات أو يشجعه على ذلك.

– وجد متنقلا من مكان إلى آخر لجمع التبرعات الخيرية مهما كان نوعها بالاستناد إلى دعاء كاذب.

– تصرف في أي محل عمومي تصرفا يحتمل أن يحدث اختلالا بالطمأنينة العامة.

– وجد متجولا في أي ملك أو على مقربة منه أو في أي طريق أو شارع عام أو في مكان محاذ لهما أو في محل آخر في وقت و ظروف يستنتج منه بأنه موجود لغاية غير مشروعة أو لائقة.

– يعاقب في المرة الأولى بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو أن تقرر المحكمة إحالته على أية مؤسسة معينة من قبل وزير الشؤون الاجتماعية للعناية بالمتسوّلين لمدة لا تقل عن سنة و لا تزيد عن ثلاث سنوات.

---

[1] - BROGINNE.Ph, « **la loi de la mendicité de coté …… communales, l'obser vatoire n° 25** », 1999, PP 61-62.

القانون المتعلق بالتسوّل في المغرب:

و قد تناول القانون الجنائي المغربي التسوّل باعتباره جريمة و خصه بفصول قانونية من 326 إلى 330.

- **الفصل 326:** ينص على العقوبة بالحبس من شهر واحد إلى سنة من كانت لديه وسائل التعيش أو كان بوسعه الحصول عليها بالعمل أو وسيلة مشروعة، و لكنه تعوّد على ممارسة التسوّل في أي مكان عام.

- **الفصل 327:** ينص على العقوبة بالحبس من ثلاثة أشهر على الأقل إلى سنة كل متسوّل حتى و لو كان ذا عاهة أو بإحدى الوسائل التالية:

- استعمال التهديد.

- التظاهر بالمرض و ادعاء عاهة.

- تعود اصطحاب طفل صغيرا أو أكثر من غير فروعه.

- الدخول إلى مسكن أو أحد ملحقاته دون إذن مالكه أو شاغله.

- التسوّل جماعة إلا إذا كان التجمع مكونا من الزوج و زوجته، أو الأب و الأم و أولادهما الصغار، أو الأعمى أو العاجز و من يقودهما.

- **الفصل 328:** و ينص على أنه بالعقوبة المشار إليها في الفصل السابق من يستخدم في التسوّل صراحة أو تحت ستار مهنة أو حرفة ما أطفالا يقل سنهم عن ثلاثة عشر عاما.

- **الفصل 330:** على أنه يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين الأب أو الأم أو الوصي أو الكافل أو المشغّل و على العموم كل من له سلطة على طفل أو من كان يقوم برعايته إذا سلم و لو بدون مقابل، الطفل أو اليتيم أو الطفل المهمل الخاضع لكفالة أو المتعلم الذي تقل سنه على ثمان عشر سنة إلى متشردين أو متسوّل أو اليتيم المكفول أو الطفل الخاضع للكفالة أو المتعلم الذي تقل سنه على ثمان عشر سنة أو حمل غيره على تسليمه إلى متسوّل أو متسوّلين أو متشرد أو متشردين أو حرضه على مغادرة مسكن أهله

أو الوصي على المقدم عليه أو كفالة أو مشغله أو الشخص الذي يقوم برعايته ليتبع متسوّل أو متسوّلين أو متشرد أو متشردين.[1]

القانون المتعلق بالتسوّل في الجزائر:

القسم الرابع: التسوّل و التطفل

المادة 195: يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من اعتاد ممارسة التسوّل في أي مكان كان و ذلك رغم وجود وسائل التعيش لديه أو امكانه الحصول عليها بالعمل أو بأية طريقة مشروعة أخرى.

نجد ان المادة 195 مكرر عدلت كما يلي "يعاقب بالحبس من ستة (6)اشهر الى سنتين(2)كل من يتسول بقاصر لم يكمل 18 سنة او يعرضه للتسول.

تضاعف العقوبة عند ما يكون الفاعل احد اصول القصر او اي شخص لديه سلطة عليه".[2]

المادة 196: يعد متشردا و يعاقب بالحبس من شهر إلى ستة أشهر كل من ليس له محل إقامة ثابت و لا وسائل تعيش و لا يمارس عادة حرفة أو مهنة رغم قدرته على العمل و قد يكون عجز عن إثبات أنه قدم طلبا للعمل أو يكون قد رفض عملا بأجر عرض عليه.[3]

المادة 196: مكرر(جديدة): فيما يخص المخالفات المنصوص عليها في المادتين 195 و 196 المذكورة أعلاه لا يتخذ ضد الأحداث الذين لم يبلغوا الثامنة عشرة، إلا تدابير الحماية أو التهذيب.

ان المادة المنصوص عليها اعلاه الاولى و الجديدة لا وجود لها في الميدان كما يشار الى وجود فراغ قانوني من حيث تطبيقها ،وعدم تطبيق هذا القانون من شانه فسح المجال لتفاقم الظاهرة من جهة و تشجيع دخول فئات اخرى لعالم التسول. كما يسجل غياب

---

[1]- الماغوط صدر الدين، "**التسوّل**"، مجلة الشرطة، تصر عن وزارة الداخلية في القطر العربي السوري 1976 ، ص ص 32-36.

[2]- **الجريدة الرسمية**،الاحد ربيع الثاني عام 1435ه الموافق 16 فبرايرسنة 2014 م العدد 07 ص 05.

[3] - الأمانة العامة للحكومة، "**قانون العقوبات**" ، سنة 2009، التسوّل و التطفل، 165-196، مكرر، ص 61.

مؤسسات اجتماعية خاصة بهذه الفئة قصد فرز المحتاج الحقيقي من غيره و كذا مساعدته على دخول عالم الشغل و ذلك بتعلمه حرفة لذلك كما اشار اليه الدكتور محمد صبحي نجم:" هي غير رادعة و كافية ،سيما ان عدد المتسولين لم يتراجع و ان الظاهرة لم تختف لذلك اقترح تشديد العقوبة اضافة الى وضع المتسول في مؤسسة حسب جنسه و سنه ليتعلم حرفة او مهنة يستفيد منها و يكيب بها لقمة العيش".[1]

[1]- محمد صبحي نجم، **شرح قانون العقوبات الجزائري**،ط5 ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ص204

خلاصة

يعد التسول من المشكلات الاجتماعية المتشابكة و هي انحراف في السلوك و انحراف عما هو مقبول و متفق عليه في المجتمع ،ففي القديم كان التسول يمارس من قبل فئات معروف عنها الفقر و العوز أما في الحاضر نلاحظ ولوج كل الفئات دون استثناء هذا العالم و ذلك لأسباب متعددة هي بدورها تتشابك فيما بينها حتى انه أحيانا كثيرة لا نستطيع إيجاد من التي كانت السبب في خلق الأخرى ،لكن من الأسباب المعروفة هي الطمع في تحقيق أرباح طائلة ،البطالة ،المرض، عدم القدرة عن العمل بسبب الإعاقة او الكبر في السن، التفكك الأسري و الفقر...الخ.

الفصل الثالث

التفكك الأسري والفقر

تمهيد

تعتبر الأسرة الخلية الأساسية في بناء المجتمع و يتفق الباحثين في مجال دراسة العلاقات الأسرية على أهمية الأسرة ،فهي نظام اجتماعي و جماعة وظيفية تزود اعظائها بكثير من الاشباعات من بينها توفير العاطفة بين الزوجين و بين الآباء و الأولاد .وأي فتور أو توتر أو صراع يشب بين أفراد ه ينتج عنه التفكك الأسري .و يأتي هذا الأخير في عدة أشكال و هي الطلاق، الهجر،الترمل و الانفصال ،و نحن في هذا الفصل تناولنا في الأول تعار يف للأسرة وللتفكك الأسري ،بعده تنولنا أنواع الأسرة والأشكال الأربعة للتفكك الأسري وأسبابها وأخيرا تناولنا العلاقة بين التفكك الأسري والتسول.

و يتزايد و ينتشر الفقر في دول العالم اليوم و بطريقة مخيفة بحيث يهدد الإنسانية جمعاء ذلك لعدة أسباب كالمجاعة و الحروب و إلى الكوارث الطبيعية الخ. و الفقر ظاهرة لا تمس الفقراء فقط، بل يخص بالاهتمام الدول و الحكومات و المتخصصين في مختلف إلى ميادين الاقتصادية و السياسية و المنضمات الغير حكو كما يعد الفقر مفهوم من المفاهيم الاجتماعية يختلف باختلاف وجهات لنظر المتخصصين في هذا و باختلاف المجتمعات.

و هذا المبحث سيكون حقلا نظريا سنتناول فيه مختلف التعاريف التي أعطيت للفقر كمفهوم و بعده تطرقنا إلى الفقر في العالم ثم إلى الفقر في العالم العربي وفي الأخير إلى الفقر في الجزائر حيث تناولنا في الأول نظرة عامة عن الفقر في الجزائر ثم تطرقنا إلى مختلف الأسباب و بعدها تناولنا خصائص الفقراء في الجزائر وبعد ذلك ذكرنا السياسات المختلفة التي انتهجتها الدولة الجزائرية لمحاربة الفقر و في الأخير خلصنا إلى العلاقة الرابطة بين الفقر و التسول .

المبحث الأول

التفكك الأسري

* ماهية الأسرة

1- تعريف الأسرة:

لغة: هي مشتقة من الأسر و الأسر تعني القيد، يقال أسر، أسرًا، أسارًا، أي قيد هو أسره، و هي تعني الدرع الحصينة و أهل الرجل و عشيرته و تطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك و جمعها أسر.[1]

اصطلاحا: لقد عرف الكثير من العلماء الأسرة و كل حسب رؤيته لهذا المصطلح.

فنجد تعريف "**بورت و زميلس و ناتريلا**"، الخاص بالأسرة على أنها: " تتكون من الوالدين المتمثلين في الأب و الأم يعيشون داخل منزل واحد و تتعرض هذه الأسرة أحيانا من العديد من المشاكل المتنوعة المجسدة في معاناة الوالدين و التي تقضي إلى حدوث تشتت[2]، إنكسار و تفكك أسري إن لم يعالج الأمر.[3]

– كما نجد نجد كل من "**أوجبرن و نيمكوف**"، يعرفان الأسرة: على أنها عبارة عن منظمة دائمة نسبيا تتكون من زوج و زوجة مع أطفال أو بدونهم تتكون من رجل و امرأة على انفراد مع ضرورة وجود أطفال في هذه الحالة[4].

---

[1] – عبد القادر القصر، "**الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية** ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 33.

[2]- Louwis LANGEVIN, « **l'abondons scolaire** », les éditions logiques, 2eme édition, 1999, P91.

[3]- Philippe MAZET, « **difficulté et trouble à l'adolescence** », masson, Paris,2004, P51.

[4]– محمد عاطف غيث، "**علم الاجتماع**"، دط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999، ص 221.

2- تعريف الأسرة الجزائرية:

لقد أعطى "**مصطفى بوتفنوشانت**" اهتماما كبيرا للعائلة الجزائرية فيراها: " بأنّها وحدة اجتماعية حيث أن الأبناء و الأحفاد لا يتركون الأسرة الأم فيشكلون أسرا زواجية تابعة للعائلة و يعيشون تحت سقف واحد.[1]

- كما نجد تعريف آخر للعائلة: "أنها النواة الأساسية التي تنظم واحد أو عدة أشخاص يعيشون مع واحدة أو عدة زوجات و أحفاد و عبيد في بعض الأحيان و تتمركز على ضواحي و احترام متبادل.[2]

- كما يعرفها قانون الأسرة الجزائري على أنّها: " الخلية الأساسية للمجتمع تتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية و القرابة".[3]

***أنواع الأسرة:**

إن لكل أسرة خصائص تميّزها [4]عن باقي الأسر و سيمات تختص بها مما يجعلها هوية تختلف عن غيرها من الأسر، إلاّ أنّ هناك مجموعة من الخصائص حينما تتواجد في الأسرة تطلق عليها إما باسم: الأسرة السويّة أو بالأسرة المريضة، فنجد "**داليا مومن**" تلخصها فيما يلي:

---

[1] - Mustapha Boutenfouchent, « **la famille algérienne, évolution et caractéristique** », Alger, s.e.d, 1982, PP 30-31.

[2] - Mustapha Boutenfouchent, « **systéme sociale et changement sociale en Algerie** », Alger, o.p.u. s.date, P 11.

[3] - Ministére de la justice, « **.....de la famille** » office des réplication universitaires, 2000, P 01.

*** الأسرة السويّة:**

و يطلق عليها الأسرة الصحية الفعالة و هي الأسر التي تشبع مختلف حاجات أفرادها و تتسع العلاقات بين أفرادها بالنضج و الإشباع المتبادل و التواصل الصريح و الواضح، و يكون العنف غير مسموح به بتاتا داخل الأسرة، تتقبل التغيير و الضغط كجزء من الحياة و تكون متماسكة كونها تشبع أكبر عدد من حاجات الفرد و من الطبيعي أن يتمسك بها الطفل كجماعة نفسية توفر له الأمان، الحب و الحنان.

2- الأسرة المريضة:

و يقصد بها أن هناك طابع مرض عام تعاني منه الأسر ككل، فهناك أنماط معينة من التفاعلات الجامدة و اللأسرية تصنع علاقات هذه الأسر و من أمثلها نجد:

أ- الأسر المتداخلة: هي أسر غير واضحة المعالم، و لا يوجد فروق كبيرة بين الأفراد، كما يتضح من الاجابات المتشابهة لأفراد الأسرة المختلفين، حيث يكمل كل منهم حديث الآخر و لا يستطيعون تكوين صورة واضحة عن مشاعرهم.

ب- الأسر المفككة: بالرغم من أنّ أفراد الأسرة يعيشون معا إلاّ أنّهم أسر مفككة داخليا، يتضح ذلك من خلال نقص قيام الوالدين بوظائفهما، كأن يتركوا الأطفال الصغار دون عناية و ارشاد، على سبيل المثال: ينتبه الوالدين لسرقة الطفل النقود أو لسرقة الحلوى.[1]

1- **ج- الأسر المسيئة:** هي الأسر التي يتعرض فيها الأطفال إلى سوء المعاملة كالضرب المبرح أو غيره من الإيذاء البدني الشديد و المتكرر من عضو أو أكثر من أعضاء الأسرة، و غالبا ما يتم التنفيس عن العلاقات الأسرية الغير مشبعة بالإساءة البدنية للأطفال مما يؤدي إلى ظهور أعراض الاكتئاب و ينخفض تقدير الذات، الانسحاب و الوسواس القهري، و فرط النشاط الحركي، و العدوانية و غيرها لدى الأطفال.

---

[1]- داليا مؤمن، "**الأسرة و العلاج الأسري**"، ط1، دار السحاب للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص 10.

د- الأسر الفصامية: يقصد بها الأسر التي أصيب أبنائها بالفصام، و أن المرض موجود في جميع أفراد أسرة المريض الفصامي، فمن صفات الأم ذات الإبن الفصامي على سبيل المثال: العصبية، العنف، التدخل، الحماية الزائدة، بينما تتعامل مع البنت الفصامية بالقساوة و التناقص و الانسحاب و الغموض.

نجد اختلافا بين وجهات نظر علماء حول هذا المفهوم فمنهم من يسميه التفكك الأسري و الذي يحدث إذا فقد أحد الوالدين أو كليهما، و في حالة حدوث طلاق أو الهجر أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو الغياب لفترة طويلة.[1]

و هناك من يسميه "البيوت المنحطة" و ذلك نتيجة حصول الطلاق بين الوالدين أو بسبب وفاة أحد الوالدين أو كليهما، و يذهب البعض الآخر في تسميته بـــــــ " "تصدع الأسرة" و هذا ما يحدث نتيجة حدوث الطلاق بين الأزواج أو وفاة أحد الوالدين و فريق يطلقون عليه مصطلح "العائلة أو الأسرة المتداعية" و هو ما يحدث نتيجة وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو بسبب الطلاق.

كما نجد البعض الآخر يسمونه "الأسرة المحطمة"، نتيجة حدوث الطلاق و المنازعات و الشجارات المستمرة أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو أن ينسحب أحدهما أو كليهما، و كذا الغياب الطويل لأحدهما أو كليهما، غير أن هذه التسميات

متنوعة تشير في النهاية إلى نفس المعنى تقريبا، حيث أنها تدل على موضوع التفكك الأسري بسبب عوامل عدة تشبه العوامل التي حددها " **Bougavolus**" و هي الطلاق، الانفصال، الموت، غياب الآباء عن أبنائهم بسبب ظروف العمل أو بسبب شذوذ اخلاق الآباء، اتصافهم بأعمال الرذيلة و امتهان الإجرام، أو عدم قدرة الأسر الهاجرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي يواجهونها عند الهجرة.[2]

---

[1]- محمد سند العكايلة، "**المشكلات النفسية للأطفال**"، دار الفكر العربي، 2006، ص 116.

[2]- توما جورج الخوري، "**سيكولوجية الأسرة**"، دار الجيل، بيروت لبنا، بدون سنة، ص 27.

أولا: أسباب التفكك الأسري

تتعرض الأسرة إلى عدة أزمات في حياتها فمن النادر أن تكون حياة الأسرة و الزواج كاملة طوال دورة حياتهما، لأنّ كثير من الأحداث التي تتعرض لها الأسرة تؤدي إلى حدوث أزمات، فنجد "**أحمد مبارك الكندي**" يعدد الأزمات الأسرية كالتالي:

* الأسرة التي يطلق عليها " البناء الفارغ"، و هنا نجد الزوجين يعيشان معا و لكنهما لا يتواصلان، إلا في أضيق الحدود و يصعب على كل منهما أن يمنح الآخر دعما عاطفيا.

* الأزمات الأسرية التي ينتج عنها الانفصال الإرادي لأحد الزوجين و قد يتخذ ذلك شكل الانفصال أو الطلاق أو الهجر.

* الأزمات الأسرية التي تنتج من أحداث خارجية كما هو الحال في حالة التغيب غير إرادي لأحد الزوجين بسبب الترمل أو السجن أو الكوارث الطبيعية كالفياضانات و الحروب.

* الأزمات الداخلية التي تؤدي إلى انخفاض غير متعمد في أداء الأدوار كما هو الحال بالنسبة للأمراض العقلية أو الفيزيولوجية و يدخل في ذلك التخلف العقلي لأحد الأطفال أو الأمراض المستعصية التي قد تصيب أحد الزوجين.[1]

– كما نجد تصنيفا لـــ "**محمد عاطف غيث**":

فالأسباب لديه هي عبارة عن مجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها و يصعب في بعض الأحيان فصلها عن بعضها البعض و من أهمها:

* **العوامل الميزاجية:** ترجع إلى ارتباط مجموعة من الصفات الوراثية التي تحدد ردود الأفعال الانفعالية و العاطفية عند الفرد و لعل الصراع الذي يحدث نتيجة لاختلاف العوامل الميزاجية.

---

[1]– أحمد مبارك الكندي، "**علم النفس الأسري**"، كلية التربية الأساسية، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 1992، ص 98.

* **القيم الاجتماعية:** و هي مجموعة من الصفات المرغوبة عند الزوجين قد لا تكون متماثلة و من ثمة ينشأ الصراع و التوتر و قد يقضي إلى التفكك.[1]

– بالإضافة إلى الأسباب التي وضعتها "**مسعودي أم الخير**" و هي:

* **الأب الحاضر الغائب:** و هذا السبب يتمثل في رب الأسرة الذي يقضي معظم أوقاته خارج المنزل، فتبدأ الزوجة بالتذمر و الإستياء من هذا الغياب، لذا سرعان ما تبدأ المشكلات في الظهور في هذا المنزل، فينشب الخلاف و النزاع و ينتقل الأثر السيئ إلى الأولاد الذي يدفعهم إلى ترك المنزل و الاتجاه إلى الشارع و ما فيه من مخاطر و شرور، فيقعون صيدا سهلا لأهل السوء اللذين يأخذونهم إلى طريق الانحراف بشتى طرقه و مسالكه.

* **الأم الغائبة الحاضرة:** عندما لا يجد الزوج من زوجته العناية بشؤونه، فتنشأ الخلافات و يبدأ الصراع داخل الأسرة و النتيجة تكاثر الخلافات، تسوء العلاقات و ينتج التفكك الأسري.

* **ثورة الاتصالات:** على الرغم مما يمكن أن يكون لها من ايجابيات فلها سلبيات ذلك للمحتوى الهزيل و الضار الذي تثبته القنوات الفضائية خاصة، حيث أصبحت مرتعا لكل من هب دون رقيب أو راع أو خلق أو نظام، فالإثارة هي الهدف و الغاية لجلب أكبر عدد ممكن من المشاهدين و الضحية هي الأسرة التي تنشب بينها الخلافات نتيجة التعلق بما يعرض أو عدم القيام بالواجبات المطلوبة من الفرد القيام بها...

* **الوضع الاقتصادي في الأسرة:** ففي حالة الغنى نجد بعض الأغنياء ينشغلون بالمال عن أسرهم، بل إنّ بعضهم يستعمل المال في قضاء شهواته المحرمة و يترك ما أحّل الله له فيكون سببا في وقوع الحرام و العياذ بالله، و في حالة الفقر الذي لا يستطيع معه الأب

---

[1]– محمد عاطف غيث، "**المشاكل الاجتماعية و السلوك الانحرافي**"، دط، دار المعرفة الجامعية، دون تاريخ الطبعة، ص 157.

توفير احتياجات أسرته مع كبرها و قلة تعليمه و إيمانه، فيعجز عن الاستجابة لمتطلباتها فيقع في الحرام للحصول على المال أو يدفع بعض أفراد أسرته لمسالك السوء للحصول على المزيد من المال، فيكون الناتج تفكك تلك الأسرة.[1]

ثانيا: مظاهر التفكك الأسري

1- الطلاق:

لغة: هو مشتق من الفعل "طلق" و "أطلق" بمعنى ترك و بعد [2]، و الطلاق مشتق من الإطلاق و هو الإرسال و الترك بعد الإمساك، هو الترك أو المفارقة، يقال طلق البلاد أي تركها و فارقها كما يترك الرجل المرأة.[3]

اصطلاحا: هو انهاء عقد الزواج الصحيح [4] ، و الطلاق أيضا الانقطاع التام للزواج و النساء هن اللاتي يطلبونه عندما يتقاضون أجرا و يمتلكون الحرية الخاصة في المال و لهذا يبادرون في طلب الطلاق.[5]

يعتبر الطلاق من أهم أشكال التفكك الأسري في جميع المجتمعات بل استثناء، فالطلاق هو انهاء العلاقة الزوجية بحكم الشرع و القانون، و يترتب عليه إزالة ملك النكاح، و نظرا لخطورة هذه الظاهرة في حياة الأسرة و المجتمع فقد قيدته المجتمعات بقيود شديدة و

---

[1] مسعودي أم الخير، "**الاتصال داخل الأسرة و أثره على انحراف الأبناء**"، رسالة دوكتوراه في علم اجتماع الانحراف، جامعة سعد دحلب، البليدة، غير منشورة، 2008-2009، ص ص 294-295-296.

[2]- رضا محمد، "**متن اللغة**"، مكتبة الحياة، المجلد 03، بيروت، 1959، ص 624.

[3]- مصطفى عبد الغني شيبة، "**أحكام الأسرة في الشريعة الاسلامية**"، ط1، دار الكتب الوطنية، طرابلس،2006، ص 15.

[4]- بلحاج العربي، "**الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري**"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2002، ص 206.

[5]- GILLES FERREOL et les autres, « **dictionnaires de sociologie** », armand colin, Paris, 3eme édition, P 23.

أباحته في حالات محددة، و هو ما أباحته شرعا حلالا، غير أنّه أبغض الحلال عند "الله عز وجل" و هو ظاهرة قديمة قدم عهد الانسانية بالزواج.[1]

و في تعريف آخر : "هو انفصام رابطة الزواج عن طريق ترتيبات نظامية يصنعها المجتمع في الغالب استنادا إلى أسس دينية سائدة".[2]

المفهوم الاجتماعي للطلاق: هو انفصال عملية الزواج بسبب منصوص عليه دينيا و شرعا و قانونا، و من أهم الأسباب التي تجيز طلبة الزنى و هجران لعدة سنوات، القسوة، الجنون الذي يكون ميؤسا منه أي شفائه و نجد حق المرأة في طلب الطلاق أقل نطاقا من حق الرجل.[3]

أسباب الطلاق:

يولد الطلاق نتيجة توترات من نوع أو من آخر داخل الأسرة، و يمكن أن نجمل ذلك باختصار فيما يلي:

أ- الخيانة الزوجية: و هي في حد ذاتها مشكلة من مشكلات المجتمع، إذ تعبر عن عدم اتزان القاعدة الأخلاقية المستمدة من ثقافة و عقيدة أعضاء المجتمع، و الخيانة الزوجية لا تندرج كما هو شائع على المرأة فقط، بل على الرجل أيضا.

ب- عقم أحد الزوجين: قد يتدخل عامل طبيعي كالعقم كسبب مشروع لإنهاء الحياة الزوجية، و في الغالب لا ينجّر عن هذا العامل أية مشاكل سوى من الناحية النفسية للعقيم بعد وقوع الطلاق و شعوره بالضياع و عدم أهميته.

ج- لا تستمر الحياة الزوجية إذا شعر الزوجين إلا بترفعه و علو مستواه على أحد جوانب الحياة التعليمية أو الاقتصادية، و إما بقصوره عن مجاراة شريكه يما يتمتع به من هذا

---

[1]- محمود حسن، "**الأسرة و مشكلاتها**"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1981، ص 190.

[2]- جبارة عطية جبارة، "**المشكلات الاجتماعية**"، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2003، ص 210.

[3]- ثروت محمد محمد شلبي، "**الطلاق و التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي**"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ص 13.

الترفع و العلو، فالتعاون المفترض أن الحياة الزوجية قائمة عليه، لا يتم تبادله وسط هذه الفوارق في المستوى.

د- إذا كان أساس تخطيط الزواج غير سليم بعد النزعة الحديثة و التي تتطلب قيام رابطة حب أو تعاون بين الشاب و الفتاة قبل الزواج، فإنه على المدى القصير أو الطويل ستتفهم علاقتهما بعد الزواج.

و- هناك من الزوجات من تعتقد أنها لو جعلت زوجها خاليا من المال بصفة مستمرة فسيكون فراغه معها و لن يفكر في غيرها، و تعتقد الأخريات أن زيادة عدد الأولاد تقيد الزوج ببيته، إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت عكس هذا الاعتقاد، فإن هذا و ذاك و غيره مما غيره مما شابه من أمور قد يكون سببا في هجر الزوج لزوجته و قد يصل إلى حدّ الانفصال و الطلاق.[1]

كما نجد أسباب أخرى منها:

* **خروج المرأة إلى العمل:** تطور مركز المرأة من الناحية الاجتماعية و خروجها إلى العمل هو الأمر الذي يشعرها بحريتها و قيمتها و شخصيتها في الحياة أكثر من عدم عملها و يجعلها أكثر استعدادا للمناقشة حول الحقوق الزوجية و شؤون الأسرة سواء مع زوجها يؤدي في أغلب الأحيان إلى عدم التوفيق بين البيت و العمل مما يؤدي إلى الطلاق.[2]

* **تعدد الزوجات:** الكراهية و تعداد الزوجات، و سوء معاملة الزوجة أو عدم تحمل نفقات الأسرة و كذلك الفرق بينه و بين الزوجة في السن بالإضافة إلى المرض الذي يقعده عن العمل و عن واجباته الأسرية و انحطاطه الأخلاقي و سوء سيرته.[3]

---

[1]- جبارة عطية جبارة، "**المشكلات الاجتماعية**"، ط1، دار الوفا لدنيا الطباعة و النشر، 2003، ص ص 211-212.

[2]- محمد عاطف غيث، "**تطبيقات في علم الاجتماع**"، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ص 299.

[3] - مصطفى الخشاب، "**دراسات في علم الاجتماع العائلي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 233.

* **الجنون و هجر الزوج أو الزوجة:** كذلك عند ارتكاب جريمة أو عادات سيئة ترتكبها المرأة أو عادات سيئة يرتكبها الرجل ذلك في فترة أقصاها عامين.[1]

2- الهجر

في لسان العرب يقال أنه ضد الوصل، و هو أيضا أن يترك أحدهما دون اتقان و بدون أن يبدي نظرة في الإبقاء على العلاقات الزوجية أو إنهائها.[2]

- يرى "**عبد الرحمان العيساوي**" أن الهجر يقصد به انفصال بعض الأزواج دون طلاق و يحتفظون بالصور الكاذبة للزواج و لكنهم يعيشون حياة منفصلة و قد تكون بعض حالات الانفصال مؤقتة و قد يكون البعض الآخر دائما بمعنى آخر لوقت قصير أو طويل، فيترك أثارا سلبية في حياة أفراد الأسرة، لأن من شأن هذا الغياب أن يترك فراغا واضحا.[3]

أنواع الهجر: يمكن تصنيف الهجر إلى نوعين:

1- الهجر الدائم: هجر الزوج لزوجته و أولادهم لعدم قدرتهم على إعالتهم و في نيته عدم العودة إلى الحياة الزوجية، و يعد بمثابة الطلاق، و يطلق على الهجر "طلاق الفقير" لأن الطبقات الفقيرة تلجأ عادة إلى هذه الطريقة تهربا من قيود الطلاق الرسمي و ما يتطلبه من مصروفات و يترتب عليه نتائج و مسؤوليات.

2- الهجر المؤقت: هجر الزوج لزوجته و أولاده لفترة زمنية محدودة تدوم شهر أو شهرين أو فترة محدودة ليعود الزوج إلى عائلته، و تشير الاحصائيات إلى زيادة الهجر في السنوات الأولى من الزواج، حيث لا يوجد أولاد يدعمون حياة الأسرة و يعززون

---

[1] -Martin SEGALEN -, « **sociologie de la famille** », armand colin, Paris, 2002,p136

[2]- أحمد براح، "**التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج**"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي، جامعة البليدة، غير منشورة، 2005، ص22.

[3]- عبد الرحمان العيساوي، "**سيكولوجية النمو**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص 24.

الروابط بين الأب و الأم، كما تشير الاحصائيات كذلك إلى زيادة حالات الهجر بين السيّدات عنها بين الرجال نظرا لما تتسم به الحياة الأسرية من الحرية و ظهور شخصية المرأة و نزولها إلى ميدان العمل و حصولها على أسباب الكسب الخاص لتي تغنيها إلى حدّ ما عن معايشة الرجل.[1]

3- الترمل

يطلق على الزوجة التي مات زوجها بـــ "أرملة"، و الزوج الذي ماتت عنه زوجته "أرمل"، و الأدوار الجديدة لكل من الأرمل و الأرملة يبدو و أنها تختلف من جوانب عديدة، و لأسباب عديدة يكون الدور الجديد للأرملة أكثر في مجال التوافق سيكولوجيا و اجتماعيا إذ ما قورن بدور الأرمل و من بين هذه الأسباب:

- أنّ الأرملة لا تلقى تشجيعا اجتماعيا على الزواج مرة ثانية، أي ميلها إلى عدم تكرار الزواج.[2]

- إن الزواج يكون عادة أكثر أهمية بالنسبة للمرأة من الرجل في كثير من المجتمعات في أغلب مناطق العالم و لهذا يكون انتهاء الزواج يعني انتهاء دور حيوي بالنسبة للزوجة.

- تحمل المشاكل الاجتماعية للأرملة بنفسها لأطفالها سوف تواجه امكانية معاودة النظر في مستوى المعيشة الذي يستعرض بشكل أو آخر.

- تواجه الأرملة في حياتها قيودا أكثر مما يواجهه الأرمل، ذلك يرجع أساسا إلى أنّ المرأة بوجه عام أكثر ميلا إلى الاستسلام لظروفها الجديدة، كما أنّ الأرامل من النساء لا

---

[1]- مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 115.

[2]- سناء الخولي، "**الأسرة و الحياة العائلية**"، دار النهضة العربية، بيروت، د ت، ص ص 384-385.

تكن امهاتهن فرص بوجه عام كما هو أمام الرجال لتغيير المكانة من خلال الزواج نظرا لما ... ذلك بالنسبة لهن من صعاب و معوّقات و تظهر حدة هذه المشاكل خاصة إذا كانت الأرامل قد مات عنهن أزواجهن و هن في سن مبكرة.

و كما نجد تعريفا آخر للترمل لـــ "**معن خليل القمر**" : هو يكون بموت أحد الزوجين أو كليهما بسبب حدوث أزمة خارجية مثل الفياضانات أو الزلازل أو حادث سياسي مفاجئ أو مقدر، و هذا يضر أحدهما أو كليهما فتؤثر على درجة تكييف أفراد الأسرة لهذه الأحداث بعد أن تخلق لها مشكلات نفسية و اجتماعية و اقتصادية لأن الأسرة لا تستطيع التحكم بهذه الأزمات التي تحدث خارجها، و لأنّها تعمل على فقدان أحد الأركان أو تعيق طموحاتها، حيث أن البطالة الناتجة عن الكساد الاقتصادي يؤدي إلى افقارها و إرباك ميزانيتها فهذا يعني ... كافة أفراد الأسرة من أجل العيش، و هذا يولّد تفككا أسريا.[1]

ثالثا: التفكك الأسري و التسوّل

إنّ من تبعيات التفكك الأسري انحرافات كثيرة كالسرقة و المخدرات و التسوّل و مختلف أشكال الانحرافات و هذا نتيجة لمختلف أشكال التفكك الأسري، إما الطلاق أو الهجر أو الترمل.

– فنجد "**عبد الحميد رشوان**" يؤكد على: " التفكك العائلي و فقدان الدور الحيوي للعائلة تجاه أبنائها من جراء هذا التفكك مؤشرا اجتماعيا خطيرا قد يدفع إلى التشرد و التسوّل و إلى الضياع، و ذلك لأن العائلة هي المقلة الاجتماعية للفرد و فيها يجد الحماية و الرعاية و الأمن و الاستقرار.[2]

– كما أن للطلاق عواقب وخيمة على الأسرة، " فالطلاق يؤدي إلى انفصال الزوجين و إلى أضرار بالأطفال و حرمانهم النشأة الطبيعية من رعاية الوالدين، و هذا بالإضافة إلى

---

[1]- معن خليل القمر، **"التفكك الاجتماعي"**، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 220

[2]-حسن عبد الحميد أحمد رشوان، "**الأسرة و المجتمع: دراسة في علم الاجتماع**"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 203، ص 80.

أنّ الطلاق في الأسر الفقيرة قد يؤدي إلى الانحراف و الولوج في عالم الإجرام كالتشرد و المصحوب بالتسوّل...الخ"

– كما نجد من الآثار السلبية للتفكك نشر الانحراف: " إذ يؤدي التفكك الأسري في بعض الأحيان إلى تهيئة الظروف لانحراف أفراد الأسرة خصوصا الأولاد من البنين و البنات، فعندما تتفكك الأسرة و يتشتت شملها ينتج عن ذلك شعور لدى أفرادها بعدم الأمان الاجتماعي، و ضعف القدرة على مواجهة المشاكل و تحوّله للبحث على أيسر الطرق و أسرعها لتحقيق المراد دون النظر لشرعية الوسيلة المستخدمة في الوصول للهدف.[1]

[1] – عبد القادر القصير، " **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت ، 1999 ، ص33.

المبحث الثاني

الفقـــــــر

أولا: مفهوم الفقر:

لغة:

يقال الفَقْر بفتح الفاء و سكون القاف و الفُقْر بضم الفاء و سكون القاف و بالضم لغة رديئة و هو ضد الغنى، و يقال فقر فلان فقرا: إذا قلّ ماله، و المفاقر وجوه الفقر لا واحد لها. وشكى إليه فقوره: حاجته و اخبره فقوره: أحواله.[1]

الفقر اصطلاحا:

عرف **بيير مستروبل**، الفقر بأنه الحرمان الاجتماعي، حيث نظرا للحرمان في المقام الأول على انه عملية منظمة للتهميش و العزل.[2]

عرف **فيليب عطية**، الفقر بمعناه الشامل و هو ندرة الموارد و تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل، و هو بهذا يزامن بين مصطلح الفقر و التخلف الذي يعني في جوهره تنظيم غير فعال يؤدي إلى تبديد الموارد الاقتصادية و البشرية مما يعوّق المجتمع عن التقدم.[3]

عرف **محمد الجوهري**: الفقر بأنه طريقة حياة لجماعة أو فئة من الأفراد في مجتمع مع معين و يتضمن ذلك وصف لمجموعة من الأنماط السلوكية و القيم الاجتماعية و الإشكال التنظيمية و صور للتفاعل بين أعضاء هذه الجماعة يطلق عليها ثقافة الفقر.[4]

---

[1]- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، "**لسان العرب**"، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، مطابع دار صادر بيروت 1410ه، 1990، ص 60.

[2]- بير ميستروبل، "**من الفقر إلى الحرمان، مجتمع الأجزاء أو مجتمع حقوق الإنسان في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 148**، الطبعة العربية، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، يونيو، 1996، ص ص 30-33.

[3]- فليبه عطية, **أمراض الفقر و المشكلات الصحية في العالم الثالث**, عالم المعرفة, الكويت, مايو 1992، ص 10،

[4]- محمد الجوهري، و سعاد عثمان،**دراسات عن الانتروبولوجيا الحضرية**، ط 1 ،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية،1991 .

و تعرف **كريمة كريم**، بأنه ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب، فليس الفقر في الدخل فحسب أو حتى ندرة في العمل، و لكنه عزل و تهميش لطبقة من المجتمع و حرمانها من المشاركة في وضع القرار و إبعادها عن الوصول إلى مختلف الخدمات الاجتماعية، حيث يتعارض الفقر مع حقوق الإنسان و لا يستقيم قط مع الحقوق الاقتصادية الضرورية للحياة، و إنما يتعارض أيضا مع الحقوق السياسية الأساسية للإنسان، فالفقر يعني عدم قدرة الفرد علة تحقيق مستوى كريم من المعيشة، كما يعني أيضا عدم قدرة الفرد على المطالبة بحقوقه السياسية من حرية التعبير و حرية الكلمة.[1]

و يعرفه **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الفقر في الجزائر** :كونه حالة أو جماعة أفراد يعرفون نقصا في المتوفرة و تدني المكانة الاجتماعية و إقصاء من نمط الحياة (ماديا و ثقافيا).[2]

التعريف الاجتماعي للفقر :

هو الحد الأدنى لمستوى الدخل الذي يحصل عليه الفرد عندما يكون مقيدا في قوائم الإعانة الاجتماعية.[3] .

ثانيا: الفقر في العالم

تتصدر ظاهرة الفقر قائمة المشكلات الملحة التي جعلت المجتمع الدولي يدعو إلى مكافحتها، «فالأمم المتحد أعلنت عام (1996م) عاما دوليا للقضاء على الفقر، كما أعلنت عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (1997_2000م)".[4]

---

[1]- كريمة كريم، **الفقر و حقوق الإنسان** ، دراسة عن نطاق الفقر في مصر ،القاهرة 1990، ص 18.

[2] - conseil national économique et social**, La maitrise de globalisation : une nécessite pour les plus faibles** ,17 session plénière, mai 2001, p107.

[3]– كريم كريم ، الفقر و العولمة في مصر و الدول العربية ،ترجمة سمير كريم .ط1،المجلس الأعلى للثقافة ،2005،ص13.

[4]- غسان منير حمزة سنو،العولمة والدولة ،الوطن و المجتمع الدولي ،دراسات في التنمية و الاجتماع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية ،دار الهدى الهدى ال**عربية، ط 1، 2002،ص ص 122 123.**

كما انه في مناسبات عديدة أكد المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في "كوبنهاقن" عام 1995م اتفاقية (100) دولة ، الرأي على أن " التنمية الاجتماعية هي احد حقوق الإنسان الأساسية ".[1]

على الرغم من التطورات الحاصلة على صعيد العلم و التكنولوجيا، فان الفرو قات الاقتصادية و اللامساواة بين الدول آخذه في الازدياد، و إن نسبة الفقر والحرمان التي يشهدها العالم أعلى من أي فترة كانت و أن ما يعادل ثلث الإنسانية لا تزال تعيش في فقر مدقع ،و أن الكثير من الناس لا يزال يموت بسبب المرض و الفقر و الحرمان ،وهذا ليس نتيجة حظهم العاثر ،بل نتيجة نظم اجتماعية ،و برامج اقتصادية يجب إعادة النظر فيها .[2] ومن بين سكان العالم البالغ عددهم (6مليارات) نسمة يعيش (28مليار)نسبة على اقل من دولارين يوميا،ناهيك عن بلوغ عدد الجياع من (830مليون)أي نسبة(14%)من سكان العالم منهم (791مليونا) في البلدان النامية أين يموت (13)طفلا كل دقيقة.[3]

كما أن في (البلدان الغنية يموت اقل من طفل واحد من كل (100 طفل) قبل بلوغه الخامسة بينما في أفقر بلاد العالم يحدث ذلك لخمس أطفال،وبينما تبلغ سوء التغذية اقل من (5%) بين جميع الأطفال دون سن الخامسة في البلدان الغنية،تبلغ هذه النسبة حوالي (50%) في البلدان الفقيرة، حيث أن الدول النامية تتصف بظروفها المعيشية الصعبة، إذ دخل الفرد فيها منخفض و نموها الاقتصادي شبه منعدم، إذ أن أكثر من (900مليون) نسمة في العالم الثالث يعيشون من دخل سنوي يقل عن(75دولارا) للشخص، ومنهم (650مليون) شخص يعيشون في حالة فقر شديد بدخل فردي سنوي اقل من(50دولارا)، و أن (70مليون) يعيشون في بؤس قاتل من سوء التغذية .....الخ.[4]

---

[1]- مكتب العمل الدولي، **الخلاص من الفقر** ، مؤتمر العمل الدولي ،الدورة(21)،2003 ،ص 101.

[2]- غسان منير حمزة، **مرجع سابق، ص 109.**

[3] - الطيب البكوش ،**الفقر وحقوق الإنسان**، محاضرة أشغال المنتدى لحقوق الإنسان ، فرنسا، 16,19.05.2004 http://www.oihr.org

[4]- علي وهب، خصائص الفقر و الازمات الاقتصادية في العالم الثالث،دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص ص،21 ،22.

مقدمتها التقدير التحكمي في تجديد الإحتياجات الأساسية للأسرة من المواد الغذائية و غير الغذائية و التحديد التحكمي للأسعار المستخدمة لقياس نفقات الأسرة من المواد الضرورية الأن الأسعار تعتمد على الدخل و على الموقع و على الوضع الإجتماعي يوجب قدر من التحكم في تقدير الحد الأدنى من أحتياجات الفرد من الأغذية من حيث السعرات الحرارية و البروتين.

ثالثا: الفقر في الجزائر

والجزائر كغيرها من الدول فهي تعرف تزايدا مخيفا في إنتشار الفقر و الفقراء وز هذا لا يخفى على أحد ممن يشاهده من الواقع اليومي المعاش، في تقرير للدوان الوطني للإحصاء أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، (45%) من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، (50%) العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة،(10%) من أرباب العائلات لا يقرأون و لا يكتبون،(30%) يقل دخلهم اليومي عن (6 ألاف) دينار ، (1.6 مليون) مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الحالة الإقتصادية و تردي الأوضاع الأمنية و إذا كان مخطط التعديل الهيكلي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على الإقتصاد الجزائري منذ (1990م)، و سوء التسيير تسبب بشكل أساسي في تفقير مئات الآلاف من المواطنين، و الإرهاب الهمجي زاد سكان البوادي و المناطق العزولة بؤسا، كما زاد الإقتصاد الجزائري تدهورا بسبب تخريب للبنية التحتي ة و وتزايد جرائمهالوحشية التي مست كل فئات المجتمع الجزائري. [1]

<u>تصنيف الفقر في الجزائر</u>:

إن الفقر في الجزائر يصنف إلى ثلاث مستويات مختلفة فيما يخص سنوات 1988 و 1995 نذكر فيما يلي:

---

[1]– أسماعيل قرة, اي مستقبل للفقراء على البلدان العربية, دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع, عين ميلة' الجزائر, دون سنة, ص– ص13، 14.

1 -**الحد الأقصى للفقر**: مقدر بالمبلغ المالي اللازملتلبية الحاجات الغذائية الدنيا و المقدرة للجزائر ب 2100 حريرة للفرد يوميا أي ما يعادل مبلغ 10.943 دج للفرد سنويا خلال سنة 1995، ويشمل هذه الفترة 16114 شخصا أي ما يعادل 5.7 من مجموع السكان من بينهم 1107100 شخص يعيشون في الوسط الريفي.

2 -**الحد الأدنى للفقر**: الذي يدرج النفقات الغير غذائية، وقد قدر سنة 1995 بمبلغ 14.287 دج للفرد سنويا، ويستهدف 3986200 شخص يعيشون في الأرياف .

3 -**الحد الأعلى للفقر**: يقدر بمبلغ 18.191 دج للفرد الواحد سنويا وبمراعاة أيضا، النفقات غير الغذائية 6.360.000 شخص أي ما يعادل بنية 22.60%من مجموع السكان، وعند تقييمنا لمدى انتشار الفقر في أوساط السكان تبين أن نسبة انتشار الفقر في الوسط الريفي بلغت ضعف النسبة المسجلة في الوسط الحضري.[1]

أسباب الفقر في الجزائر:

إن الفقر كظاهرة تمتد جذورها إلى الفترة الإستعمارية حيث كان الاقتصاد في الجزائر مرتبطا بالسياسة الإستعمارية التي طبقتها فرنسا في الجزائر، فنجد في هذا الصدد هذه العوامل الموالية:

-ربط تصنيع الجزائر بإقتصاد فرنسا وجعل الجزائر مصدر للموارد الغذائية الأولية.

-مصادرة أراضي جزائرية جزائرية منها أراضي العرش 1932 و أراضي القبائل وفق قرار جويلية 1946، وقرارات قضائية بإنتزاع أراضي كل المتعاونين مع الثوار و مصادرة أراضيهم وبهذا القرار ثم مصادرة أهم وسيلة عيش وكسب للجزائريين.

-توجيه القطاع الزراعي لإنتاج المحاصيل التصديرية خاصة زراعة الكروم.

---

[1]- بقادة زينب حميد, المشكلات المطروحة على واقع الأسرة الجزائرية و انعكاساتها على جنوح الأبناء, جامعة سعد حلب, البليدة , 2013/10/09 ص.10

-إتباع سياسة التجهيل الجزائريين وطمس هويتهم بإحلال اللغة الفرنسية محل العربية.

-تدهور الأوضاع الصحية للمواطنين و إنتشار الأوبئة و الأمراض.[1]

أما بعد الإستقلال فنجد عدة أسباب منها:

الصدمات الخارجية: تعرض الجزائر منذ أوائل عقد الثمانينات إلى مجموعة من الصدمات و التطورات الخارجية السالبة التي أثرت على الإنتاج القومي، وتعقدت أوضاع الإقتصاد الوطني تمثلت في:

-إرتفاع أسعار الفوائد الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينات و التي زادت من تكلفة خدمة المديونية الخارجية.

-تدهور شروط التبادل الخارجي للدول النامية إذ إنخفضت على سبيل المثال أسعار الفوسفات الخام بحوالي 40% بين بداية الفترة (1981-1987) ونهايتها، وسجلت أسعار النفط انخفاضا كبيرا منذ عام 1981 بل إنهار سعر النفط إبتداءا من شهر مارس 1986 و إنخفاض قيمة الدولار.

ضعف وتراجع معدلات النمو الإقتصادي : أخذ الاقتصاد الجزائري يكشف منذ الثمانينات عن علامات بارزة من العبأ، ويظهر جليا من خلال ضعف وتراجع معدل النمو الاقتصادي وخاصة خلال (1985-1995)، فقد تميزت سنة 1986 تدهر كبير في الاقتصاد الوطني حيث سجل إنخفاض معدل النمو بنسبة 6% ونقصان مستوى الإستهلاك العالي بنسبة 4.2% وكذا تدنى المخزون من الموارد الإنتاجية بنسبة 5.6 % بالإضافة

---

[1] - كريمة بوساقة, سياسة مكافحة الفقر بالدول النامية, رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية, جامعة الجزائر (2003-2004) غير منشور ص 100

إلى إنخفاض نسبة مناصب الشغل الجديدة ب 40% مما أدى إلى إرتفاع معدل البطالة وتدهور مستويات المعيشة للمواطنين وخاصة الفئات الدنيا[1].

كما نجد سبب آخر يتمثل في :

الصراع السياسي و النزاع الداخلي الذي شهدته الجزائر في فترة التسعينيات.

لقد ساهم الصراع السياسي و النزاع الداخلي المسلح في الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي بتعميق الفقر و إنتشاره في أوساط فئات عري ضة من السكان سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إذ تسبب هذا لصراع و النزاع في:

- إحجام المستثمر المحلي و الأجنبي على الإقبال على الإستثمار.
- الإستثمار في الجزائر وتخريب العديد من المؤسسات الإقتصادية لمناصب عملهم ومصادر رزقهم.
- أدى كذلك إلى تدهور الوضع الأمني في كثير من أرجاء الوطن إلى هجرة خاصة سكان الريف لمساكنهم وممتلكاتهم مما تسبب في فقدان مصادر رزقهم.[2]

كما نجد من الأسباب أيضا:

- **الفساد و البيروقراطية:** يقول "**بيتر آيغن**" الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا، وهو يكشف عن وجهة القبيح في كل مكان، وتكمن في جذوره جميع المشكلات ذات الأهمية تقريبا، ويحول دون حلها على الأقل ويحدث آثار المدمرة في المناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين الناس أسرى البؤس و الفقر ز المرض و الصراعات و أشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة.[3]

---

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول, الجزائر بين الأزمة الإقتصادية و الأزمة السياسية, مطبعة حلب , الجزائر ,1993 ص 30 .

[2] – ناصر بن عيسى , مشكلة الفقر في الجزائر, مجلة الإقتصاد و الأزمة السياسية, الفقر و التعاون 25 (2003) ص 217

[3]– بيتر ايفن, أفكار تمهيدية في كتاب (شبكات الفساد و الإفساد العالمي) ترجمة , محمد حديد , قدس للنشر و التوزيع, دمشق, سوريا 2005, ص 17

-**تدني المستوى المعيشي:** أصبح من المعترف به لدى جميع اليوم أن المشكلات و القضايا التربوية و الثقافية (كمحو الأمّية.. الخ) لبلد من البلدان تأثر وتشارك في مجالات التحولات الاقتصادية والإجتماعية، وليس من قبيل الصدقة بل أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمّية والتخلف الإقتصادي ولابد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقة بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية ... التربوية وبخاصّة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي.[1]

-**التوزيع الغير عادل للثروات الوطنية :** لا يخلو المجتمع الجزائري من تفشي مظاهر التمايز الاجتماعي الفحش أحيانا، الذي ينعكس سلباً على التماسك الإجتماعي، فهذه الإزدواجية في المجتمع الجزائري ينمي الشعور باللاّمساواة عند الفئة المحرومة من العمل الثابت كما أنها تؤدي إلى استقرار شعور بالانتماء إلى النسيج الاجتماعي وإلى زيادة ظاهرة الإقصاء والإفقار عند الفئات والتي تؤدي حتماً إلى تفاقم الهاشمية أو أكثر إلى الإدمان والجنوح.[2]

-**خصائص الفقراء في الجزائر :**

من أرز السيمات والخصائص التي يشترك فيها الفقراء في الجزائر ما يلي :

1 -**الحالة الصحية :** تمتاز بالتدهور العام سواءاً على مستوى الجسدي أو العقلي ارتفاع نسبة الأمراض المزمنة بسبب ارتفاع تكاليف العلاج .

2 -**الحالة الغذائية :** فنجد كمّية ونوعية الطعام ما يلبي الحاجيات الجسمية في الأسر الفقيرة لا تختار أنواع الطعام بل حسب ما تفرضه أسعار السوق هذا ما يزيد من تدهور حالتهم الصحيّة .

---

[1] – محمود عبد المولي, **العالم الثالث و نمو التخلف**, الدار العربية للكتاب تونس, 1990 ص 173

[2]– زكية , البطالة و الإقتصادالإجتماعي, مجلة الدراسات الإقتصادية مركز البصيرة للبحوث و الدراسات الإنسانية, العدد 07 الجزائر, 2006 ص 188

3 **الحالة السكنية :** تفتقد سكنات الفقراء إلى المرافق الأساسية كغياب أنظمة الصرف الصحي الإفتقاد إلى المساحات الخضراء تراكم النفايات، كما تمتاز الأحياء بالفوضى وغياب التخطيط و الاكتظاظ العمراني العشوائي .

4 **ضعف الدخل** :تمتاز الأسر الفقيرة بضعف الدخل وقلّة مواردها وارتفاع نسبة الإعالة .

5 **الحالة الديمغرافية :** تمتاز الأسر الفقيرة المتواجدة بالمدن الجزائرية عن غيرها بارتفاع النسبي على عدد أفراد الأسرة بمتوسط ستة أفراد ممّ ا يرفع من معدل الإعالة بهذه الأخيرة .

6 **الحالة التعليمية :** ارتفاع نسبة الأمّية عند البالغين من الأسر الفقيرة وزيادة نسبة التسرب المدرسي عند الأطفال ناجم عن عدم قدرة الأسرة تلبية متطلبات التعليم خاصة إذا كان عدد المتمدرسين كبير .

7 **حالة العزلة والاغتراب:** تعتبو بعدم المشاركة السياسية وعدم المشاركة في وضع القرارات الاقتصادية والاجتماعية (الجمعيات والمنظمات.. الخ) .

8 **انعدام الحيلة والقدرة على التعبير:** الفقراء لا يستطيعون إسماع أصواتهم للتعبير أو التأثير حول الصعيد السياسي أو الاقتصادي وشعورهم بانعدام أهميتهم في المجتمع .

9 **الإضطراب و التفكك الأسري :** تمتاز الأسر الفقيرة بالتوتر في علاقاتها وفي نمط الاتصال داخلها ممّا يزيد من حجم الانحراف بكلّ أشكاله.[1]

سياسة الجزائر للقضاء على الفقر: للأجل الحد من الفقر إنتهجت الجزائر عدة سياسات و إستراتجيات نذكر منها:

- لقد بدأت أولى الخطوات في هذا الصدد في أكتوبر 2000، حيث أقيمت الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و التي تم فيها تشخيص المشكلة، و إقرار إستراتجيات معالجتها من خلال ما يلي:

---

[1]- وهيبة ايت أعمر مزيان, **دور الجماعات المحلية على مكافحة الفقر**, رسالة ماجستير علم الإجتماع و الديمغرافي منشورة في قسنطينة, 2006, 66- 67

-- إصلاح النظام المالي، وتسهيل إستفادة الفقراء من قروض مالية.

-تنمية القطاع الخاص بمشاركة الفقراء.

-تنمية الزراعة من أجل التقليل من الفقر.

-التنمية الريفية بالمشاركة أو التساهمية.

-تنمية سوق العمل.

-تنمية و توزيع الإسكان الإجتماعي لصالح الفقراء.

-ديمومة المبادرة و إجراءات التنمية.[1]

كما نجد السياسة الإقتصادية: وتشمل على:

برنامج الإنعاش الإقتصادي : (2001-2005): و الذي كان يرمي إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية وهي محاربة الفقر، خلق مناصب شغل، التوازن الجهوي و إعادة القطر الجزائري.[2]

المخطط الوطني للتنمية الريفية: وذلك لزيادة خلق مناصب شغل جديدة التي تزود سكان الأرياف بعقارات ووسائل مالية و كذا بمعارف و دعم المؤسسات إلى تمكين كل فلاح منخرط على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للإستفادة على أقصرالآجال من عمله.

البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) :و تشمل تحسين الظروف المعيشية و تطوير المنشآتالإقتصادية و دعم النمو الإقتصادي، ترقية تكنلوجياتالإتصال الجديدة.

---

[1]- سهام ..الجزائر, الوقف و الزكاة لقتل الفقر. الجزائر اسهام الوقف http://www.insanonline.net/news.php ? id :1603 , 08 :05على 10/08/2016

[2] - المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي, تقرير الضرف الإقتصادي و الإجتماعي للسداسي الثاني,2001 ، جويلية 2002, ص 112,111.

[3]- المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي, تقرير الضرف الإقتصادي و الإجتماعي 1998,1999, ص 108.

المشاريع الجوارية للتنمية الريفية: و يقوم على إعطاء الأولوية للسكان العزل و تطبيق المشاريع الجوارية على أساس مساهمة مشتركة و معالجة الإشكاليات المحلية (مكافحة التصور, ترقية التراث ....) إدراج حركية للمشروع ضمن إقليم.[2]

يزامج عقود ما قبل التشغيل CPE: و يهدف هذاالبرنامج إلى تشجيع طلبات العمل و إدماج العاملين بالشهادات الجامعية على سوق العمل, تشجيع مستخدمي القطاع العام و الخاص لتوظيف الجامعيين المؤهلين و تحسين المستوى التقني لتأطير مستخدميهم.

برنامج مناصب الشغل المأجورة للمبادرة المحلية SIL : يستهدف هذا البرنامج الشباب البطالين خاصة, و يوثر إمكانية التشغيل المؤقت مع أفاق التوظيف الدائم.

القرض المصغر: هو وسيلة موجهة لمشاريع الأشخاص البالغين 18 سنة فما فوق الذين هم على حالة بطالة أو على شغل ثابت أو عديمي الدخل و بشكل خاص المرأة.[3]

رابعا: التسول و الفقر:

نجد ان ظاهرة الفقر و ظاهرة الانحراف الاجتماعي طاهرتان متلازمتان في الحضور و الغياب, أي أنه كلما كان الفقر بمجتمع معين إلا و صاحبه مجموعة من الطواهر الإنحرافية المختلفة, و عليه يمكن القول أن الانحرافالاجتماعي هو ناتج للفقر.

- الدور الأساسي الذي يلعبه الفقر في انتشار ظاهرة التسول و الدعارة في المجتمع الجزائري.[1]
- يمثل الفقر حالة سيئة من الحياة مقدرة بالجهل, سوء التغذية, المرض, إرتفاع مستوى التعليم, قلة الخبرات الفنية, عدم الإستقرار السياسي مما يضيع الثروات بسبب التبعية الإقتصادية للدول الصناعية الكبرى و التشرد الذي يعانيه المواطنين فيهربون إلى المدينة حيث لا يجدون سكن و لا عمل و تضيق الحياة أمامهم فيلجؤون إلى التسول كوسيلة لتكيف على الفقر لسد حاجاتهم الضرورية في الحياة,

---

[1]- شهيب عادل, **الفقر و الإنحراف الإجتماعي**, دراسة للتسول و الدعارة, مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الإتماع الحضري, جامعة بوزيان, قسنطينة (2008/2007) ص 259.

فيخرجون إلى الشارع متسولين مستخدمين شتى الوسائل لاستدرار عطف الناس و الأخذ منهم.[1]

[1]– صفاء محمد علي, **علاقة الفقر بالتسول بولاية الخرطوم خلال الفترة 1988-1998**, د ط, المعهد العالي لعلوم الزكاة, الخرطوم, دون سنة ص 07.

خلاصـــــــة

ان كلا من الفقر و التفكك الاسري عاملين اساسيين في دفع الفرد الى ممارسة التسول اذ ان الجو الاسري المفكك و المتوتر لا يشعر الفرد بالامان و الحماية فهو ماوا خال من المشاعر و الاحاسيس بحيث يصير كل فرد فيها بعيد عن الاخرين رغم عيشهم في مكان واحد فلا وجود لتواصل بينهم ،لذلك يلجا الى الشارع ليجعله ماوا له هروبا من واقع لا يستطيع الاستمرار فيه ،كما ان للفقر دور سلبي على الفرد بحيث ان عدم اشباع حاجيات الاساسية تدفعه الى اشباعها بطرق غير مشوعة كانتهاجه التسول طريقا سهلا لحل كل المشاكل .

الجانب التطبيقي

تمهيـــــد:

تتناول الدراسة الحالية ظاهرة التسول في الجزائر فجاء هذا الفصل يحاول الإجابة عن الفرضيات المقترحة من خلال عرض البيانات المتحصل عليها من ميدان الدراسة الخاصة بعينة المتسولين .

فكان الاعتماد لعرض و تحليل البيانات على الأسلوب الكمي من خلال الأرقام و النسب المئوية و استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية البسيطة مثل حساب المتوسط الحسابي ثم قمنا بالتحليل من خلال الأسلوب الكيفي الذي يعتمد على القراءة السوسيولوجية للأرقام و النسب المجدولة و كذالك تحليل الأساليب الإحصائية الأخرى وتوظيفها كيفيا بما يخدم الدراسة.

وال:النتائج الجزئية للدراسة:

خصائص العينة:

الجدول رقم (1) : يبين جنس المتسولين.

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكور	10	%29.4
إناث	24	%70.6
المجموع	**34**	**%100**

من الجدول رقم (1) يظهر لنا جليا أن لفئة الإناث نسبة 70.6% و هي تطغى على فئة الذكور بنسبة 29.4% و هذا يظهر أن التسول يمارس من فئة النساء أكثر من فئة الرجال الممثلين للفئة المدروسة و هذا راجع إلى أن المتوسلة أكثر استمالة و تحايل على المتصدقين و كذا لتعاطف الناس مع المرأة أكثر من الرجل .

الجدول رقم (2) يبين الفئات العمرية الممارسة للتسول .

الجنس	التكرار	النسبة %
]29-49 [	9	26.4
]49-69 [	15	43.1
69 وأكثر	10	29.4
المجموع	**34**	**%100**

لقد جاءت النسب متفاوتة، فمن خلال الجدول نجد أن جميع الفئات العمرية معنية بالتسول، و التي تتراوح أعمارهم من 29 سنة إلى أكثر من 69 سنة، و من الملاحظ أن الفئة المتمثلة في[49-69[بنسبة 43.1% أغلبها من النساء الأرامل أو المطلقات و بالتالي لم يعد لديهن عائل، أما بالنسبة للرجال و هم لم يعملوا أبدا أو عملوا في أعمال مؤقتة، أما للفئة الثانية فأغلبهم شيوخ و عجائز أرامل أو ليس لديهم مصدر للرزق أو سبب الدخل الضعيف، أمّا النسبة الأقل المتمثلة في فئة]29-49 [بنسبة 26.4% و ذلك يعود إلى أن كل الحالات عبارة عن نساء قادرات على العمل حتى و لو لم يكن عملا دائما.

أما الفئة التي تليها فهي من كبار السن، العجزة و المرضى أو ذوي العاهات (العمى) لذا عملية الجمع لكل الأعمار.

المتوسط الحسابي = **مج** (كxص) العمر المتوسط : 56.6

مج ك

الجدول رقم (3) يبين المستوى التعليمي لأفراد العينة .

الجنس	التكرار	النسبة %
دون مستوى	14	%41.2
ابتدائي	10	%29.4
متوسط	6	%17.6
ثانوي	4	%11.7
جامعي	/	/
المجموع	**34**	**%100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ تدني المستوى التعليمي للمتسولين، إذ يتضح لنا ذلك جليا من خلال النسب المئوية، فأعلى نسبة متمثلة في 41.1% أميين المتمثلة لفئة الشيوخ و العجائز الذين لم يحضوا بالتعليم و ذلك في فترة الاستعمار ثم تليها نسبة 29.4% على المستوى الابتدائي، تليها نسبة 17.6% في المستوى المتوسط ونسبة 11.7% للمستوى الثانوي و ذلك بسبب التسرب المدرسي الذي عرفته الأطوار الثلاثة و هي أدنى نسبة مسجلة. و في الأخير لم تسجل أية حالة في المستوى الجامعي يزداد مع انخفاض في مستوى التعليم و ينخفض مع ارتفاعه.

جدول رقم (4) يبين الحالة العائلية للمتسولين .

الحالة العائلية	التكرار	النسبة %
أعزب(ة)	5	%14.7
متزوج(ة)	8	%23.5
مطلق(ة)	10	%29.4
أرمل(ة)	11	%32.3
المجموع	**34**	**%100**

من خلال الجدول يتبين لنا تقارب نسبتي الأرامل والمطلقين بنسبتي 32.3% و 29.4% على التوالي، فبفقدان المعيل لفقد النساء المورد الرئيسي للدخل و مع وجود أطفال تضطر للتسول .

تليها فئة المتزوجين 23.5% النساء اللائي قلّ ما يعمل أزواجهن فوجدن في التسول مخرجا لتلبية حاجات الأسرة، و تأتي على الأخير فئة العزاب بنسبة 14.7% فهم يفتقرون للدخل لعدم قيامهم بأي عمل و هم نساء و رجال يعانون من إعاقة جسدية و تدني المستوى التعليمي.

- تحليل الفرضية الأولى : محور التفكك الأسري .

– جدول رقم (5) يوضح مؤشرات التفكك الأسري.

التفكك الأسري	التكرار	النسبة %
الهجر	5	%17.8
الانفصال	2	%7.1
الطلاق	10	%35.7
الأرامل	11	%39.2
المجموع	**28**	**%100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ ارتفاع مؤشري الطلاق و الترمل بنسبتي على التوالي 35.7% للطلاق و 39.2% للترمل ، بحيث يشمل رجال و نساء ، لكن فئة النساء أكثر من فئة الرجال، و هذا يشير إلى خطورة هذين المؤشرين في تفكك العلاقات الأسرية و الروابط العائلية ، و يأتي الهجر في المرتبة الثالثة بنسبة 17.8% و هي حالة يهجر فيها

الزوج أو الأب الأسرة تاركا إياها فريسة للضياع ب 7.1% و هي حالتين من المتزوجين أين تنفصل المرأة عن زوجها لعدم التفاهم لأسباب كثيرة أهمها البطالة و تناول الكحول فتعيش بمعزل عنه ، و كل هذه الفئات تجد مخرجا لها في ممارسة التسول.

I-1 في حالة الطلاق :

- جدول رقم (6) توزيع المبحوثين حسب أسباب الطلاق.

الطلاق / أسبابه	التكرار	النسبة %
المرض العقلي	2	%20
البطالة	4	%40
تناول الكحول	4	%40
المجموع	**10**	**%100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ تساوي نسبتي البطالة و تناول الكحول ب 40% و هي أعلى نسبة إذ يعبر ذلك على أنها النسبتين الرئيسيتين على الطلاق و يأتي بعدهما المرض العقلي بنسبة 20% يعبر عن حالتين للطلاق. فهناك امرأة طلقت بسبب المرض العقلي للزوج ، و تأتي حالة طلق الزوج الزوجة لمرضها العقلي.

- جدول رقم (7) توزيع المبحوثين حسب السن عند الطلاق .

الجنس	التكرار	النسبة %
]25-30[	2	%20
]30-35[	5	%50
]35-40[	3	%30
]40-45[	10	%100

من خلال هذا الجدول يظهر لنا السن المبكرة عند الطلاق هذا بنسبة 20% مست فئة]25-30[لا يتعدى 25 سنة، كما تأتي نسبة 50% أعلى نسبة تمثل السن الذي لا يتعدى

30 سنة و هو سن الشباب و تأتي في المرتبة الثالثة نسبة 30% بثلاث حالات، حيث لا يتعدى سن المبحوثين 35 سنة.

- جدول رقم (8) يمثل الرغبة في إعادة الزواج.

إعادة الزواج	السبب	التكرار	النسبة %
لا	أربي الأولاد	2	%20
	لا أحد يقبل أولادي	2	%50
	لا أستطيع إعادة نفس التجربة	3	%30
نعم	إذا وجدت من يقبل أولادي	1	%100
	لا أستطيع تربية الأطفال لوحدي	2	
المجموع		**10**	**%20**

يوضح هذا الجدول رفض المبحوثات لإعادة الزواج بنسبة 70% و هي موزعة كالتالي: فنسبة المبحوثات المطلقات أظهرن تخوفا من إعادة التجربة الفاشلة التي عشتها من قبل و ذلك بنسبة 30% و تليها نسبة 20% من المطلقات تردن تربية أبنائهن بإعطائهم الحنان و العطف نفس النسبة أي (20%) أظهرن عدم تقبل المرأة المطلقة و أم الأطفال من طرف المجتمع.

أما نسبة 30% أظهر فيها المبحوثين الرغبة في إعادة الزواج ، و ذلك للأسباب التالية: 20% منهم لعدم القدرة على تربية الأطفال لوحدهم و هذا السبب يتقاسمه رجل و امرأة مطلقين ، أما نسبة 10% تمثل حالة واحدة لامرأة أظهرت الرغبة في إعادة الزواج ، إذا وجدت من يتقبل أولادها.

جدول رقم (9) يمثل عدد سنين الزواج.

سنوات الزواج	التكرار	النسبة %
[1-5سنة]	4	%40
[5-9]	6	%60
المجموع	**10**	**%100**

يمثل لنا بوضوح هذا الجدول قلة عدد سنين الزواج حيث لم تدم أكثر من 4 سنوات في النسبة 40%. ودام إلى غاية 8 سنوات ستة حالات بنسبة 60% وحالة واحدة دامت حتى أكثر من سبع سنوات وذلك من أجل الأطفال وتأملا من طرف الزوجة على تغير الحالة العائلية إلى الأحسن.

جدول رقم (10) يبين عدد الأطفال عند المبحوثين.

المبحوثين	التكرار	النسبة %
2	1	%6.6
1	3	%20
2	4	%26.6
4	2	%13.3
1	5	%33.3
المجموع	**51**	**%100**

من الملاحظ الارتفاع النسبي لعدد الأطفال عند أفراد العينة، وهذا رغم مدة الزواج وهذا خاصة في حالتي المرض العقلي، والتي عرفت مولودين، وهذا بعد سنة من الزواج بنسبة 7.1% وتليها الحالتين (3أطفال بنسبة21.4% وبعدهما 4 مبحوثين لديهم 2 طفلين بنسبة 14.2% وفي الأخير أعلى نسبة للأطفال عبرت عنها حالة واحدة وهي 35.71% وذلك بخمس أطفال.

وبحساب المتوسط الحسابي= مج x(ك x ص)= 24 =1.71 بالتقريب 2.

مج ك 14

نجد متوسط عدد الأطفال هو 2 أي ما يعادل أكثر من طفل في السنة وهذا ما يشير إلى عدم إتباع تنظيم النسل وهذا بالرغم من حالة عدم الاستقرار في الأسرة وكذا قلة الدّخل، وهذا ناتج عن قلة الوعي نظرا لتدني المستوى التعليمي للمبحوثين.

جدول رقم(11) يبين نوعية العلاقة بين الزوجين قبل الطلاق.

نوعية العلاقة	سيئة	التكرار	النسبة %
نعم	مشاجرات	2	%20
	عنف جسدي	6	%60
	عنف لفظي	1	%10
لا		1	%10
المجموع		**10**	**%100**

يوضح لنا الجدول سوء العلاقة التي كانت تسود بين الزوجين وذلك بنسبة 90% حيث كان العنف الجسدي من طرف الزوج بنسبة 60% وهذا العنف لم يستثني الأطفال.

كما كان الشجار الدائم بين الزوجين بنسبة 20% والعنف اللفظي بنسبة 10% وهذا إنما يدل على عدم التفاهم بين الزوجين واختلافهما الدائم حول حياتهما الزوجية وتأتي بنسبة 10% وذلك بحالة واحدة لتدل على العلاقة الحسنة التي كانت بين الزوجين والتي كانت بين الزوجين والتي ساءت بعد مرور الوقت وذلك بسبب الكحول والبطالة وعدة مشاكل اجتماعية أخرى.

جدول رقم (12) يبين علاقة الطلاق بالتسول .

العلاقة	السبب	التكرار%	%النسبة
مباشرة	دون أي مورد للمال	/	/
	احتياجات الأطفال	/	/
	كليهما	10	%100

لقد أكدت جميع أفراد العينة على العلاقة المباشرة بين الطلاق والدخول في عالم التسول، وذلك لغياب مورد المال الذي كانوا يحصلون عليه من طرف الأولياء (أولياء الزوج)، ومع احتياجات الأطفال فلم يجد المبحوثين مخرجا سريعا سوى التسول.

- في حالة الوفاة:

جدول رقم (13) يمثل الأقارب المتوفون.

الأقارب المتوفون	التكرار	النسبة %
الزوج	8	%50
الزوجة	3	%18.7
الأب	1	%6.2
الأم	2	%12.5
الجد	1	%6.2
الجدة	1	%6.2
المجموع	**16**	**%100**

من خلال الجدول يظهر لنا فئة الأرامل من النساء بأكبر نسبة 50% وتليها نسبة الأرامل من الرجال 18.7%. ثم تأتي فئة العزاب (من اليتامى) الفاقدين لأمهاتهم بنسبة 12.5% والفاقدين للأب أو الجد أو الجدة بنسبة متساوية وهي 6.2% وتشترك كل هذه الفئات في فقدان المعيل لهم وسندهم في الحياة ومصدر الرعاية والحنان، وبفقدانهم لهذا المصدر يصبحون معرضين لكل الانحرافات ومن أهمها التسول.

جدول رقم (14) يبيّن سن المبحوثين عند وفاة أحد الأقارب.

السن	التكرار	النسبة %
]20-25[	2	%12.5
]25-30[	3	%18.7
]30-35[	2	%12.5
]35-40[	3	%18.5
]40-45[	6	%37.5
المجموع	**16**	**%100**

معظم المبحوثون من فئة الشباب حيث لا يتعدى سنهم 44 سنة، والأغلبية من النساء الأرامل. وأكبر نسبة هي فئة لا يتعدى سنها الأربعينات تنتمي إلى فئة]40-45[، ثم تليها فئتي]25-30[،]35-40[بنسبة 12.5%.

- جدول رقم (15) يمثل نسبة إعادة الزواج أو عدمه.

إعادة الزواج	السبب	التكرار	%النسبة
نعم	لا أستطيع العيش لوحدي	1	% 9
	عدم قدرتي على تربية أولادي لوحدي	2	%18.1
لا	لا أحد يقبل أولادي	2	%18.1
	أخاف على أولادي من زوج الأم	6	%45.5
المجموع	/	**11**	**%100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ انخفاض نسبة الأفراد الذين أعادوا الزواج وهي 28.27% وذلك لسبب: لا أستطيع العيش لوحدي نسبة 9% ولعدم قدرتي على تربية الأطفال لوحدي بنسبة 18.1% و هذه النسب تعني الرجال أكثر، وتأتي نسبة الأغلبية 63.7% وهن من النساء فما نسبته 18.1% جاوبن بعدم قبول الأطفال في حين أنه كان شرطهن لإعادة الزواج، أما نسبة 45.5% عبّرن عن تخوفهن من زوج الأم.

جدول رقم (16) يمثل عدد الأطفال عند الترمل.

عدد الأطفال	التكرار	النسبة %
1	5	%45.4
2	3	%27.2
3	4	%36.3
2	6	%54.5
3	2	%18.1
المجموع	**20**	**%100**

من هذه النسب ارتفاع نسبي لعدد الأطفال ففي حالتين عدد الأطفال 6 بنسبة 54.5% وبعه عدد 5أطفال 45.4% ويليه 3 % حالات لديها 4أطفال بنسبة 36.3% وحاتين لديهم 3أطفال وعلى الأخير 3حالات لديهم طفلين بنسبة 18.1% وبحساب المتوسط الحسابي =مج (كxص) = 11 =2.05 بالتقريب 2(طفلين) .

مج ك 20

وهذا العدد المرتفع للأطفال ما هو إلا تعبير عن عدم وعي الأولياء بالمسؤولية التي تترتب عليهم من إنجاب عدد كبير من الأرامل، فالأرامل من الرجال والنساء خاصة بعد وفاة المعيل ومع عدم عمل المرأة أو الرجل والإعاقة أو المرض.يزداد الحمل على هؤلاء الأرامل فلا يجدون مخرجا من هذه الحالة الصعبة إلا التسول.

جدول رقم (17) يبيّن مدى علاقة وفاة المعيل بالتسول.

العلاقة	السبب	التكرار	النسبة %
مباشرة	لا يوجد من يلبي حاجات الأولاد	07	%63.6
	لا أستطيع العمل	04	%36.3
المجموع		**11**	**%100**

من خلال هذا الجدول يؤكد أفراد العينة على العلاقة المباشرة لوفاة الزوج أو الزوجة على الاتجاه نحو التسول، وذلك بفقدانهم لمصدر التموين بالمال يفقد الأولاد من يعيلهم وذلك بنسبة 63.6% كما أن بعض الأولياء لا يستطيعون العمل لعدة أسباب يكبرهم عل السن أو المرض أو العوق وهذا ما تؤكده نسبة 36.3% ومع وجود متطلبات كثيرة للأطفال يلجأ الأولياء للتسول كخل لهذا المأزق إذ يجب المتسولون على الشارع استعطاف الناس والشفقة لحالهم خاصة كبار السن والمعاقين فيتصدقون عليهم.

- في حالة الهجر:

جدول رقم(18) يمثل الطرف المهاجر للأسرة:

الطرف المهاجر	التكرار	النسبة %
الزوج	3	%60
الزوجة	1	%20
الابن الأكبر	1	%20
المجموع	**5**	**%100**

من الواضح أن الطرف المعني الأكثر بالهجر للعائلة هو الزوج أو الأب بنسبة 60% وذلك لعدم تحمله المسؤولية وهروبه لعدم قدرته على ذلك. لأن معظم حالات هجر الأب تكون بسبب عدم قيامه بأي عمل أو بسبب اتكاله على مورد مالي وهو الأب أو الأم أو

نادرا ما يعمل فتأتي على التوالي نسبتي 20% لتمثل نسبة الهجر عند الزوجة والابن الأكبر فالزوجة هاجرت بيتها كي تترك على عاتق الزوج المسؤولية على مواجهة كل متطلبات الأولاد أما الابن الأكبر فقد هاجر الأسرة بسبب عدم الإحساس بالاستقرار فيها، وذلك بوجود زوجة الأب وما ترتب عن ذلك مشاكل عديدة، كعدم الاهتمام وسوء المعاملة واحساسه بالتهميش والاحتقار فهو يعاني من عدم الانتماء لهذه الأجواء الجديدة وبالتالي يعاني من عدم الانتماء لهذه الأجواء الجديدة عليه وبالتالي يعاني من عدم التكيف فيلجأ بذلك للشارع.

جدول رقم (19) يبين مدة الهجر:

مدة الهجر بالسنة	التكرار	النسبة %
]1-3[	1	%20
]3-5[	1	%20
]1-7[	1	%20
]1-3[	**2**	%40
المجموع	**5**	**%100**

من الجدول يظهر لنا أنا ما نسبة 20% يشتمل الحالات التي كان هجرها من سنة إلى ثلاث سنوات، ومن ثلاث سنوات إلى خمس سنوات ومن خمس سنوات إلى ست سنوات. وكل الحالات تمثل هجر الزوج إلا حالة الأولى فهي الزوجة المهاجرة لبيت زوجها والتي لم تدم أكثر من سنة الحالتين المتبقيتين هما لزوجين هاجرا البيت تاركين العائلة والأولاد دون حماية ولا مصدر للمال فتقع بذلك كل المسؤولية على عاتق الزوجة التي لا تجد مخرجا لها سوى التسول.

- أما أكبر نسبة الممثلة ب 40% فهي تمثل الحالة الأخيرة والتي تمثل حالتين، الأولى لزوج هاجر المنزل إلى يومنا هذا تاركا الأسرة بلا رعاية ولا حماية، ومع وجود أطفال ومنهم المرضى تزداد النفقات على الزوجة فتظهر بذلك للدخول على عالم التسول لسد حاجياتهم، أما الحالة الأخيرة فتتمثل على الابن الأكبر الذي هاجر البيت كي يبحث عن

باب رزق له ومع إعاقته وعدم استطاعته القيام بأي عمل، يلجأ لممارسة التسول لسد حاجياته.

جدول رقم (20) يبين أسباب الهجر:

أسباب الهجر	التكرار	النسبة %
الشجارات المتكررة	3	%60
طرد الزوج من طرف الأب(الزوج)	2	%40
المجموع	**5**	**%100**

يبين لنا هذا الجدول أن السبب الأول للهجر هو الشجارات المتكررة بنسبة 60% وهذه الشجارات كانت على معظم الأحيان بين الزوجين حول مسائل متعددة كالعمل ونفقات الأطفال...إلخ كما كانت شجارات الزوج مع أوليائه لنفس السبب وكذلك شجارات الزوجة مع أولياء زوجها ومن كل هذه الأسباب تكون أجواء الأسرة مضطربة يوميا وغير مستقرة مما يجعل العيش فيها شبه مستحيل فيظهر الزوج للهجر كحل له تاركا بذلك كل مسؤولياته تجاه عائلته.

كما نجد نسبة معتبرة تقدر ب 40% بسبب طرد الزوج من طرف والده وذلك لأسباب كثيرة كالشجارات المتكررة مع الزوجة وبطالة وعدم تحمل للمسؤولية الأسرية.

I-4- حالة الإنفصال:

جدول رقم (21) يبين أسباب الانفصال

أسباب الانفصال	التكرار	النسبة %
إهمال الزوج	2	%100
34	2	%100

يبين لنا الجدول أن من أسباب الانفصال إهمال الزوج لزوجته وعدم الإنفاق عليها خاصة بعد التقدم في السن والمرض وذلك بنسبة 100% ولما تحتاج إليه الزوجة من مال للعلاج والرعاية فهي تلجأ إلى الشارع لطلب المساعدة فتتخذ من التسول ملجأ لها لتلبية حاجاتها.

جدول رقم(22) يبين الطرف المنفصل

الطرف المنفصل	التكرار	النسبة %
الزوج	/	/
الزوجة	2	100
المجموع	**2**	**%100**

من هذا الجدول يتضح لنا أن الطرف المنفصل هو الزوجة بنسبة 100% وذلك بسبب المعاملة السيئة والإهمال الذي تلقاه من طرف الزوج، فيما يخص احتياجها من الغذاء واللباس والدواء، مما يدفع بها إلى التسول.

جدول رقم(23) يبين مدة الانفصال

مدة الانفصال	التكرار	النسبة %
منذ 10 سنوات إلى يومنا هذا	2	%100
المجموع	2	**%100**

يبين لنا الجدول طول مدة الانفصال وذلك بالنسبة لكلتا الحالتين وهي منذ 10 سنوات وحتى يومنا هذا، ما يبرر خروج هؤلاء النسوة للتسول خاصة مع تقدم السن وعدم القدرة على العمل والمرض.

جدول رقم(24) يبين سن المبحوثين المنفصلين

السن	التكرار	النسبة %
[69 –9 7]	2	%100
المجموع	**2**	**%100**

من خلال هذا الجدول يتضح تقدم السن عند المبحوثتين وهو على التوالي 70و72 سنة، وهذا ما يفسر اتجاههما نحو التسول لعدم وجود أي دخل وكذا عدم القدرة على العمل.
وفي أغلبية الحالات التي قابلناها كانت رافضة لفكرة إعادة الزواج مرّة ثانية وذلك بنسبة 63.7% ومعظم الحالات كانت تمثل النساء الأرامل حيث صرحت بعدم ترك الأولاد لوحدهم أو بالتخوف من زوج الأم الذي لن يكون أبدا مكان الأب الحقيقي لهم. وهذا رغم سن الشباب الذي يتجاوز 44 سنة للأغلبية من المبحوثات 37.5%.

- تحليل الفرضية الثانية:

محور: تدني المستوى المعيشي

جدول رقم (25) يبين الوضعية المهينة لأفراد العينة

الحالة	طبيعة العمل	التكرار	النسبة %
يعمل	دائم	/	/
	مؤقت	5	%14.7
	عقد ما قبل التشغيل	3	%8.8
كان يعمل	دائم	/	/
	مؤقت	5	%14.7
	عقد ما قبل التشغيل	7	%20.5
لم يعمل		14	%41.1
المجموع		**34**	**%100**

من الواضح من هذا الجدول أن أغلبية أفراد العينة لا يعملون في الوقت بنسبة 76.4% أي أكثر من النصف. فنجد أعلى نسبة الممثلة في 41.1% أنهم لم يعملوا أبدا، إذ تمثل النساء أكبر نسبة فيهم بالإضافة إلى المسنين وذوي الإعاقات، إذ أنهم لا يكتسبون مهارات تؤهلهم للعمل، ولا المستوى التعليمي ولا القدرات الجسمية لذلك كما نجد نسبة 20.5% ونسبة14.7 % من الأفراد الذين كانوا يعملون لكن في أعمال مؤقتة أي غير دائمة، فهم بذلك يضافون إلى الفئة التي لم تعمل من قبل. وبعدم وجود أي دخل لهذه الفئة تلجأ إلى التسول لتلبية حاجاتها بالنسبة للأفراد أو أسرهم.

أما ما نسبته 23.5% فهم يمثلون الأفراد الذين يعملون وهم أقلية وبعد فترة زمنية ما سوف يتوقفون عن العمل وذلك للطبيعة المؤقتة للأعمال التي يقومون بها. فيجدون أنفسهم دون دخل يسد حاجاتهم ويتجهون بذلك للتسول لاتخاذها سبيلا لكسب المال.

- جدول رقم (26) يبين الأجر الذي يتقاضاه العاملون أو الذين كانوا عاملون.

الأجر	التكرار	النسبة %
[4000- 6000دج]	5	%35.7
[6000-8000دج]	3	%21.4
[8000-10.000دج]	06	%42.8
المجموع	**14**	**%100**

يوضح لنا الجدول قلة الدّخل سواء للذين كانوا يعملون أو الذين يعملون في الوقت الحاضر. فمن خلال هذه النسب نجد أعلى نسبة وهي 42.8% وهم أفراد العينة الذين لا يتجاوز دخلهم 10.000دج وهذا أجر لا يكفي لسد احتياجات أفراد العائلة، وتليه نسبة 35.7% من الذين يتقاضون أجرا لا يتعدى 6000دج، وهذا أجر لا يكفي لسد حاجات فرد واحد، فكيف بعدة أفراد؟ و أقل نسبة هي أجر لا يتجاوز 8000دج و هو دخل لا يلبي حاجات الأفراد، وكل هذه الأجور تعبر عن الدّخل الضعيف الذي يتحصل عليه هؤلاء الأفراد ممّا لا يشجعهم على العمل ومع غلاء المعيشة فقدرتهم الشرائية تضعف وبالتالي يلجئون إلى التسول كمصدر للرّزق والحصول على المال.

- جدول رقم (27) يبين أسباب التسول

أسباب التسول	التكرار	النسبة %
ضعف الدخل	10	%29.4
إعالة الأسرة	11	%32.3
إعاقة	05	%14.7
للعلاج	08	%23.5
المجموع	**34**	**%100**

من خلال الجدول نلاحظ السبب الرئيسي للتسول المتمثل في إعالة الأسرة بنسبة 32.3%حيث تمثل النساء المطلقات والأرامل وذلك بسبب ضعف الدّخل أو عدمه وبما أنهن المسؤولات عن إعالة الأسرة في غياب الزوج فهي فئة مطالبة بتلبية حاجات أفراد أسرتها. ويأتي سبب رئيسي آخر في النسبة وهي 29.4% وذلك سبب ضعف الدخل، إذ

أن ضعف الدخل يعبر عن الحاجة وشدة العوز ويحول دون استطاعة المبحوثين تلبية حاجاتهم، خاصة منها إعالة الأسرة وتلبية كل حاجاتها الضرورية، هذا بالإضافة إلى نفقات العلاج والدواء للأفراد ذوي الأمراض المختلفة. وتأتي نسبة 23.5% للتعبيرعن سبب العلاج هذا يمس أكثر فئة المسنين ذوي الأمراض المزمنة وذوي الأمراض المزمنة وذوي الدخل الضعيف أو بدون دخل، كالنساء اللّائي لم يعملن أبدا ولا يملكن أي مصدر للدخل وهن متقدمات في السن. والنسبة الأخيرة 14.7% تقابل (الإعاقة) وهو سبب يمنع الأفراد من ممارسة أي عمل وذلك لعدم قدرتهم على ذلك، وبالتالي عدم حصولهم على أي دخل يسد حاجياتهم. وكل هذه الفئات تشترك في ضعف الدخل أو عدمه.

جدول رقم(28) يبين ما إذا كان ما يجنيه أفراد العينة يبرر تسولهم

التبرير	التكرار	النسبة %
نعم	20	%58.8
لا	/	
أحيانا	14	%41.1
المجموع	**34**	**%100**

نلاحظ من الجدول إتفاق معظم المبحوثين على تبرير تسولهم بما يجنونه منه، وذلك بنسبة 58.8% يمثل الذين أكدوا على أن ما يجنونه من التسول يكفي ما يحتاجون إليه من نفقات. وتأتي بعدها ما نسبته 41.1% يؤكد فيه المبحوثين على أن المال الذي يحصلون عليه من التسول لا يسد دائما كلّ ما يحتاجون إليه من مصاريف ولكنهم يستمرون في ممارسة ذلك لأنه يبقى موردا دائما.

جدول رقم (29) يبين ما إذا كان التسول دائما أو ظرفيا

التسول دائم	السبب	التكرار	النسبة%
نعم	حتى يكبر الأولاد	10	%29.4
	الكبر في السن	9	%26.4
	الإعاقة	5	%14.7
لا	حتى أجد عملا مناسبا	6	%17.6
	العلاج	4	%11.7
المجموع		**34**	**%100**

يبين لنا الجدول التالي تأكيد معظم أفراد العينة على أنّ التسول دائم، ذلك لأسباب دائمة ذلك بنسبة 70.5% فالسبب الأول هو حتى يكبر الأولاد وهذا شرط يكفي لأن يتسول الأفراد لعدة سنوات متواصلة، كما أنّ الكبر في السن مبرّر آخر كي يتسول الأفراد دون انقطاع ذلك لعدم قدرتهم على العمل و كذا المرض. وتأتي بعدهما نسبة 14.7% تمثل الإعاقة وهم الأفراد ذوي الإعاقة الجسدية التي بسببها لا يستطيعون القيام بأي عمل. أما ما نسبته 29.4% فهي نسبة الإجابة بأن التسول ليس دائم وذلك حتى يجد بعض أفراد العينة عملا مناسبا وهم رجال يبررون بعدم وجود عمل ذو دخل يكفي احتياجهم الفردية والأسرية وتأتي في الأخير ما نسبته 11.7% ما يبررون تسولهم لسبب العلاج وذلك بجني ما يكفي للعلاج أو إجراء عمليات جراحية معينة.

جدول يمثل رقم (30) يبين نوع مسكن أفراد العينة

نوع المسكن	التكرار	النسبة %
سكن شعبي	13	%38.2
سكن مأجور	5	%14.7
بيت قصديري	12	%35.2
شقة	4	%11.7
المجموع	**34**	**%100**

يوضح لنا هذا الجدول نوع المسكن الذي يقطن به أفراد العينة. إذ أنّ أعلى نسبة وهي 38.2% تمثل المسكن الشعبي والذي يعرف بعدم توفره على المرافق الضرورية وضيق المكان كما يعكس فقر الذين يقطنون فيه، فهم من السكان الذين يملكون دخل ضعيف لا يمكنهم من الانتقال إلى مسكن أوسع وفي حيّ أرقى وتأتي بعد ذلك نسبة 35.2% تمثل البيت القصديري وهي نوعية أكثر رداءة من الأولى وهي تعبر عن فقر الفئات التي تقطنها وهي أماكن غير صالحة للعيش حيث لا تملك أدنى الشروط والمرافق الضرورية للحياة الكريمة. لتأتي بعدها سنة 14.7% لتمثل السكن المأجور وهو سكن في الغالب يكون في أحياء قديمة النشأة وهي لا تقل رداءة من السابقتين من حيث الضيق والمرافق الضرورية والقدم. وفي الأخير تأتي نسبة 11.7% وهي لا تعبر عن عدم حاجة الأفراد للتوفق عن التسول، خاصة بعدم وجود المعيل لأي دخل يلبي حاجات الأسرة.

جدول رقم(31) يبين عدد أفراد أسرة المبحوثين

أفراد العينة	التكرار	النسبة %
1	8	%27.5
2	6	%20.6
3	4	%13.7
4	5	%17.2
5	1	%3.4
7	3	%10.3
12	2	%7.6
34	9	%100

من خلال هذا الجدول نجد النسب متفاوتة، فجاءت أعلى نسبة ممثلة في الأسرة التي عدد أفرادها 8 وذلك بنسبة 27.5% تليها أسرتين ذات 6 أفراد بنسبة 20.6% ثم تليها أربع أسر عدد أفرادها يبلغ 5 بنسبة 17.2% ثم تأتي ثلاثة أسر عدد أفرادها 4 بنسبة 13.7%

وتأتي سبع أسر ذات 3أفراد ما نسبته 10.3% ثم اثني عشرة أسرة ذات فردين بنسبة 7.6% وآخر نسبة 5 أفراد لوحدهم بنسبة 3.4%.

فلنحسب المتوسط الحسابي لإيجاد متوسط أفراد أسر العينة.

المتوسط الحسابي = مج (كxس) = 102 =3.5= 4فرد تقريبا.
مج ك 29

ومنه فإن متوسط عدد أفراد العائلة يساوي 4 أفراد نستنتج من ذلك أن عدد الأفراد كبير، خاصة مع عدم وجود دخل أو قلته، إضافة إلى المتطلبات الكثيرة وغلاء المعيشة.

جدول يمثل رقم(32) يبين عدد المتمدرسين من أفراد أسر العينة

عدد المتمدرسين	التكرار	النسبة %
لا يوجد	3	%12
4	4	%16
3	3	%12
1	5	%20
5	1	%4
2	8	%32
15	25	%100

يبين لنا الجدول عدد الأفراد الذين يزاولون الدراسة . فنجد أعلى نسبة و هي 32% ممثلة في 8 عائلات عدد المتمدرسين فيها فردين من الأسرة ، و تليها نسبة 20% لخمس عائلات عند متمدرسيها هو 1. تليها نسبة 16% حيث أن عدد العائلات هو 4 عدد المتمدرسين فيها هو أربع أفراد ثم تأتي نسبة 12% لثلاث عائلات لديها ثلاث أفراد يزاولون الدراسة وثلاث عائلات لا يوجد فيها من يزاول الدراسة و آخر نسبة هي نسبة 4% لحالة واحدة عندها خمس أفراد يزاولون الدراسة .وهذه النسب تعكس عدم القدرة على التكفل بالأطفال في مجال الدراسة خاصة في الحالة التي لا أحد فيها يزاول الدراسة

هذا إنما يدل على الفقر الشديد الذي تعيشه هذه الأسرة حيث لا تستطيع تلبية حاجات أفرادها الأساسية فالدراسة تعتبر عبئ كبير على عاتقها لا تستطيع مواجهته. وهذا خاصة في الأطوار التي تلي الطور الابتدائي.

وفيما يلي نقوم بحساب المتوسط الحسابي لعدد أفراد الأسرة الذين يزاولون الدراسة.

المتوسط الحسابي: مج (كxص) = 43 = (1.7) 1.7 بالتقريب 2

مج ك 25

نجد أن عدد الأفراد الذين يزاولون الدراسة هو 2، وهو عدد قليل بالمقارنة مع متوسط أفراد الأسرة الذي يساوي 4. وهذا راجع إلى عدم قدرة الأسرة على نفقات المتمدرسين خاصة الأطوار ما بعد الطور الابتدائي، وهذا راجع إلى تدني المستوى المعيشي للأسرة وذلك بسبب الدّخل الضعيف أو المنعدم.

جدول رقم(33) يبين الحالة الصحية لأفراد الأسرة و طبيعة المرض

المرض	نوعه	التكرار	النسبة%
نعم	مرض مزمن	15	%44.1
	إعاقة جسدية أو عقلية	7	%20.5
	مرض متكرر	8	%23.5
لا		4	%11.7
المجموع		**34**	**%100**

من خلال هذا الجدول نجد أن نسبة كبيرة من المبحوثين أو من أفراد أسرهم يعانون المرض بنسبة 88.2% و أكبر نسبة هي 44.1% بالنسبة للأمراض المزمنة وهي خاصة لكبار السن والأطفال، حيث تحتاج إلى العلاج والرعاية مدى الحياة وتكاليف لا يقدر عليها أفراد العينة وتأتي بعدها نسبة 23.5% للأمراض المتكررة التي تحتاج إلى علاج كي لا تتطور وتصبح مزمنة وخطيرة مع مرور السنين وتليها نسبة 20.58% للإعاقة الجسدية

أو العقلية التي تنتشر في الأوساط الفقيرة نتيجة عدم العلاج الفوري وذلك لعدم وجود المال والتي بدورها تحتاج إلى رعاية وتكفل تام ومدى الحياة.

وفي حالة الجواب ب:"لا" بنسبة قليلة وهي 11.7% وهي تضم النساء اللواتي لا يعانين من أمراض مزمنة وهم من الفئة الشابة للعينة.

جدول رقم (34) يبين أسباب مرض أفراد أسر العينة

أسباب المرض	التكرار	النسبة
عدم وفرة المال للعلاج	06	%20
سوء التغذية	06	%20
غياب الشروط الصحية داخل وخارج المنزل	08	%26.66
الثلاثة معا	09	%30
المجموع	**30**	**%100**

من هذا الجدول يظهر لنا أن كل الأسباب المذكورة رئيسية في الإصابة بالمرض وهي بنسب متقاربة.

وأكبر تكرار تمثله العبارة"الثلاثة معا" أي اجتماع كل الأسباب المذكورة من قبل معا وهي عدم وفرة المال للعلاج وسوء التغذية وغياب الشروط الصحية داخل وخارج المنزل، وهذا بأكبر تكرار وهو 09 و أكبر نسبة تقدر ب30%.

وهذا ما يدل على الفقر الشديد وذلك بعدم وجود المال للعلاج وكذا البيئة التي يعيش فيها أفراد العينة والمتمثلة في الأحياء الشعبية والقصديرية التي تتميز بالتلوث داخل وخارج المنزل، من انتشار للقمامات والحيوانات الضالة وهي أماكن تنتشر فيها الأمراض والأوبئة. كما نجد سبب سوء التغذية من نتاج الفقر والذي سبب عدّة أمراض. ويأتي بعده ما نسبة 26.6% ما يقابل سبب غياب الشروط الصحية، ويليه على التوالي السببين الآتيين

وهما: عدم وفرة المال للعلاج وسوء التغذية حيث يتساويان في النسبة وهي 20% وكل هذه الأسباب ماهي إلا وسطا خصبا لتنامي وانتشار الأمراض خاصة لفئة الأطفال الذين يلعبون في أماكن غير صحية دون وعي منهم، وكذا الشيوخ حيث أن هاتين الفئتين تشتركان في ضعف المقاومة وسهولة الإصابة بالأمراض.

جدول رقم(35) يبين نية المبحوثين في التوقف عن التسول

وجود النية للتوقف عن التسول	الأسباب	التكرار	النسبة%
نعم	حتى يكبر الأولاد	6	%17.6
	وجود عمل ذو دخل مناسب	13	%38.2
لا	الإعاقة	7	%20.5
	كبر السّن	8	%23.5
المجموع		**34**	**%100**

يؤكد أغلب أفراد العينة على وجود النية في التوقف عن ممارسة التسول وذلك بنسبة 55.8% وهذا إذا ما توفرت شروطا لذلك ومن أهمها شرط وجود عمل ذو دخل مناسب وذلك بنسبة 38.2% وهي أعلى نسبة في الجدول. مما يدل على البطالة الحادة التي يعاني منها الكثير من أفراد العينة رجال ونساء وذلك بسبب عدم وجود مناصب شغل ملائمة (أي دخل مرتفع+تأمين...الخ) و تأتي بعد ذلك نسبة 17.6% من الذين اشترطوا كبر الأولاد وذلك أملا في أن يساعدوهم في تحمل العبء في إعالة الأسرة.

– أما ما نسبته 44.1% من الذين لا ينوون ترك هذه الممارسة لأسباب متعددة، منها كبر السن بنسبة 23.5% وكذا الإصابة بالإعاقة بنسبة 20.5% حيث ليست لديهم القدرة على العمل.

ثالثا:عرض نتائج الدراسات:

أ- النتائج الجزئية للدراسة: من خلال دراستنا الحالية المعنونة: "ظاهرة التسول في المجتمع الجزائري" أردنا إظهار وتوضيح مدى علاقة التفكك الأسري وتدني المستوى المعيشي بممارسة الأفراد للتسول، وما مدى إقبال مختلف الفئات العمرية عليه ومن الجنسين نساء ورجال" وذلك بالكشف عن أهم الأسباب المؤدية إلى هذه الممارسة ومن خلال البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

1- نتائج الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: كلما زاد التفكك الأسري زاد ممارسة الأفراد للتسول من النتائج التي تمت من تفريغ محتوى المقابلات مع المبحوثين و المبحوثات من أفراد العينة، توصلنا إلى أهم المؤشرات الاجتماعية المميزة للفرد المتسول، وذلك ما يخص الفئتين من الرجال والنساء، حيث تمثلت على الأسرة المتصدعة ذات أجواء غير سوية غير صالحة للعيش الأسري نتيجة للتفكك الأسري الذي تعاني منه فجاءت مؤشرات التفكك الأسري كالآتي: أعلى نسبة عرفتها هي 39.2% من الترمل أو وفاة أحد الأقارب المعيلين كالأب أو الأم أو الجدة أو الجد ثم تأتي بعده نسبة الطلاق ب35.7% وهي سنة لا يستهان بها في حدوث التفكك الأسري ثم تليها نسبة الهجر ب 17.8% وعلى الأخير نسبة الانفصال ب 7.1% وفيما يلي كل حالة على حدى.

في حالة الطلاق:

من أهم الأسباب التي أكد عليها المبحوثين على حدوث الطلاق يعود بالدرجة الأولى إلى البطالة وتناول الكحول وذلك بالنسبة نفسها وهي 40% مما أدى إلى مشاكل كثيرة داخل الأسرة كالشجارات مع الزوجة والأولياء وتسبب بطرد الزوج من المنزل من طرف أوليائه وكذا هجر الزوجة للبيت لعدة مرات وتليها نسبة 20% الذي يمثل المرض العقلي والذي تمثل على حالتين حالة لرجا من العينة وثانيا امرأة طلقت بسبب المرض العقلي

للزوج.هذه الأسباب ساهمت على جعل الجو على حالة عدم الاستقرار الدائم وبالتالي انحلال العلاقات بين أفراد الأسرة وبالتالي حدوث تفكك أسري.

كما تبين من خلال البيانات أن سن معظم أفراد العينة لا يتجاوز 36سنة عند الطلاق بنسبة 80% وهو سن الشباب، و20% لم يتجاوز سنهم 27سنة.

ولكن بالرغم من سن الشباب الذي يميز أفراد العينة إلا أن معظمهم لا يملكون الرغبة مع إعادة الزواج مرة ثانية وذلك بنسبة 70% هذا من جراء التجربة الفاشلة الأولى، فكانت الأسباب على ذلك خاصة عند النساء هو قيامها بتربية أولادها بنفسها وكذا عدم تقبل أي رجل أبناء المرأة من الزوج الأول. وكذا التخوف من إعادة نفس التجربة خاصة ما عانته من ظروف تميزت بالحاجة والعنف ضدها وضد الأطفال هذا من طرف الزوج والأب، فما بالك من زوج الأم الذي لا تربطه أية علاقة قرابة بهؤلاء الأطفال، فالمبحوثات أظهرن تخوفا كبيرا حتى من فكرة إعادة التجربة. أما ما نسبة 30% فقد كان من نصيب المبحوثين الذين أظهروا تقبلا لفكرة الإعادة الزواج للمرة الثانية ولهم على ذلك أعذارا وأسبابا يتمثل على عدم القدرة على تربية الأطفال بمفردهم وكذا على حالة ما إذا تم تقبل الأطفال من طرف الزوج الثاني. وأفراد العينة خاصة أغلبيتهم من النساء يحافظن على أولادهن من كل خطر أو ضرر يلحق بهم ذلك للحفاظ عليهم من الضياع و الانحراف.

كما نجد العدد الكبير للأطفال لدى فئة المطلقين الذي بلغ 26 طفلا لعشر حالات من الطلاق، وهذا بالرغم من المدة القصيرة للزواج والتي بلغت أقصى حد لها على سبع سنوات و50% من حالات الطلاق ما بين 5و7سنوات، وذلك لاستحالة استمرارية الحياة الزوجية للأسباب المذكورة سابقا، وعلى الأخير تؤكد المبحوثات من أفراد العينة بوجود علاقة مباشرة بين الخروج للتسول والطلاق وذلك بنسبة 100% وذلك لسببين رئيسيين هما البقاء دون أي مورد للمال مع احتياجات الأطفال المستمرة.

في حالة الوفاة: في هذه الحالة نجد أن الوفاة مست فئتين وهما على التوالي فئة الأرامل وفئة العزاب، مع تغلب فئة الأرامل بنسبة 68.7% حيث تتكون من النساء الأرامل ب50% و18.7% من الرجال الأرامل.ومع وجود أطفال ووفاة المعيل الرئيسي للأسرة تفقد الأسرة مورد الجيش، فنجد المرأة الأرملة نفسها على حاجة إلى التسول لتلبية حاجات

أسرتها وهذا الأمر نفسه مع الرجال الأرامل، خاصة مع وجود أمراض مزمنة أو إعاقات فهذا إما للمبحوثين أو لأولادهم.

ونسبة العزاب الذين مستهم وفاة أحد الأقارب بلغت 31.2% وهي نسبة معتبرة، فنجد الأغلبية منهم يعانون من فقدان الأم بنسبة 12.5% فهم بذلك يفقدون الرعاية والحب والحنان خاصة مع إعادة الأب الزواج وما نسبتهم تمثلت على 6.2 فقد فقدوا إما الأب أو الجد أو الجدة، مصدر للحماية والرعاية وكل هذه الحالات تجد نفسها في أوضاع جديدة من الصعب التكيف معها وتشترك على الإحساس بعدم وجود سند لهم على الحياة وعدم وجود أسرة تحويهم وتقيهم شر الانحراف والضياع.

كما سجلنا عددا كبيرا من الأطفال في هذه الحالة فقد بلغ 41 طفل يحتاجون للرعاية والحنان والغذاء واللباس...الخ فقد بلغت أكبر نسبة 54.5% في حالتين 6 أطفال وأقل نسبة تمثلت على 3حالات تبلغ طفلين وهي 18.1%.وهذا سبب يعد من الأسباب المباشرة والرئيسية للتسول وذلك بنسبة 63.6% بحيث لا يوجد من يعيل هؤلاء الأطفال بالإضافة إلى عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الإعاقة وذلك بنسبة 36.3%.

في أغلبية الحالات التي قابلناها ما زاد من تفشي ظاهرة التسول هو عدم تحمل المسؤولية من طرف الزوج وذلك بنسبة 63.7% وهذا في أغلب الحالات ما جعل الأرامل يبحثن عن شتى الطرق لكسب المال لإعالة أولادهن أو بالخروج للعمل وهذا ما يزيد من معاناة الأب الحقيقية. وهذا ما يفسر لنا سبب لجوء الأب للزواج بعد 44سنة أين تبلغ هي البحث 37.5%.

في حالة الهجر:

لقد تبين من خلال البيانات أنّ الهجر من طرف الزوج مثل أكبر نسبة وهي 60%، وما نسبته 40% تتقاسمها الزوجة والابن الأكبر على التوالي ب 20%، فقد أكدت المبحوثات على عدم تحمل المسؤولية من طرف الزوج وذلك حتى بوجوده، أما حالة هجر الزوجة وحالة هجر الابن الأكبر، فقد كانت لاستحالة العيش في أجواء أسرية غير مستقرة وذلك بسبب الشجارات الكثيرة وكذا عدم تلبية الحاجات الضرورية للعيش.

أما مدّة الهجر فكانت تتراوح ما بين إلى ست (6) سنوات فما فوق فما نسبته 20% تقاسمته 3حالات على التوالي، حالة هاجرت مدة سنة، وهي حالة زوجة هاجرت الأسرة وحالة دام هجرها 3 سنوات، وثالثة دامت 5 سنوات، وأكبر نسبة هي 40% حيث تدوم

إلى يومنا هذا وتتمثل في حالتين وهما لزوج غادر الأسرة وحالة الابن الأكبر. وفي كل هذه الحالات تظطر المرأة للخروج للتسول من أجل جني المال من أجل أولادها، إلّا حالة الابن الأكبر فقد كان يحني المال لتلبية حاجاته الخاصة وأنه يعاني من إعاقة تمنعه من ممارسة أي عمل.

وما تعلق بأسباب الهجر فقد تمثلت بسبب الشجارات المتكررة بين الزوجين وذلك بنسبة 60% وذلك لعدم تلبيته لحاجات الأسرة وعدم تحمل الزوج للمسؤولية الأسرية كما نجد نسبة 40% من هجر الزوج البيت كان سبب طرده من طرف الأولياء وذلك لنفس الأسباب المذكورة سابقا وهذا خاصة بوجود أطفال يعانون من أمراض أو إعاقات تستحق العناية والعلاج.

في حالة الانفصال:

من خلال البحث الميداني وجدنا حالتين من الانفصال تمثلنا في امرأتين متقدمتين في السن وقد برّرتا خروجهما للتسول من جراء إهمال الزوج لهما وذلك بنسبة 100%، فهما أكدتا على عدم اكتراث الزوج لحالتهما المعاشية ولا لحالتهما الصحية، بعدم الإنفاق عليهما في كل ما يحتاجه الفرد للعيش كالغذاء واللباس والدواء خاصة الأمراض المزمنة التي تعاني منهم المبحوثتان، وهذا من زمن بعيد أكثر من عشر سنوات إلى يومنا هذا وذلك بنسبة 100% هذا الانفصال ما جعلهن يتخذن من التسول مهنة لجني المال والحصول على دخل يمكنهما من الإنفاق على كل احتياجاتهما.

استنتاج الفرضية الأولى:

مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى تحققت، إذ أن المناخ الأسري الذي يعيش فيه الفرد يساهم إلى حد كبير في ممارسته للتسول، و التفكك الأسري بأنماطه المختلفة إذ كان الطلاق أو الهجر أو الوفاة أو الانفصال دافع كبير لخروج الفرد للتسول ذلك بغياب المعيل أي المصدر الرئيسي لدخل الأسرة، و كذا الإحساس بالضياع و عدم الانتماء إلى ذات الأسرة .

فهذه أوضاع جديدة تدفع الفرد إلى محاولة التكيف مع المحيط و يتجه بذلك إلى الشارع و أول انحراف يرتكبه هو التسول بدافع الحاجة.

2- نتائج الفرضية الثانية:

كلما ازداد تدني المستوى المعيشي ازداد التسول .

من خلال البيانات و النسب الموضحة في الجداول السابقة توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- معظم المبحوثين من أفراد العينة لا يعملون و لم يسبق لهم العمل و ذلك ما نسبته76.4% هذا ما يؤكد على عدم وجود دخل شهري ثابت، مما يدفع بهم إلى ممارسة التسول . و ما نسبته 23.5% للذين يحملون بعقود عمل ما قبل التشغيل أو بصفة مؤقتة ما يضيفهم إلى النسبة الأولى وذلك بعدم ديمومة عملهم و كذا دخلهم الضعيف من هذا العمل.

- ضعف الدخل بالنسبة للذين يعملون أو كانوا يعملون أو كانوا يعملون بحيث أقصاه لا يتجاوز 9000دج نسبة 42.8% و كذا نسبة 57.1% ذوي الأجر الذي يتراوح ما بين 4000و 8000دج و هو أجر زهيد لفرد واحد، فكيف بالنظر خاصة للأسر ذات الحجم الكبير، إذ لا يغطي احتياجاتهم الأولية، فيتجه الأفراد بذلك إلى الشارع متخذين التسول مهنة لهم.

- كما كشفت البيانات على أن أهم أسباب خروج أفراد العينة للتسول هو أساسا إعالة الأسرة بنسبة 32.3% و ذلك بسبب ضعف الدخل بنسبة 29.4% ، فنجد أن هذين السببين يترافقان إذ هما متلازمان، فضعف الدخل أو انعدامه يسبب عدم القدرة على النفقات ، لكل ما يلزم لما يحتاج إليه أفراد الأسرة و هذا سبب يعد جوهريا للخروج للتسول . كما تجد بالإضافة إلى ذلك سبب العلاج و الإعاقة كسببان لا يستهان بهما من حيث الحاجة إلى المال و ذلك بنسبة 38.2%.

- كما جاء في تبرير المتسولين المبحوثين الخروج إلى التسول بما يجنونه بنسبة عالية و هي 58.8%، ذلك أنه يغطي إلى حد كبير احتياجات المبحوثين وأسرهم . أما ما نسبته 41.1% يصرحون بعدم كفاية ما يجنونه من التسول ، لكنه يبقى مورد دائما لهم

- فيما يخص ديمومة أفراد العينة في التسول، فلقد أكد على ذلك ما نسبته 70.5% و هي نسبة عالية، و أسبابهم في ذلك هو : حتى كبر الأولاد بالإضافة إلى كبر السن و الإعاقة، إذ أن ما يحتاجون إليه من مصاريف دائم، فالتسول يبقى دائما أيضا أما الفئة المتبقية التي

صرحت بأن تسولها غير دائم بنسبة 29.4% فهي تنقسم بين المعاقين و الذين يأملون في إيجاد عمل مناسب لهم، لكن في انتظار ذلك يمارسونه لسد حاجاتهم.

– كما كشفت البيانات على أن 71.5% يعيشون في مساكن شعبية و بيوت قصديرية، و ذلك في الأحياء الفقيرة التي يسكنون فيها، ذلك سبّب عدم قدرتهم على التنقل إلى أحياء عصرية و راقية و السبب في ذلك يرجع إلى العامل المادي (أي انعدام أو قلة الدخل). و ما نسبته 26.4% يتقاسمه على التوالي السكن المأجور و الشقة و هذا النوع من السكنات لا يدل على الغنى أو الرفاه، ذلك إذا كان رب الأسرة غائب لسبب ما ينعدم فيه المعيل الرئيسي، فيخرج بذلك الفرد المعني بالأسرة كالزوجة أو الأم للتسول

– وما يخص عدد أفراد الأسرة فهو كبير، إذ بلغ متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة 4 أفراد. أي أن معظم العائلات تحتوي على أكثر من أربع أفراد فيها حيث يحتاجون كلهم إلى الأكل و اللباس و السكن و العلاج...الخ، فكانت أعلى نسبة لعائلة ذو 8 أفراد و ذلك 27.5% و تليها نسبة 20.6% لعائلتين ذو 6 أفراد و النسب المتبقية موزعة على العائلات التي تحتوي على 5 أفراد و أربع و ثلاثة و اثنتين و فرد واحد بنسبة 10.3% .

و مع حجم الأسرة تقل فرص الأفراد في للدراسة. بحيث لا يتجاوز عدد المتمدرسين في الأسرة الواحدة عل فردين، هذا ما أظهره المتوسط الحسابي لعدد المتمدرسين، هذا يدل على وجود أسر لا يدرس فيها و لا فرد واحد و هذا ما نجده في الجدول التالي، فثلاث أسر لا يدرس أولادها و ذلك بنسبة 12% و هذا إنما يدل على الفقر الشديد الذي تعاني منه هذه الأسر، و بقية الأسر تحتوي من 1 إلى 5 أفراد يتمدرسون و هذا بنسبة عالية 20% و لكن معظمهم لا يتجاوزون الطور الابتدائي.

أما الظروف الصحية لأفراد العينة فهي متدهورة بالأغلبية الساحقة، إذ أن ما يعادل أن 88.2% منهم يعانون أمراض وإعاقات. وأكبر نسبة وهي 44.1% بالنسبة للمرض المزمن و 23.5% للأمراض المتكررة وتليها 20.5% للإعاقة الجسدية والعقلية. وهذه كلها مشاكل صحية تستدعي وجود المال لما تتطلبه من علاج طويل وذو تكاليف باهضة وهذا ما يقدر عليه أفراد العينة وهذا ما يدفع بهم لممارسة التسول.

ومن الأسباب التي تعد رئيسية في إصابة أفراد العينة بالأمراض المختلفة فهي متقاربة في نسبها من20% إلى 26.6% إلى 30% وهذه الأخيرة تعد أكبر نسبة بحيث تجمع الأسباب

الثلاث من عدم وفرة المال للعلاج وغياب الشروط الصحية داخل وخارج المنزل وكذا سوء التغذية. فهي كلها مؤشرات تدل على الفقر وهي من مميزات الأحياء الفقيرة التي يسكنها المبحوثين.

وفيما يخص وجود للنية في التوقف يوما عن هذه الممارسة، فمعظم المبحوثين يؤكدون على نيتهم في التوقف إذا ما توفرت شروط معينة وذلك بنسبة عالية وهي 55.8% وتتمثل هذه الشروط في وجود عمل ذو دخل مناسب وذلك بنسبة 38.2% وبعدها نسبة 17.6% تمثل شرط كبر الأولاد. أما الفئة المتبقية ب 44.1% فهي فئة لا تستطيع القيام بأي عمل ذلك بسبب الإعاقة أو الكبر في السن، هذا ما يؤكد حاجاتهم الدائمة على التسول.

استنتاج الفرضية الثانية:

إن المؤشرات التي استخدمناها لدراسة المستوى المتدني للمتسولين وهي: قيمة الدّخل، أسباب ممارسة التسول، حجم الأسرة ونوعية السكن وكذا الحالة الصحية.عبرت كلها على المستوى الضعيف للمتسولين وأسرهم وأكبر تأثير كان لمؤشر الدّخل فهو أساسي لكل العمليات الأخرى لتلبية حاجياتهم الحياتية فكلما ازداد تدني المستوى المعيشي ازداد معه ممارسة الأفراد للتسول.

ثالثا: الإستنتاج العام للدراسة

استنادا الى النتائج الجزئية للدراسة و المستندة بدورها على النسب المؤوية المختلفة ،توصلنا في دراستنا هذه الى الخروج بنتائج عامة و التي نراها مهمة للغاية اذ تستمد جذورها من الواقع المعاش .فتوصلنا الى ان كلا من التفكك الاسري و تدني المستوى المعيشي الذي يمس الاسرة يكون بيئة خصبة لتنامي و ظهور السلوك الانحرافي المتمثل في"التسول" .

التسول يخرج من رحم التفكك الاسري و كذا تدني المستوى المعيشي بالاظافة الى الجهل والامية و كبر السن و الاعاقة فهي تعتبر مبررات للخروج الى الشارع واحتراف التسول.اذ ان معظم المتسولين من الامين او ذوي مستوى منخفض من التعليم، فالاغلبية منهم لا يتعدون الطور الابتدائي .

كما ان الفئة الاكثر ممارسة للتسول هي فئة النساء ،باعتبارها المسؤول الاول بعد غياب الزوج او الاب و ذلك في حالات الطلاق او الترمل .فبكونها ام لاطفال تجد نفسها مطالبة بتلبية احتياجات اسرتها و اولادها ،و هي بذلك مطالبة باداء دورين فهي تؤدي دور الزوج او الاب الحاظر الغائب في حالات المرض ،الطلاق ،الترمل او الانفصال .

لكن التسول لا يعتبر حكرا على النساء فقط و ذلك بالرغم من وجودهن باغلبية ساحقة ،فالرجال ايظا معنيون بهذه الممارسة خاصة منهم كبار السن و المعاقين اظافة الى فئة كبيرة من الشباب الذين يعانون من البطالة الحادة .

كما يعاني كلا من الرجال والنساء على حد سواء من تفكك اسري حاد ،الا ان الفرق بين هاتين الفئتين هو ان النساء اكثر تضررا من هذا التفكك ،اذ تفرض عليها ظروفا جديدة و غير اعتيادية و هي في اغلب الاحيان تكون في مواجهتها لوحدها خاصة في حالات الطلاق و الترمل و الاعاقة .بينما فئة الرجال اقل معاناة من التفكك الاسري، فعند ترمل الرجل او طلاقه او حتى اعاقته وكبر سنه لا يجد حرجا و لا مانعا في اعادة بناء حياته و ذلك باعادة الزواج .

كما ان لتدني المستوى المعيشي للاسرة اهمية كبيرة في احتراف الافراد التسول باعتباره مخرجا و حلا سريعا لهم. و المؤشر الاكثر دلالة على ذلك هو "مؤشر الدخل" فبعدم وجوده أو بضعفه تضعف القدرة الشرائية لدى الفرد خاصة اذا كان هو المعيل للاسرة و تكون هذه الاخيرة كبيرة الحجم. و ظعف الدخل يؤثر على الفرد بشكل سلبي في حياة الفرد و حياة الاسرة التي يعيلها اذ يمسها في ظروريات الحياة كالغذاء ،اللباس ،السكن ،الصحة، التعليم.....الخ. و التي لا يمكن لاحد الاستغناء عنها فهي تمس وجوده.

كما ان معظم المبحوثين يعانون من امراض كثيرة على اختلاف حدتها ذلك بسبب الظروف السيئة التي تعانيها الاسرة كالبيئة الغير صحية و عدم العلاج الفوري و سوء التغذية بالاظافة الى حجم الاسرة.

و في الاخير يمكن ان نقول بان هذه الدراسة امدّتنا بنتيجة رئيسية و هي العلاقة الوثيقة بين التفكك الاسري و تدني المستوى المعيشي فهما متلازمان في الوجود؛ اي التفكك الاسري يسبب تدني المستوى المعيشي للافراد و ذلك لغياب المعيل و السند و االتكافل الاجتماعي كما ان تدني المستوى المعيشي بغياب الدخل وكل ما ينجر عنه من غياب ادنى شروط الحياة من سوء التغذية و المشاكل الصحية .....الخ يؤدي الى التفكك الاسري، فباتحاد هذين العاملين يظربان الاسرة في بنائها و وظائفها اذ ان الاسرة الفقيرة و المتداعية و المفككة والمضطربة تكون بؤرة للتوتر و الانحراف ،فبتخليها عن ادوارها المسندة اليها من تنشئة اجتماعية و اشباع عاطفي لكل افرادها يكون البديل هو الشارع ،فتكون بذلك سببا في مد المجتمع بافراد منحرفين و خارجين عن القيم و العادات و القوانين المتعارف و المتفق عليها و تبني سلوكات انحرافية و يعد ذلك اسلوبهم في التكيف.

الخاتمـــــــــة

إن التسول ظاهرة متشعبة و متعددة الجوانب و هذا من طبيعة الظواهر الاجتماعية ،فلا وجود لظاهرة اجتماعية بمعزل عن ظواهر أخرى تؤثر وتتأثر بها، كما تمس كل من الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية ، السياسية و الدينية. وللقضاء على ظاهرة التسول يجب تضافر جهود كل المجتمع من مؤسسات حكومية و اجتماعية و ثقافية ودينية ،ذلك ابتداء من الأسرة إلى المدرسة إلى المسجد و الجمعيات كما لا يجب إغفال دور الدولة بمختلف مؤسساتها وذلك في سن القوانين و السهر على تطبيقها.و لكن قبل إيجاد قوانين لمكافحة هذه الظاهرة يجب التغلغل في أعماقها و معرفة أسبابها الكامنة ذلك لمعالجتها و الحد منها أو على الأقل التقليل منها.وهذا يبقى حقلا للبحث في العلوم الاجتماعية والعلوم الأخرى. فتاتي دراستنا هذه كمحاولة لمعرفة ماهية هذه الظاهرة و أسبابها و ذلك في إطار الفرضيات التي اقترحنا ها،و تبقى النتائج المتوصل إليها مرتبطة بالعينة التي قمنا بدراستها وتقبل بذلك الإثبات أو النفي .في انتظار ذلك تستمر الظاهرة في الوجود والانتشار كما يصعب التمييز بين المحتاج والفقير حقا و بين المتخذ لهذه الممارسة أسلوبا في الحياة مستغلا في ذلك طيبة المتصدقين و أخيرا يمكننا التساؤل عما إذا كانت هذه ستختفي يوما ما.

قائمـــــة المراجـــع

باللغة العربية:

1) مساعد بن إبراهيم ألحديثي، مبادئ علم الاجتماع الجنائي، د ط، مكتبة الكعيبان، 1416 الرياض، 1416 .

2) موريس أنجرس، " **البحث في العلوم الإنسانية: ترجمة(صحراوي بوزيد، بوشرف كمال، سعدون سعيد)**"، حيدرة الجزائر، دار القصبة للنشر، بدون طبعة، 2004.

3) البخاري، "**صحيح البخاري**"، الجزء الثالث، دار التراث العربي، بيروت، لبنان، دون سنة.

4) محمد أبو سريع، "**ظاهرة التسول و معوقاتها و مكافحتها، ب، ش**"، القاهرة، 1986.

5) الأزهري، أبو منصور محمد ابن احمد، "**تهذيب اللغة** ، تحقيق محمد عوض ط1، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، 2001.

6) مصطفى الخشاب، "**دراسات في علم الاجتماع العائلي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.

7) سناء الخولي، "**التغير الاجتماعي و التحديث**" ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985.

8) فاروق محمد العدلي، "**ظاهرة التسوّل**"، د.ط، مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.

9) عبد الباسط عبد المعطي،تقييم **فعاليات المواجهة التشريعية والأمنية لظاهرة التسول.**

10) السيد علي الشتا، "**المتسوّلون و برامج رعايتهم في الدول النامية**" ، د ط، المكتبة المصرية، القاهرة، 2004.

11) الهمالي عامر عبد الله، "**أسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته**"، منشورات جامعة قارة يونس، ط1، الجماهيرية الليبية، 1988.

12) توما جورج الخوري، "**سيكولوجية الأسرة**"، دار الجيل، بيروت لبنا، بدون سنة.

13) أحمد مبارك الكندي، "**علم النفس الأسري**"، كلية التربية الأساسية، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الكويت، 1992.

14) بلحاج العربي، "**الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري**"، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

15) عبد الرحمان العيساوي، "**سيكولوجية النمو**"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2001.

16) عبد القادر القصر، "**الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

17) سناء الخولي، "**الأسرة و الحياة العائلية**"، دار النهضة العربية، بيروت، د ت.

18) معن خليل القمر، "**التفكك الاجتماعي**"، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005.

19) علي بن هادي، "**الخدمة الاجتماعية**"، دار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، مصر، 1979، بدون طبعة.

20) محمد احمد بيومي، **المشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية 1993.

21) جبارة عطية جبارة، "**المشكلات الاجتماعية**"، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2003.

22) محمد علي محمد، "**علم الاجتماع و المنهج العلمي**"، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، ط3، 1984.

23) ابتسام علام ، "**الجماعات الهامشية–دراسة انتروبولوجية لجامعة المتسولين بمدينة القاهرة**"، القاهرة مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002، ط1.

24) معتوق فريد ريك: "**معجم العلوم الاجتماعية**"، لبنان، أكاديمية بيروت، 1998.

25) محمد عاطف غيث، " **المشاكل الاجتماعية و السلوك و الانحراف** "، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 1989.

26) عبد الحميد رشوان، "**الأسرة و المجتمع**"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، بدون طبعة، 2002.

27) داليا مؤمن، "**الأسرة و العلاج الأسري**"، دار السحاب للنشر و التوزيع ، القاهرة، مصر، ط1، 2004.

28) محمد سيد، "**الابعاد الاقتصادية و الاجتماعية لمشكلة تعاطي المخدرات و استراتيجية مواجهتها**"، ط1، القاهرة، 2003.

29) عبد المنعم شوقي، **مجتمع المدينة و الاجتماع الحضري** ، مكتبة القاهرة الحديثة, 1967.

30) عبد الباسط محمد حسن، "**أصول البحث الاجتماعي**"، مطبعة لجنة البيان العربي، 1966.

31) الفوال صلاح مصطفى، "**منهجية العلوم الاجتماعية**"، **القاهرة** ، عالم الكتب، بدون طبعة، 1982.

32) زرواتي رشيد، " **مناهج و أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**" ، دار الهدى للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 2007.

33) محمد حسن عبد الباسط، " **أصول البحث الاجتماعي**"، دون طبعة، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

34) محمد عبيدات و آخرون، " **منهجية البحث العلمي**"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1997.

35) غريب سيد احمد، " **تصميم و تنفيذ البحث الاجتماعي**" ، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1983.

36) محمد شفيق، " **البحث العلمي، الخطوات المنهجية للإعداد البحوث الاجتماعية**"، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2002.

37) قباري محمد إسماعيل،**مناهج علم الاجتماع** ،بيروت، دار الطليعة للعرب،1969

38) محمد عبيدات و آخرون، "**منهجية البحث العلمي، القواعد و المراحل و التطبيقات**"، دار وائل للطباعة و النشر، 1995.

39) محمد عاطف غيث، "**علم الاجتماع** "، دط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999.42)- رضا محمد، "**متن اللغة**" ، مكتبة الحياة، المجلد 03، بيروت، 1959.

40) مصطفى عبد الغني شيبة، "**أحكام الأسرة في الشريعة الاسلامية**"، ط1، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2006.

41) محمود حسن، "**الأسرة و مشكلاتها**"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1981.

42) ثروت محمد محمد شلبي، "**الطلاق و التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي**"، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

43) محمد عاطف غيث، " **تطبيقات في علم الاجتماع**"، دار الكتب الجامعية، القاهرة.

44) حسن عبد الحميد أحمد رشوان، " **الأسرة و المجتمع: دراسة في علم الاجنماع**"، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 203.

45) عبد القادر القصير، " **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية**"، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

46) فاروق محمد العدلي،"**طاهرة التسوّل**"، د.ط، مزكز البحوث و الدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.

47) مصطفى العوجي، "**التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف**"، مركز الدراسات الأمنية و التدريب، الرياض، ص 284.2- العربي الزبيري، "**تاريخ الجزائر المعاصر**"، ط1،اتحاد الكتاب العرب، 1999.

48) إبتسام السيّد محمد حسن علام، "**ظاهرة التسوّل في مدينة القاهرة: دراسة لبعض جماعات المتسوّلين**"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1993-1994.

49) احمد مجدي حجازي، «**علم اجتماع الأزمة**" ، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط 1، 1998.

50) مالك بن نبي ، **ميلاد مجتمع و شبكة العلاقات الاجتماعية**"، ط1، بيروت، دار الفكر العربي، 1974م.

51) رشاد أحمد عبد اللطيف، "**أساسيات الدفاع الاجتماع في الخدمة الاجتماعية**" ، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، 2001.

52) محمد أحمد بيومي، "**المشكلات الاجتماعية**"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988ن.

53) شادية قناوي، "**المشكلات الاجتماعية و إشكالية اغتراب علم الاجتماع، رؤية العالم الثالث**"، القاهرة، دار الثقافة العربية، 1995.

54) رواه مسلم في الزكاة، "**باب من تحّل له المسألة**"، (133/7-134). - أخرجه داوود في الزكاة من يعطي، من الصدقة و حد الغنى(حديث 1626).

55) رواه أبو داوود في الزكاة، رقم 1629، و أحمد (4/18) ابن حبال في صحيحة (3385) و سند صحيح.

56) سورة البقرة، الآية 273.

59) الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، "**الترغيب و الترهيب من الحديث الشريف**"، بيروت (لبنان)، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1968.

60) الجوزية محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، "**مدارج السالكين**"، دار الكتاب العربي، ط2، بيروت، الجزء 2، 1973.

61) جميل عطية عز الدين، "**تفسير الناس للسلوك و المواقف من منظور علم النفس المعاصر**"، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1999، ص 25.

62) الجاحظ أبي عثمان، "**البخلاء**"، دار المعارف القاهرة، الطبعة الخامسة، بدون سنة.

63) البهيقي ابراهيم بن المحسن، **المحاسن و المساوئ**" ، تحقيق ابراهيم أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، الطبعة 1، 1999.

64) جابر عوض سيد و أبو الحسن ودود، "**الانحراف و الجريمة في عالم متغير**"، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

65) زكنية عبد القادر خليل، **الخيمة الاجتماعية في مجال رعاية المتسوّلين و المسجونين و المفرّج عنهم**"، مكتبة الانجلومصرية للنشر، القاهرة، دون سنة الطباعة.

68) الأمانة العامة للحكومة، "**قانون العقوبات**" ، سنة 2009، التسوّل و التطفل، 165-196، مكرر.

القواميس و المجلات:

1)- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، "**لسان العرب**"، طبعة مصورة عن طبعة "بولاق"، القاهرة الدار المصرية للتأليف و الترجمة، بدون تاريخ ط، مادة سأل، ج 13.

2)- محمد عاطف غيث، " **قاموس علم الاجتماع**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، الأزاريطية ، 2006.

3)- نخبة الأساتذة علم الاجتماع بالا سكندرية، **قاموس علم الاجتماع**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، بدون سنة.

4)- الزيات و آخرون، "**المعجم الوسيط**" دار المعارف، القاهرة مصر، 1979.

5)- فيروز زرارقة، "**الواقع الاجتماعي و التشريع القضائي**"، مجلة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد07، (2007-2008).

6)- محمد عيد محمود الصاحب، "**المنهج النبوي في علاج التسول**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية"، 2008.

7)- الماغوط صدر الدين، "**التسوّل**"، مجلة الشرطة، تصر عن وزارة الداخلية في القطر العربي السوري، 1976.

الرسائل الجامعية و أطروحات الدكتوراه:

1)- أحمد براج، "**التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج**"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع العائلي، جامعة البليدة، غير منشورة، 2005.

2)- عنبتاوي، منال فتحي، "**تقييم برامج مكافحة ظاهرة التسول"، المنفذ من قبل وزارة التنمية الاجتماعية في الاردن خلال الفترة(1997-2001)**، رسالة ماجستير قسم علم الاجتماع بالجامعة الأردنية ، أثار، 2004.

3)- مسعودي أم الخير، "**الاتصال داخل الأسرة و أثره على انحراف الأبناء**"، رسالة دوكتوراه في علم اجتماع الانحراف، جامعة سعد دحلب، البليدة، غير منشورة، 2008-2009.

4)- شهيب عادل، "**الفقر و الانحراف الإجتماعي**"، دراسة للتسوّل و الدعارة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الإجتماع الحضري، بجامعة "بوزيان"، جامعة منتوري كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم علم الإجتماع و الديموغرافيا، قسنطينة، 2007-2008.

5)- ابتسام السيّد محمد حسن علام، "**ظاهرة التسوّل في مدينة القاهرة: دراسة لبعض جماعات المتسوّلين**"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1993-1994.

المواقع الالكترونية:

1)- وليد التلمساني ، "**بني عداس و بني هجرس صورة البؤس و الشقاء**"، WWW.eloumma.com، تم السحب يوم 2014/07/07.

2)- فتيحة جابر،"**التسوّل تجارة رابحة بفكر جديد**"، Beidipdia, -Wikia.com.01/06/2016

3)- عاصم اسماعيل، "**التسوّل و أثاره الاجتماعية و الاقتصادية**، w.w.w.asahafiainfo....12/06/2016.

4)- علي فردان، "**نكافح الفقر أم التسوّل**"، w.w.w.rezag.com ، تم السحب يوم 2016/05/01.

باللغة الأجنبية:

1)- A.C.I.Exploitation de la mendicité. Paris : cabient d'avocat (spécialisteen droit pénal)2007 ; w.w.w.cabientci.com, 04/12/2009.
2)- BROGINNE.Ph, **« la loi de la mendicité de coté …… communales, l'obser vatoire n° 25 »**, 1999.
3)- GILLIARD Patrick, PENDON Laurent, **« Rues de Niamey espace de territoire de la mendicité, Karthala (politique Africaine)**, Université de Niamey, 1996.
4)- GILLES FERREOL et les autres, **« dictionnaires de sociologie »**, armand colin, Paris, 3eme édition.
5)- JOPPART CATHRINE, **« recherche relative au développement d'une repense sociale à la questionde la mendicité des enfants en BILGIQUE »**, BRUXELLES : coordination des droits de l'enfant ONG, 2003.
6)- JOPPART CATHRINE, **« recherche relative au développement d'une réponse sociale à la question de la mendicité des enfants en BILGIQUE »**, BRUXELLES : coordination des droits de l'enfant ONG, 2003.
7)- Louwis LANGEVIN, **« l'abondons scolaire »**, les éditions logiques, 2eme 2 édition, 1999.
8)- Martin SEGALEN, **« sociologie de la famille »,** armand colin , Paris, 2002.
9)- Mustapha Boutenfouchent, **« la famille algérienne, évolution et caractéristique** », Alger, s.e.d, 1982.
10)- Mustapha Boutenfouchent, **« systéme sociale et changement sociale en Algerie »**, Alger, o.p.u. s.date.
11)- Ministére de la justice, **« …..de la famille »** office des réplication universitaires, 2000.
12)- Philippe MAZET, **« difficulté et trouble à l'adolescence »**, masson, 31 Paris, 2004.